محمد غاليم

# التوليد الدلالي
## في البلاغة والمعجم

المعرفة اللسانية
أبحاث و نماذج



محمد غاليم

# التوليد الدلالي
## في البلاغة والمعجم

دار توبقال للنشر
عمارة معهد التسيير التطبيقي، ساحة محطة القطار
بلفدير، الدار البيضاء 05 ـ المغرب
الهاتف : 24.06.06/42

تَمَّ نشرُ هذا الكِتاب ضِمْن سِلْسِلة
المعرفة اللسانية
أبحاث ونماذج
بإشراف الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري

الطبعة الأولى، 1987


رقم الإيداع القانوني : 1987/486

# مقدمــــة

التوليد الدلالي إبداع لدلالات معجمية وتراكيب دلالية جديدة، أي أنه يرتبط بظهور معنى جديد أو قيمة دلالية جديدة بالنسبة لوحدة معجمية موجودة أصلا في معجم اللغة، فيسمح لها ذلك بالظهور في سياقات جديدة لم تتحقق فيها من قبل. وبذلك يتميز التوليد الدلالي من التوليد الصوري الذي يرتبط عموما بظهور متوالية صواتية جديدة بمعنى معجمي جديد كما يحصل في المولدات الناتجة عن عمليات الاشتقاق أو التعريب أو الاقتراض أو النحت.

ويطرح التوليد الدلالي، بهذا التحديد، جملة من القضايا تتعلق أساسا بمستويين : مستوى التركيب الدلالي، ومستوى التعالقات الدلالية المعجمية. ومن ثمة يجب على أية نظرية دلالية أن تحدد في نفس الوقت المبادئ الدلالية المتحكمة في تأويل التراكيب الدلالية المولدة، والقواعد التي ترصد الترابطات المعجمية وخاصة علاقات التعدد الدلالي التي تنتج عن التوليد الدلالي بتوسيع (أو نقل) معاني الوحدات المعجمية. فمادام التوليد الدلالي إبداعا لدلالات جديدة، فإنه يفترض نسقا أو مجموعة من القواعد والقيود التي تضبط إبداع هذه الدلالات الجديدة، كما تضبط تعرفها واستعمالها. وعليه فدراسة التوليد تعني تحديد ما تسمح به هذه القواعد من إمكانات، والسيطرة على هذه الآلية من القواعد والإمكانات هي التي تسمح للمتكلم بإنتاج وحدات جديدة واستعمالات جديدة.

إلا أن أغلب النماذج التوليدية لم تهتم برصد ظواهر التوليد الدلالي، فعولجت بعض قضاياه في ملاحظات متفرقة لا تطمح إلى بلورة تصور متكامل، أو في مباحث «أسلوبية» أو «بلاغية» منفصلة عن أية نظرية دلالية واضحة.

لكن اهتمامات متأخرة بالقضايا الدلالية عموما من جهة، وبالعلاقة بين ما هو دلالي وما هو تصوري من جهة أخرى - كأعمال ليفين (1977) وميلر (1979) وليكوف وجونسون (1980) ونوريك (1981) وجاكندوف (1976) و(1983) وفوكونييه (1984) وآخرين - قد أصبحت تسمح ببلورة فرضيات أقوى تهم رصد التراكيب الدلالية بصفة عامة، والتراكيب الدلالية المولدة بصفة خاصة، داخل أطر نظرية واضحة.

وسيتضح من خلال الصفحات التالية أن مفهوم التوليد هنا يختلف عن التصورات المعيارية وقبل - النظرية التي نجدها في ملاحظات القدماء (وجل المحدثين) من اللغويين العرب. فالمولد عندهم أحد أنواع ثلاثة :

□ ما نقله المولدون[1] عن طريق التجوز أو الاشتقاق من معناه الوضعي إلى آخر عام أو خاص،

□ ما ارتجله المولدون مما لا أصل له في اللغة، وما حرّفوه لفظاً أو دلالة مما هو صحيح،

□ بعض ما استعمله المولدون من الأعجمي الذي لم يعربه الفصحاء من العرب.

أما ما نقصده بهذا المصطلح فيرتبط بمفهوم جوهري أعم في اللسانيات الحديثة (التوليدية خاصة)، هو مفهوم الإبداعية (creativity) الذي يعتبر خصيصة جوهرية للقدرة اللغوية. وذلك بناء على أن قدرة المتكلمين على توسيع معنى الوحدات المعجمية عن طريق تحويلات استعارية أو نقول كنائية، تعتبر جزءا لا يتجزأ من قدرتهم اللغوية. فالتوليد الدلالي بهذا المعنى ملازم للنشاط اللغوي وبعد أساسي من أبعاده. ويبدو لنا في هذا الإطار أن الطرح السليم لقضايا التوليد، يتعلق - في جانب منه على الأقل - بعدم الخلط بين المفهوم

[1] وهم من نشأ بعد الجاهلية وصدر الإسلام إلى أواخر القرن الثاني الهجري في الأمصار، وإلى أواسط القرن الرابع في الجزيرة العربية. ولا يستشهد بكلامهم في لغة ولا نحو.

الالغوريتمي لـ «تكرارية النحو»، والمفهوم الأكثر غنى لـ «إبداعية الفكر البشري».[2]

وكل هذا يعني ضرورة ألا نحصر الأوصاف اللغوية في الوحدات والقراءات والتراكيب الدلالية المتحققة، بل أن نأخذ بعين الاعتبار التوليد الممكن على هذه المستويات، بحكم تأصله في القدرة اللغوية للمتكلمين. ومن ثمة فإن مظاهر التوليد الدلالي تكون فعلا مشكلا نظريا بالغ الجدية، بالنسبة لكل نظرية قائمة على تصور «مغلق» للأنساق اللغوية، أي على افتراضات لا ترى فقط أن عدد الوحدات المعجمية في لغة معينة محدود، بل ترى أيضا أن عدد معاني هذه الوحدات محدود كذلك.

وانطلاقا من أن معالجة الظواهر اللغوية، لا يمكن أن تكون ذات دلالة إلا إذا تمت في إطار نظري محدد، له منطقه الداخلي وشروطه وحدوده، فإننا اعتمدنا على المستوى التمثيلي، نموذجا تأويليا مثل نموذج كاتز (1972) (وجاكندوف (1972)) مع إغنائه بمجموعة من المبادئ العلاقية الدلالية المشتقة من البنية التصورية، وافتراض قواعد علاقية في المعجم ترصد الترابطات الدلالية بين الوحدات المتعددة الدلالة وتلعب دور قواعد الحشو. ويأتي هذا الإغناء المستلهم من نتائج أعمال قيم بها في أطر نظرية أخرى (كأعمال ليكوف وجونسون (1980) ونوربك (1981) وفوكونييه (1984))، بالإضافة إلى دواعيه التجريبية، بناء على أن النماذج يمكنها أن تدمج نماذج أخرى (أو جزءا منها) «كمكون من مكوناتها، فيكون من ميزات النموذج قبوله للاتساع إلى قوالب (modules) أخرى قد يتوصل إلى تحديد دقائقها في إطار البحث في نموذج آخر، ومع ذلك يقبل النموذج ضمها بصفة طبيعية، بحيث لا تتنافر وخصائص النموذج الطبيعية». لكننا نؤكد في نفس الوقت «أن إمكان اتصال النماذج وتداخلها يقترن [...] بضرورة الابتعاد عن النماذج المنغولة - المبغولة (Hybrid Models) التي تأخذ من كل نموذج بطرف، فهي وظيفية وصورية، ومركبية وعلاقية، ودلالية وذريعية،

(2) انظر : أوتيرو Otero (1972) ص : 145، وكاري - بريور Gary – Prieur (1976 أ) ص ص 210 - 213. ومن ثمة يميز لاينز (1980) مثلا بين الانتاجية (productivity) باعتبارها سمة مميزة للنسق اللغوي، والإبداعية باعتبارها القدرة التي يملكها كل مستعمل للغة على توسيع النسق عن طريق مبادئ للتجريد والمقارنة، مبررة ولكن غير متنظرة، ص : 177.

وجديدة وتراثية ...الخ، وهي تحقق، فيما يبدو، جميع أنواع الكفايات. وهذا الزعم يفرغها طبعا من كل محتوى، إذ تفقد الوظيفة التي يفترض في النموذج أن يقوم بها.[3]

والنظرية الدلالية التي تحدد منطلقات هذا البحث وترسم في نفس الوقت حدوده، نظرية تمثيلية (Representationalist Theory) للتصورات والمعاني، تعتبر أن المعلومات التي يمكن أن يحملها المتكلمون تتعلق بتأويلهم للعالم الخارجي، حيث يكون التأويل نتيجة تفاعل بين الدخل الخارجي والوسائل الصالحة لتمثيله داخليا. فتكون معاني الكلمات تمثلات ذهنية مستبطنة تعبر عن البنية التصورية، وتكون دراسة الدلالة في اللغة الطبيعية، دراسة لعلم النفس المعرفي.[4]

وهي نظرية سمح بتطويرها التصور النفسي للمعرفة اللغوية في أنموذج تشومسكي. فوجهة النظر التي تعتبر الدلالة فرعا من علم النفس، هي في جزء منها وجهة نظر تشومسكي الذي يعتبر اللسانيات كلها فرعا من علم النفس. ووجهة النظر هذه، التي يشترك فيها عدد كبير من اللسانيين، منبثقة من اعتبار الهدف المركزي للنظرية اللسانية رصدا لما يعرفه المتكلم الناشئ حين يعرف لغته، وللكيفية التي يتم بها اكتساب هذه المعرفة.[5]

ينطلق هذا البحث إذن من إشكالية عامة ملخصها : كيف يمكن أن نرصد التراكيب الدلالية المولدة، والعلاقات الدلالية بين الوحدات المعجمية وخاصة بين قراءات الوحدات المتعددة الدلالة ؟

وقد حاولنا الإجابة من خلال الاستدلال على فرضيات أهمها :

1 أ - لا يقتصر في وصف البنية الدلالية على التمثيلات الدلالية، بل يجب أن نفترض استقلال هذه البنية وخضوعها لقيود سلامة خاصة بها.

3) انظر : الفاسي الفهري (1986) ص ص : 5 ـ 6.

4) انظر : جاكندوف (1985) ص : 23، و(1983) ص ص : 109 ـ 110 و3. ويسمي أورطوني (1979 أ) هذه النظرية أيضا نظرية بنائية (Constructivist) لأنها تعتبر أن المعرفة نتيجة بناء معتي، ص : 1.

5) انظر : بارتي (1979) ـ Partee, B. H ص : 1.

ب ـ تتضمن النظرية الدلالية مجموعة من المبادئ العلاقية الدلالية تنطبق اختياريا بموازاة قواعد الاسقاط، وتلعب دورا في بناء البنيات الدلالية، ويمكن اعتبارها قيود سلامة خاصة بهذه البنيات،

2 أ ـ هناك انسجام بين العلاقات التي تقوم عليها الأنساق الدلالية في اللغات الطبيعية، والعلاقات التي تنبني عليها أنساق معرفية وإدراكية أخرى تجمل في البنية التصورية،

ب ـ تنقسم المبادئ العلاقية الدلالية إلى مبادئ استعارية قائمة على علاقات تصورية أساسها المشابهة، ومبادئ كنائية قائمة على علاقات تصورية أساسها المجاورة،

3 ـ يتضمن المعجم قواعد علاقية تربط بين المداخل المتعالقة دلاليا عن طريق تعيين المبدأ العلاقي الدلالي الذي يقوم عليه التعالق المذكور.

وإذا كان الاستدلال على ورود هذه الفرضيات بالنسبة لرصد التراكيب الدلالية المولدة، والترابطات الدلالية المعجمية، يشكل المحور الرئيسي للفصول الثلاثة الأخيرة : الفصل الرابع للبنية التصورية، والخامس للمبادئ العلاقية والنظرية الدلالية، والسادس للقضايا المعجمية، فإننا عملنا أيضا على إبراز التصورات الأساسية في الموضوع لدى اللغويين العرب القدامى في الفصل الأول، وحصرنا في الفصل الثاني الخطوط العريضة للمعالجات المعيارية و«القاموسية» لدى المحدثين، بالإضافة إلى توضيح إجرائية بعض المقولات «البيانية» القديمة بالنسبة لدراسة التوليد الدلالي، بعد ترجمتها إلى الإطار النظري الذي نتبناه.

أما الفصل الثالث فقد خصصناه للمشاكل التمثيلية الرئيسية التي تطرحها ظواهر التوليد الدلالي على عدد من النماذج اللسانية، بغية توضيح عجز هذه النماذج على رصد الظواهر المعنية، وإبراز الحاجة إلى معالجة أكفى.

يعود الفضل الأوفر في إنجاز هذا العمل وإتمامه على هذا الوجه، إلى المساعدات الثمينة المادية والمعنوية التي حظيت بها من أستاذي الفاضل الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري، وإلى الرعاية والاعتبار اللذين أبداهما في تتبع مراحل البحث بكل عناية ورحابة صدر.

فقد كان أستاذي الفاضل خير سندلي في عملي بما بذله بسخاء من جهد وعناء في تكويني وإفادتي من علمه وتجربته، وبما أسداه لي من نصائح وتوجيهات جادة وصادقة تعطي للبحث العلمي معناه السليم، وتجعل منه مهمة جادة وشاقة ولكنها جذابة ومثيرة.

فليتفضل أستاذي الجليل بتقبل خالص شكري وامتناني وصادق عرفاني بالجميل، ورجائي الكبير أن يظهر في جانب مما أنجزته بعض ما استفدته من الدروس والتوجيهات القيمة التي عودنا عليها أستاذنا الكبير.

كما نود أن نشكر لأستاذنا الجليل إدريس السغروشني نصائحه الكريمة وتشجيعاته المستمرة المعهودة فيه وملاحظاته القيمة.

كما نشكر للأستاذ حسن الصميلي ما تفضل به من ملاحظات قيمة.

ونشكر كل الزملاء والأساتذة الذين لم يبخلوا بالمساهمة في تقدم هذا البحث إما بالتشجيع أو بمناقشة بعض قضاياه أو بإمدادنا ببعض مراجعه ونخص منهم : أحمد الباهي ومحمد بلبول ومَحمد بنكيران ومحمد حدوش ومحمد الرحالي ونعيمة التوكَاني وعبد اللطيف شوطا وعبد المجيد جحفة وعتيقة حجي.

ولا يفوتني هنا أن أنوه بروح الصداقة والجدية التي نعمت بها بين زملائي الأساتذة ضمن الأنشطة التي قامت بها مجموعات البحث المختصة التابعة لجمعية اللسانيات بالمغرب، وخاصة مجموعة «التركيب والدلالة والمعجم» بتنسيق أستاذنا الدكتور الفاسي الفهري، ومجموعة «الأفكار اللسانية واللسانيات العربية» بتنسيق أستاذنا إدريس السغروشني. فقد عادت هذه الأنشطة بفائدة بالغة على تقدم أقسام مختلفة من هذا البحث.

وأود أن أتوجه بالشكر الصادق كذلك إلى أخي مَحمد غاليم وأختي نعيمة غاليم والسيد عبد الحق عبيد، الذين جنبوني مشاق إعداد النسخة المرقونة لهذا البحث. كما أشكر لزوجتي صبرها وتشجيعها.

## الفصـــل الأول

# اللغويون القدماء والتوليد الدلالي

**أما المعـاني التي تحملها الألفـاظ، فـالأمر في معاناتها أشد، لأنها نتائج العقول وولائـد الأفهام وبنات الأفكار.**

أبو سليمان الخطابي

يصعب أن نجد عند القـدمـاء من اللغويين تعريفـا دقيقا أو تحـديدا واضحـا لمفهوم «المولّد» في علاقته بالتغير الدلالي خاصة. فقد اعتبروا كل لفظ أو تركيب[1] جاء عن طريق اشتقاق أو ارتجال أو تغير في الدلالـة أو تعريب أو تحريف أو لحن، واستعملـه المولـدون بعد عصر الاحتجـاج، من المولـدات. فـ«المولـد من الكلام المحدث» عمومـا، أو «هو مـا أحـدثـه المولـدون الذين لا يحتج بألفاظهم».[2] و«المولدون» بصفة عامة من نشأ بعد «الجـاهليـة» وصـدر الإسـلام، إلى أواخر القرن الثـاني الهجري في الأمصـار، وإلى أواسـط القرن الرابع في الجزيرة العربية.

ونظرا لعدم وضوح الصلة إذن، وعـدم تخصيصهـا بين «المولـد» وقضايـا التغير الـدلالي - وهي الصلة التي كـان يمكنهـا أن ترسم حـدودا واضحة إلى حـد مـا لتصور القـدمـاء للتوليـد الدلالي - وجب أن نتجاوز التعليقات والأحكام المعيارية التي أبداها فقهاء اللغة في أبواب

1) مع أن أغلب ما أوردوه من أحكام، انصب بشكل عام، «على ملاحظة التوليد في الألفاظ أكثر منـه في التراكيب»، انظر حلمي خليل (1985) ص : 765. وانظر الأمثلة التي يوردها السيوطي في «**المزهر**» : 304/1 وما بعدها.

2) انظر السيوطي : **المزهر** : 304/1. أو هو الكلام «غير الأصيل في العربية»، كما يقول الزمخشري في **الأساس** : 527/2.

«المولد»، وكان «همها الأول وصم المولد بأنه ليس من كلام العرب، وبالتالي طرده من حظيرة الاستعمال» ،[3] وأن نحاول تلمس الإطار العام لموقفهم من التوليد الدلالي في معظم الأبواب التي تمس قضايا التعدد والتغير الدلاليين ضمن مباحث لغوية مختلفة كالتفسير وأصول الفقه وفقه اللغة والمعجم والبلاغة والنقد الأدبي.

ونحن في ذلك، كما أشرنا، لن نهتم إلا بتوضيح الخطوط العريضة لمعالجات القدماء بخصوص القضايا التي ترتبط بموضوع بحثنا، وعلى رأس هذه القضايا تأويل التراكيب الدلالية المولدة، ورصد الترابطات الدلالية بين القراءات المعجمية للوحدات، وخاصة على مستوى التعدد الدلالي، علما بأن التفصيل في معالجات القدماء يتطلب بحثا مستقلا يدخل في التأريخ للفكر اللغوي القديم، وذلك ضمن المساهمة في «بناء نظرية تؤرخ للفكر اللغوي العربي، بعيدا عن الاسقاطات الظرفية، بتبني منهجية المحاور [...] والنفاذ إلى الأفكار الدالة في الفكر العربي اللغوي والمبادئ الموجهة للبحث في اللغة عند العربي».[4]

يمكننا أن نجد أصداء الإحساس بالتعدد الدلالي في بعض الآثار الأولى التي وصلتنا عن الفكر اللغوي العربي الإسلامي، وذلك في ارتباط بالخلافات العقائدية، وبتحليل النص القرآني خاصة.[5] فالإحساس بتعدد دلالات (أو «وجوه») اللفظ الواحد تبعا لتعدد السياقات التي يرد فيها، ظاهر مثلا في كتاب **الأشباه والنظائر** لمقاتل بن سليمان،[6] وهو من كتب التفسير الأولى التي وصلتنا في بابها. وقد كان من أهداف مقاتل أن يحدد لبعض ألفاظ القرآن وعباراته «الوجوه» المختلفة لمعانيها عبر اختلاف سياقاتها في الآيات القرآنية. فهناك «عين» اللفظ، أو معناه المركزي، وهناك معان فرعية سياقية. هكذا يمكن أن نستنبط للفظ (الموت) «وجوها» معنوية مختلفة، تبعا لاختلاف سياق الآيات، كأن يعني «النطف التي لم تخلق»، أو «الضال عن التوحيد»، أو «جدوبة الأرض وقلة النبات» ...الخ، ويبقى «الموت بعينه»، ذهاب الروح بالآجال، وهو الموت الذي لا يرجع صاحبه إلى الدنيا، فذلك قوله : **﴿إنك ميت وإنهم ميتون﴾** وقوله : **﴿كل نفس ذائقة الموت﴾**».[7] كما أن للفظي

3) انظر حلمي خليل (1985) ص : 180.

4) «الفاسي الفهري (1985) : 34/1. وانظر بصدد «منهجية المحاور» نفس المرجع ص : 19 وما بعدها، وانظر هلمن (1981) : الفصل الأول خاصة.

5) من ذلك مثلا ما ألمح إليه علي بن أبي طالب، حيث كان ينهى ابن عباس عن مجادلة الخوارج بالقرآن لأنه «ذو وجوه»، ويدعوه إلى مخاصمتهم بالسنة. انظر : الاتقان في علوم القرآن، للسيوطي : 148/1.

6) توفي سنة 150 هـ.

7) انظر نصر حامد أبو زيد (1982) ص : 98. سورة الزمر 31 وسورة آل عمران 185 على التوالي.

(الظلمات) و(النور) وجوها معنوية سياقية مثل (الشرك) و(الإيمان) على التوالي، أما «عين» الأول فـ(الليل)، و«عين» الثاني (النهار).[8] وقد يستطرد مقاتل أحيانا للإشارة إلى وجه العلاقة بين «عين» اللفظ وبعض معانيه السياقية، فمعين» (الماء) مثلا : (المطر)، ومن وجوهه : (القرآن)، إذ «كما أن الماء حياة الناس، كذلك القرآن حياة لمن آمن به».[9] ومن ثمة «لا يكون الرجل فقيها كل الفقه حتى يرى للقرآن **وجوها كثيرة**».[10]

ويبدو أن هذا الإحساس بتعدد دلالة اللفظ الواحد في القرآن، قد تطور لدى المفسرين فيما بعد، إلى فرع كامل من فروع الدراسات القرآنية، يشار إليه بـ«الوجوه والنظائر»، وهو فرع يعرفه السيوطي بقوله : «فالوجوه اللفظ المشترك الذي يستعمل في عدة معان [...] وقيل النظائر في اللفظ والوجوه في المعاني».[11]

لكن موضوع التعدد الدلالي يتجاوز نطاق الدراسات القرآنية، وإن ظل وثيق الصلة بها، ليهتم به فقهاء اللغة في أبواب المشترك اللفظي والأضداد والمجاز، والأصوليون في «مقدماتهم اللغوية»، والبلاغيون في أبواب البيان خاصة.

ومن ثمة، فإذا انطلقنا مع هؤلاء جميعا، من اتفاقهم على تقسيم وجوه العلاقة بين اللفظ والمعنى إلى ثلاثة أقسام هي :

أ) اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين،

ب) اختلاف اللفظين والمعنى واحد،

ج) اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين،

أمكننا أن نحدد في الظواهر التي ناقشوها في القسم الثالث (ج)، مواطن البحث عما تناولوه مما له علاقة بالتعدد والتوليد الدلاليين. ويتعلق الأمر أساسا بالمشترك والأضداد والمجاز (والنقل، وهو المجاز الذي «يصير باشتهاره كالحقيقة»). وهو ما يجمله الشوكاني بصدد حديثه عن اللفظ الواحد الذي يكون للمعنى المتعدد، «فإن وضع لكل فمشترك، وإلا فإن اشتهر في الثاني فمنقول ينسب إلى ناقله، وإلا فحقيقة ومجازه».[12] ومادام المنطلق - على مستوى الأصول - أن الكلمة المفردة ذات معنى حقيقي نسب إليها بأصل الوضع، أو أن «الوجه

(8) نفسه ن. ص.

(9) نفسه ص : 99.

(10) وهو حديث «ذكره مقاتل في صدر كتابه [..] وقد فسره بعضهم بأن المراد أن يرى اللفظ الواحد يحتمل معاني متعددة فيحمل عليها» الاتقان : 148/1.

(11) نفسه، 148/1.

(12) **إرشاد الفحول**، للشوكاني ص : 17

والقياس الذي يجب أن يكون عليه الكلام، أن يكون بإزاء كل معنى لفظ يختص به، ولا يشركه فيه غيره، فتنفصل المعاني بالألفاظ ولا تلتبس».[13] فإن الظواهر المذكورة، بالإضافة إلى (ب) (الترادف)، اعتبرت «عدولا عن الأصل»، ولذلك وجب البحث عن علل ترجعها إليه. ومن ثمة فالقسم الثاني «للحاجة إلى التوسع بالألفاظ» ومنها مستلزمات «الساجع أو الشاعر»،[14] والقسم الثالث «ينبغي ألا يكون قصدا في الوضع ولا أصلا»[15] وإنما هو تداخل لغوي أو مجاز كما سنرى. أما المجاز، باعتباره استعمال اللفظة في غير معناها الوضعي، فعلته «العلاقة بين [المعنيين] كلزوم أحدهما الآخر بوجه من الوجوه».[16] وهذا ما يفسر كذلك النقاشات التي دارت بين اللغويين بصدد إنكار المشترك والأضداد والمجاز أو إثباتها وتعليل ورودها.

على أن هدفنا، بالدرجة الأولى، ينحصر في تلمس القضايا التي أثيرت حول هذه الظواهر، من حيث علاقتها بتصورات القدماء لآليات التوليد والتعدد الدلاليين، والكيفية التي عالجوا بها العلاقة بين معاني الوحدات المتعددة الدلالة، وشروط التوليد الدلالي في النقول المجازية خاصة.

### 1 - المشترك اللفظي

يورد السيوطي أنه «اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة».[17] فدلالات المشترك، على هذا التعريف، يجب أن تكون حقيقة لا مجازا، إذ كما يدخل في الحقيقة اللفظ الدال على معنى وضعي مفرد «كاستعمال الأسد في الهيكل المخصوص»، يدخل فيها اللفظ الدال على معنيين وضعيين «كالقرء في أن لا يتجاوز الطهر والحيض غير مجموع بينهما».[18] ومن ثمة تكون الألفاظ المشتركة «مفيدة للشيء ولخلافه وضده حقيقة على طريق الاشتراك».[19] ومن ثمة أيضا يكون المشترك من باب دلالة اللفظ على «تمام ما وضع له»، أي دلالة «المطابقة» الوضعية، بخلاف المجاز التابع للدلالة «العقلية» سواء كانت دلالة «تضمن» أو دلالة «التزام».[20]

(13) شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش ص : 96.
(14) نفسه، ن. ص.
(15) نفسه ص : 97.
(16) مفتاح العلوم، للسكاكي ص : 141.
(17) المزهر، للسيوطي : 369/1.
(18) مفتاح العلوم، للسكاكي ص : 152.
(19) كتاب المعتمد في أصول الفقه، لأبي الحسين البصري : 22/1.
(20) مفتاح العلوم، للسكاكي ص : 141.

ومادام الاشتراك بهذا المعنى مخالفا للأصل، كما أشرنا، فقد وجب تأويله، رغم أننا نجد احتجاجات لوجوبه إطلاقا، استنادا إلى المنقول تارة ـ بإثبات مرويات اللغويين الأوائل ـ وإلى المعقول أخرى، كالقول مثلا «إن الألفاظ متناهية والمعاني غير متناهية، والمتناهي إذا وزع على غير المتناهي لزم الاشتراك»، أو احتجاجات لمنعه إطلاقا كذلك، من حيث أن «المخاطبة باللفظ المشترك، لا يفيد فهم المقصود على التمام، وما كان كذلك يكون منشأ للمفاسد»، أو احتجاجات بجواز وقوعه وإمكانه، وذلك استنادا إلى أن «المواضعة تابعة لأغراض المتكلم».[21]

ويبدو أن أهم ما نجده عند القدماء بصدد المشترك، ما لاحظه بعضهم بصدد تعليل وروده، وذلك انسجاما مع منطلقهم في كون الألفاظ المشتركة مخالفة للأصل، ومن ثمة وجه تأويلها، أي ردها إلى الأصل بإثبات علاقتها به. وقد تم ذلك عموما عن طريق القول بالتداخل أو بالتغير الدلالي (النقل المجازي) خاصة.

**1.1 ـ التداخل**

فاتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ـ في نظر أبي علي الفارسي مثلا ـ «ينبغي ألا يكون قصدا في الوضع ولا أصلا، ولكنه من لغات تداخلت».[22] فـ(الألفت) يعني (الأحمق) ويعني (الأعسر)، والأول لغة قيس، والثاني لغة تميم. و(السليط) يعني (الزيت) و(دهن السمسم)، والأول لغة عامة العرب، والثاني لغة اليمن ...الخ.[23]

**2.1 ـ النقل المجازي**

يوضح أبو علي الفارسي العلة الثانية في ورود المشترك «بأن تكون كل لفظة تستعمل بمعنى ثم **تستعار** لشيء فتكثر وتغلب، فتصير بمنزلة الأصل».[24] فـ(الهلال) الذي يعني (هلال السماء)، قد يعني (حديدة الصيد) و(قلامة الظفر)، اللتين تشبهان في شكلهما (الهلال) بمعناه الأصلي. ولذلك لا يكون هذا اللفظ مشتركا بالمعنى الذي حدد سابقا، نظرا لوضوح الصلة المجازية بين اللفظ بـ«معينه» و«وجوهه» الفرعية. ومثل هذا يقال في لفظ (الجلس)، الذي تشترك بعض معانيه في (الارتفاع والطول)، فيقال في الرجل الطويل، وفي الجبل العالي، وفي اسم الجبل ...الخ.

(21) إرشاد الفحول ص : 19. وانظر بصدد مفهوم «الغرض» كتاب المعتمد : 23/1.
(22) المخصص، لابن سيدة : 259/13. وانظر آل ياسين (1980) ص : 417.
(23) انظر الأمثلة في المزهر : 387/1.
(24) المخصص : ن ص. وانظر آل ياسين (1980) ص : 417.

ومعنى هذا أن كثيرا من المشتركات اللفظية ناتجة عن نقل مجازي. ومن شأن الانتباه، لدى القدماء، إلى وجود (أو عدم وجود) علاقة دلالية بين معاني اللفظ الواحد، أن يميز بين المشترك اللفظي، بالتعريف السابق، الناتج عن تغيرات صوتية أو عن «حذف واختصار وقع في الكلام» بتعبير ابن درستويه،[25] واللفظ المتعدد الدلالة، أو «المشترك المعنوي» بتعبير الشوكاني،[26] والذي تشترك معانيه في دلالة نووية واحدة، توسع فيها بشكل من أشكال المجاز. وعليه يكون «الاشتراك» الذي يهمنا راجعا إلى المجاز، من حيث «أن المجاز إن استغنى عن القرينة التحق بالحقيقة وحصل الاشتراك».[27] ويورد السيوطي عن ابن فارس عن «بعض المتأخرين» نصا واضحا، من حيث المبدأ، على ما فيه من اضطراب، في اعتماد الصلة الدلالية (ـ الصرفية)، للتمييز بين «المشترك اللفظي» و«المشترك المعنوي» (: التعدد الدلالي) بصدد معاني (العين) : فما «يطلق عليه (العين) ينقسم إلى قسمين : أحدهما أن **يرجع إلى العين الناظرة**، والثاني ليس كذلك. فالأول على قسمين : أحدهما بوجه الاشتقاق، والثاني **بوجه التشبيه**. فأما الذي بوجه الاشتقاق فعلى قسمين : مصدر وغير مصدر. فالمصدر ثلاثة ألفاظ : العين (الإصابة بالعين) والعين (أن تضرب الرجل في عينه) والعين (المعاينة) [ومنه : «لا أطلب أثرا بعد عين»]. وغير المصدر ثلاثة ألفاظ أيضا : العين (أهل الدار) لأنهم يعاينون، والعين (المال الحاضر) والعين (الشيء الحاضر). وأما الراجع إلى التشبيه، فستة معان : العين (الجاسوس) تشبيها بالعين، لأنه يطلع على الأمور الغائبة، وعين الشيء (خياره) والعين (الربيئة) وهو الذي يرقب القوم، وعين القوم (سيدهم) والعين (واحد الأعيان) وهم الإخوة الأشقاء، والعين (الحر)، كل هذه مشبهة بالعين لشرفها. وأما ما لا يرجع إلى ذلك فعشرة معان...»[28] الخ.

## 2 ـ الأضداد

وما أوردناه بخصوص المشترك، يصدق في معظمه على الأضداد، إذ هي نوع منه يتميز بدلالته على معنيين لا أكثر، ويكونان متضادين لا مختلفين. وقد اكتفى اللغويون الأوائل بإثبات ما سمعوه من الأضداد، و«أمسك [أكثرهم] عن الاعتلال لها».[29] وإنما علل ورودها لا تخرج عموما عما علل به ورود المشترك.

25) المزهر : 385/1.
26) إرشاد الفحول ص : 19.
27) نفسه ص : 20.
28) المزهر : 474/1 ـ 475.
29) الأضداد، لابن الأنباري ص : 11، وكوهين (1970) ص : 80.

### 1.2 ـ التداخل

ومنه (السدفة) التي تعني (الظلمة) في لغة تميم، و(الضوء) في لغة قيس. و(لمقت الشيء) بمعنى (كتبته) في لغة عقيل، و(محوته) عند سائر العرب. و(الساجد) في لغة طيء (المنتصب)، وعند غيرهم (المنحني).[30] و(السامد) (الحزين) في كلام طيء، و(اللاهي) في اليمن[31] ...الخ.

### 2.2 ـ الاتساع في المعنى

وقد حاول ابن الأنباري تعليل قسم من الأضداد بالتغير والاتساع الذي يلحق المعنى المركزي المشترك بين الضدين، فيكون الأصل في المعنيين المتضادين «لمعنى واحد، ثم تداخل الإثنان على جهة الاتساع. فمن ذلك (الصريم)، يقال لليل صريم وللنهار صريم، لأن الليل ينصرم من النهار والنهار ينصرم من الليل. فأصل المعنيين من باب واحد وهو القطع»،[32] و(القرء) ليس للطهر بذاته، وليس للحيض بذاته، وإنما هو للوقت... فقد يجوز أن يكون وقتا للطهر ووقتا للحيض. و(الطرب) ليس للفرح وليس للحزن، وإنما هو خفة تلحق الإنسان في وقت فرحه وحزنه، فيقال : قد طرب، إذا استخفه. و(المأتم) ليس للنساء المجتمعات في الحزن، وليس للمجتمعات في الفرح، «وإنما جاءت هذه الدلالة لأن المأتم يطلق على مجرد اجتماع النساء».[33]

ومما يرتبط بالاتساع أيضا، الصورة البلاغية التي دعاها أبو حاتم السجستاني «تفاؤلا»، وحمل عليها كثيرا من الأضداد. فـ(المسجور) للمملوء والفارغ، و(الشوهاء) للمهرة القبيحة والجميلة، و(المقرق) للحامل والحائل ...الخ. وكلها على «التفاؤل» «كما يقال المفازة للمهلكة على التفاؤل، ويقال للعطشان ياريان، وللملدوغ سليم، أي سيسلم وسيروى، ونحو ذلك».[34]

ويشير كوهين (1970) إلى أن الأضداد كما أثبتها القدماء، تصل في مجموعها إلى أكثر من أربعمائة كلمة. إلا أن أكثر من النصف يمكن اعتباره مباشرة «أضدادا زائفة»، لأنه يرجع إما إلى تصحيفات أو تداخلات في الصور الصرفية، أو اختلافات في البنيات التركيبية، كعدم التمييز بين (رغب في) و(رغب عن)، أو (راغ عن) و(راغ على)، أو (أغار إلى) و(أغار

(30) كتاب الأضداد للأصمعي. ضمن : ثلاثة كتب في الأضداد، نشرها أوغست هفنر ص ص : 40 و35 و43.

(31) كتاب الأضداد لأبي حاتم السجستاني، ضمن المجموعة السابقة ص : 144.

(32) الأضداد، لابن الأنباري ص : 6.

(33) نفسه ص ص : 87 و88.

(34) كتاب الأضداد للسجستاني ص ص : 127، 137، 138، 99 على التوالي.

على)...»[35] أو تطورات لغوية، أو تداخلات، أو اختلاف في المستويات اللغوية. ويصنف أهم ما تبقى إلى «**أضداد بلاغية**» ناتجة عن صور مجازية،[36] وإلى «**أضداد تأويلية**» فرضتها تأويلات للنصوص الدينية، توافق العقيدة. وفي هذا الإطار تدخل، بالإضافة إلى أضداد أخرى، «أفعال القلوب» مثل (ظن) و(خشي) و(رجا) ...الخ، التي ترافقها دلالة الشك والاحتمال. وبما أن هذا الشك بدا أحيانا مستحيلا في نصوص القرآن (أو الحديث)، «فإن» أفعال القلوب» قد أولت على الشك واليقين تبعا للسياقات».[37] وذلك واضح مثلا في تعليل أبي حاتم السجستاني لتأليفه كتابا في الأضداد «إذ كان يجيء في القرآن الظن يقينا وشكا، والرجاء خوفا وطمعا [...] فأردنا أن يكون لا يرى من لا يعرف لغات العرب أن الله عز وجل حين قال : ﴿**إنها لكبيرة إلا على الخاشعين الذين يظنون**﴾ (سورة البقرة 45، 46) مدح الشاكين في لقاء ربهم، وإنما المعنى يستيقنون، وكذلك في صفة من أوتي كتابه بيمينه من أهل الجنة ﴿**هاؤم اقرؤا كتابيه إني ظننت**﴾، (سورة الحاقة 19، 20) يريد إني أيقنت، ولو كان شاكاً لم يكن مؤمناً، وأما قوله ﴿**قلتم ما ندري ما الساعة إن نظن إلا ظناً**﴾، فهؤلاء شكاك كفار».[38]

وعموما، فإن أهم ما انتبه إليه القدماء، من وجهة النظر التي تشغلنا هنا، بصدد تعليل ورود المشترك والتضاد، إضافة إلى علة التداخل، ظواهر النقل المجازي والاتساع في المعنى، والبحث نتيجة ذلك عن معنى مركزي تشترك فيه معاني اللفظ المقصود، كالهيأة المخصوصة في معاني (الهلال) أو الارتفاع في معاني (الجلس)، أو الجامع بين بعض معاني (العين) ...الخ، بالنسبة للمشترك، وكالقطع في معنيي (الصريم)، والخفة في معنيي (الطرب)، والاجتماع في معنيي (المأتم)، والتوسع على (التفاؤل) ...الخ، بالنسبة للأضداد. وهو الأمر الذي مكنهم من تلمس التمييز، وإن ظل غامضا، بين مشترك لفظي (homophony) لا تربط بين معانيه أية علاقة ظاهرة كـ(الأرض) للكوكب وللزكام، (الخال) لأخي الأم والشامة في الوجه ...الخ،

(35) كوهين (1970) ص ص : 84 ـ 85. ونجد مثل هذا في المشترك، كعدم التمييز أحيانا بين : وجد به (وجدا)، ووجد الشيء (وجدانا)، ووجد عليه (موجدة). انظر المزهر : 304/1.

(36) كوهين (1970) ص : 87.

(37) نفسه ص ص : 93، 95. ويشير كوهين في نهاية تصنيفه للأضداد إلى أن أهميتها اجتماعية وثقافية خاصة ص : 104

(38) كتاب الأضداد للسجستاني ص : 72.

ولفظ متعدد الدلالة (polysemy) قد تعود معانيه إلى معنى مركزي توسع فيه بوجه من الوجوه المجازية.[39]

على أن الموقف العام من ظواهر التعدد والاشتراك الدلاليين كان سلبيا إجمالا. إذ هناك ميل ظاهر إلى الحالة «الأصلية» في الدلالة، حالة «المفرد» أو «المتباين» بتعبير الأصوليين، أي حالة «انفصال المعاني بالألفاظ»، فاعتبر الاشتراك عموما، إلى جانب المجاز والنقل، طارئا على الأوضاع اللغوية ـ لأنه «عدول عن الأصل» كما رأينا ـ ومدعاة للبس والاحتمال والشك، وهي أمور قد تعطل «الفائدة» ـ التي تحصل بـ«الوضوح» ـ، وتتسبب في «الخلل»، ذلك أن «الخلل في فهم مراد المتكلم يكون على خمسة أوجه : أحدها احتمال الاشتراك، وثانيها احتمال النقل بالعرف أو الشرع، وثالثها احتمال المجاز، ورابعها احتمال الاضمار، وخامسها احتمال التخصيص...».[40] وقد كان لهذا الموقف السلبي ـ المنسجم على أية حال، مع أصولهم في «كيفية الدلالة» حسب الشوكاني ـ أثره على الموقف العام، المحافظ، من مظاهر التوليد الدلالي، باعتباره إبداعا لدلالات جديدة، وهو الموقف الذي يعكسه بوضوح الاتجاه العام لآراء البيانيين، وأحكام نقاد الأدب خاصة.[41]

3 ـ المجاز

أشرنا سابقا إلى تعلق المجاز باستعمال اللفظ في غير معناه الوضعي، ومن ثمة يختلف عن المشترك ذي المعاني الوضعية ـ رغم أن هذه المعاني قد ترد في الحالات الواردة إلى معان مجازية في أصلها ـ وقد عبر البيانيون عن طرفي النقل المجازي بمفهومي : الحقيقة ـ وهي «الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من غير تأويل في الوضع [...] [أو] فيما تدل عليه بنفسها دلالة ظاهرة [...] [أو] في معناها بالتحقيق...» ـ والمجاز ـ وهو «الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها»[42] ـ، وهما مفهومان مرتبطان، كما يتضح، بمفهوم الاستعمال إذ أن «اللفظ قبل الاستعمال لا يتصف بكونه حقيقة، ولا بكونه مجازا، لخروجه عن حد كل واحد منهما».[43]

(39) وربما تجلى عدم الوضوح التام لهذا التمييز بالإضافة إلى الكيفية التي ورد عليها في كتب فقهاء اللغة، وفي «الرسائل» الخاصة في معاجم الألفاظ عموما التي كانت تورد إزاء كل «مدخل» لائحة من المعاني يختلط فيها «المشترك اللفظي» بـ«التعدد الدلالي».

(40) إرشاد الفحول ص : 27.

(41) نفسه ص : 62.

(42) مفتاح العلوم ص ص : 152 ـ 153.

(43) إرشاد الفحول ص : 26.

ما دام المجاز، كما حدده البيانيون، مرتبطا بمحاولة «إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه والنقصان»، فإن ذلك غير ممكن في الدلالات الوضعية، مادامت، بموجب حدها، «دلالات مطابقة»، أي «دلالة اللفظ على تمام مسماه»، فتنتفي الزيادة والنقصان (أو الوضوح والخفاء)، وإنما يمكن ذلك في «الدلالات **العقلية**»، لأن مناطها تعلق المفاهيم ببعضها، مثل «أن يكون لشيء تعلق بآخر ولثان ولثالث، فإذا أريد التوصل بواحد منها إلى المتعلق به، فمتى تفاوتت تلك الثلاثة في وضوح التعلق وخفائه صح في طريق إفادته إلى الوضوح والخفاء...».[44] فإنما «بحكم **العقل**» إذن، يمكن لمفهوم اللفظة أن يدل على مفهوم آخر متعلق به. وقد يكون هذا المفهوم الآخر داخلا في المفهوم الأصلي، كالسقف مثلا في مفهوم البيت فيكون وجه التعلق» دلالة تضمن»، أي دلالة اللفظ على بعض مسماه، وقد يكون خارجا عنه كالحائط عن مفهوم السقف، فيكون وجه التعلق» دلالة التزام»، أي دلالة اللفظ على لازم معناه، وكلتا الدلالتين عقلية، «لأن دلالة اللفظ على الجزء واللازم مصدرها العقل الحاكم بأن حصول الكل مستلزم حصول الجزء، ووجود الملزوم مستلزم وجود اللازم».[45] على أن هذه التعلقات، لا يجب فيها أن تكون «مما يثبته العقل»، بل قد تكون مبنية على معرفة مشتركة بين المتخاطبين، يسميها السكاكي «**الاعتقاد**»، وهو الذي يسمح للمتكلم بأن «يطمع من مخاطبه [...] في صحة أن ينتقل ذهنه من المفهوم الأصلي إلى الآخر بواسطة ذلك التعلق بينهما في اعتقاده».[46]

وبما أن العلاقات المجازية لا تتأتى إلا في الدلالات العقلية ـ المبنية على «الانتقال من معنى إلى معنى بسبب علاقة بينهما كلزوم أحدهما الآخر بوجه من الوجوه» ـ فإن مرجع هذه العلاقات ـ ضمن الصور البيانية ـ «اعتبار **الملازمات بين المعاني**».[47]

ويبدو أن التمييز هنا بين تعلقات (أو ملازمات) **عقلية**، وأخرى **اعتقادية**، إنما يعود إلى التمييز بين علاقات قائمة على ضرورة عقلية ـ «مصدرها العقل الحاكم...» كما يقول المراغي ـ يفترض أنها مستمدة من **تلازم ضروري** بين الكيانات، كاللزوم الثنائي بين «الأمام والخلف» أو اللزوم الأحادي بين «العلم والحياة»، وكلاهما «بحكم العقل» حسب السكاكي، وعلاقات قائمة على مجرد «**اقتران» غير ضروري**، بحكم العقل، بين كيانين إذ

(44) مفتاح العلوم ص: 140.
(45) علوم البلاغة، المراغي ص: 216، وانظر: إتمام الدراية، السيوطي، حاشية على مفتاح العلوم ص: 150.
(46) مفتاح العلوم ص: 141.
(47) نفسه، ن. ص.

«ليس من ضرورة وجود أحدهما وجود الآخر، ولا من ضرورة عدم أحدهما عدم الآخر...»,[48] وإنما هو اقتران تؤسسه «العادة»، أو هو علاقة «اجتهادية تقوم على غرض المتكلم»,[49] أو على «العرف»، كاللزوم الثنائي بين «طول القامة وبين طول النجاد»، أو اللزوم الأحادي بين «الأسد والجراءة»، وكلاهما «بحكم الاعتقاد».[50]

هذه العلاقات العقلية ـ الاعتقادية، هي التي تسمح إذن بقيام الملازمات بين المعاني، بالانتقال من حكم إلى آخر، فينتقل من الملزوم إلى اللازم في المجاز، كالانتقال من الغيث إلى لازمه، وهو النبت في مثل : رعينا غيثا، وينتقل من اللازم إلى الملزوم في الكناية، كالانتقال من طول النجاد إلى ملزومه، وهو طول القامة في مثل : زيد طويل النجاد. ومن ثمة فهذه العلاقات هي الطريق إلى الاستدلال.[51]

وقد حاول البيانيون حصرها في مجموعة من العلاقات تشكل الرباط الذي تقوم به المناسبة بين المعنى المنقول عنه والمنقول إليه، كعلاقات المشابهة، والغائية (السببية والمسببية)، والكم (الكلية والبعضية)، والزمان (اعتبار ما كان وما يكون)، والمكان (الحالية والمحلية) ...الخ، وقد ذكر منها الرازي إثني عشر وجها,[52] وحصر المراغي أشهرها في تسعة عشر وجها,[53] ووصل بها البعض إلى نحو «أربعين علاقة»,[54] وأجملها الآمدي في «أن يكون محل التجوز مشابها لمحل الحقيقة في شكله وصورته، كإطلاق اسم الإنسان على المصور على الحائط، أو في صفة ظاهرة في محل الحقيقة، كإطلاق اسم الأسد على الإنسان لاشتراكهما في صفة الشجاعة، لا في صفة البخر لخفائها، أو لأنه كان حقيقة، كإطلاق اسم العبد على المعتق، أو لأنه يؤول إليه في الغالب، كتسمية العصير خمرا، أو أنه مجاور له

48) تهافت الفلاسفة، للغزالي ص : 65، وانظر محمد عمارة (1972) ص : 152.

49) أسرار البلاغة، للجرجاني ص : 346، وانظر مثلا حديثه عن إثبات الصوغ للربيع في بيت البحتري :

فصاغ ما صاغ من تبر ومن ورق
وحاك ما حاك من وشي وديباج

وكيف أن ذلك خروج عن موضعه من العقل، لأن إثبات الفعل لغير الله لا يصح عند العقل. إلا أن ذلك على سبيل التأول، وعلى العرف الجاري بين الناس، أن يجعلوا الشيء إذا كان سببا أو كالسبب في وجود الفعل، كأنه فاعل. فلما أجرى الله سبحانه العادة أن تورق الأشجار، وتظهر الأنوار... صار يتوهم في ظاهر الأمر كأن لوجود هذه الأشياء حاجة إلى الربيع، فأسند الفعل إليه على هذا التأويل. ص ص : 332 ـ 335.

50) مفتاح العلوم ص : 141.

51) وانظر مثلا : تمام حسان (1994) ص : 30 وما بعدها.

52) المزهر : 1/359.

53) علوم البلاغة ص ص : 256 ـ 262.

54) إرشاد الفحول ص : 24.

في الغالب، كقولهم : جرى النهر والميزاب، ونحوه. وجميع جهات التجوز، وإن تعددت غير خارجة عما ذكرناه».[55]

## 4 ـ العلاقات المجازية والتوليد

هدفنا في هذه الفقرة أن نحيط ببعض الخصائص التي ميزت نظرة القدماء إلى التوليد الدلالي، من خلال العلاقات المجازية خاصة. ويعتبر الحديث عن العلاقات المجازية ـ أو جهات التجوز ـ حديثا عن إمكان التجوز، وتمهيدا له في آن واحد، إذ بالعلاقة يكون الانتقال من معنى إلى آخر، وبها يخرج الارتجال حيث لا علاقة، كما يخرج الغلط. ولذلك نجد من حدود المجاز أنه «اللفظ المستعمل في غير ما وضع له أولا، على وجه يصح، وزيادة قيد (على وجه يصح) لإخراج مثل استعمال الأرض في السماء».[56] فالعلاقة «رباط بين المعاني كما أن الاشتقاق رباط بين الصيغ».[57]

وفي هذا الإطار كان حديث القدماء عن إمكان النقل حديثا عن «وجه العلاقة»، كما هو الحال في نقل «الاسم اللغوي» إلى «المعنى الشرعي» بناء على علاقة الخاص بالعام (أو الجزء بالكل) في نقل اسم (الصلاة) مثلا من مجرد (الاتباع) إلى مجموع الأفعال الشرعية التي يعنيها الاسم شرعا، حتى أنه «لا يخطر ببال السامع والمتكلم إلا جملة هذه الأفعال، دون الاتباع»،[58] أو علاقة العام بالخاص (أو الكل بالجزء) في نقل (الصوم) من إفادته في اللغة (الإمساك) إلى إفادته في الشريعة إمساكا مخصوصا ـ فتكون «الحقائق الشرعية مجازات لغوية غلبت في المعاني الشرعية لكثرة دورانها على ألسنة أهل الشرع» ـ،[59] أو مثلما يحصل في الاسم العرفي ـ وهو «ما انتقل عن بابه بعرف الاستعمال وغلبته عليه لا من جهة الشرع، أو [هو] ما أفاد ظاهره، لاستعمال طارئ من أهل اللغة، ما لم يكن يفيده من قبل» ـ كتسمية الخاص باسم العام في نقل اسم (الدابة) من وقوعه «على كل شخص يدب على البدل»، إلى إفادة «شخص مخصوص من الحيوان» هو الفرس، وكتسمية الشيء باسم مكانه (أو علاقة المحلية) في إطلاق اسم المكان المطمئن من الأرض على قضاء الحاجة، وكتسمية الشيء بما يجاوره (أو

(55) الإحكام في أصول الأحكام : 39/1.
(56) إرشاد الفحول ص : 21.
(57) انظر : محمد يونس عبد الجليل (1980) ص : 75.
(58) كتاب المعتمد : 28/1.
(59) إرشاد الفحول ص : 22.

يلابسه) في إطلاق اسم (الراوية) على مزادة الماء...»[60] وهكذا في باقي النقول بناء على علاقات المشابهة وغيرها.

ومن ثمة فالعلاقات المجازية بمختلف أنواعها، تحدد مبدئيا، إمكان توليد دلالات جديدة، وعدم الاقتصار على المستعمل والمنقول، لأن العبرة بنوع هذه العلاقات لا بأشخاصها، أي دون البحث عن اللفظ بعينه، «فلا يشترط النقل في آحاد المجاز، بل العلاقة كافية، والمعتبر نوعها، ولو كان نقل آحاد المجاز معتبرا لتوقف أهل العربية في التجوز على النقل، ولوقعت منهم التخطئة لمن استعمل غير المسموع من المجازات، وليس كذلك بالاستقراء، ولذلك لم يدونوا المجازات كالحقائق [...] وإلى عدم اشتراط نقل آحاد المجاز ذهب الجمهور، وهو الحق...».[61]

ويشير الشوكاني هنا إلى صنيع أصحاب المعاجم، الذين يبدو أنهم كانوا يقصدون بيان المعاني «الحقيقية»، إذ «لو كان استعمال اللفظ على سبيل المجاز موقوفا على النقل، لدعاهم الاحتفاظ بهذا الفن من البيان أن يلتزموا، بعد بيان المعاني الحقيقية، ذكر المعاني التي استعمل فيها العرب اللفظ على وجه المجاز، وما رأيناهم يفعلون». أما تعرض الزمخشري، في «**أساس البلاغة**»، للمعاني المجازية بعد الحقيقية، فلم يقصد به «أن يقصر المجاز على تلك الألفاظ، ولا أن يحجر على الناس التصرف في تلك الألفاظ بنقلها إلى معان لم ينقلها إليها العرب، وإنما قصده التنبيه على جانب عظيم من أساليب البلغاء وتصرفاتهم في المعاني، ليقتدي بهم الناشئون».[62]

فالمبدأ إذن، استعمال اللفظ في غير ما وضع له على طريق المجاز، أو نقله من معناه الأصلي إلى معنى اصطلاحي، متى تحقق بين المعنيين علاقة من العلاقات المقررة في علم البيان، والتي «جرت عادة العرب» أن يعتمدوا عليها في تعبيرهم المجازي.

ورغم ما قد يبدو من «تسامح» فيما أوردناه هنا بصدد موقف القدماء من قضايا التوليد الدلالي، فإننا نجد لديهم ميلا واضحا للحد ما أمكن، من تجاوز المسموع المستقر من المعاني، والمألوف من الدلالات.

وإذا كان هذا الميل يتحول إلى موقف بارز بشكل يكاد يكون جازما في مجالات محددة على رأسها مجال المعاملات الشرعية ـ إذ قد يجوز للناس «أن يضعوا كلامهم حيث

(60) كتاب **المعتمد**: 1/26 ـ 28.
(61) **إرشاد الفحول** ص 24.
(62) المجاز والنقل وأثرهما في حياة اللغة العربية ـ محمد الخضر حسين، ص [illegible] ـ مجلة **مجمع اللغة العربية الملكي**: [illegible].
وانظر مقدمة **أساس البلاغة** للزمخشري.

أحيوا إذا كان لهم مجاز إلا في المعاملات».[63] ومن ثمة «فطلاق الكنـايـة ـ مثلا ـ مثل قول الإنسـان : الخلية والبرية والبتة، أو حبلك على غاربك، لا يقع، حسب النظام، وإن قارنته نية الطلاق» ـ[64] فإنه ينسحب أيضا، إلى هذا الحد أو ذاك، على ما يقع خارج هذا المجال.

فالمجازات «يجب إقرارها حيث وردت، ولا يجوز تعديها إلا بإذن وتوقيف من اللغـة، فإذا استعير لفـظ الأسـد للشجـاع لمـا يربطهمـا من معنى الشجـاعـة، يجب إقراره ولا يجـوز تعـديتـه واستعـارتـه للرجل الأبخر، لعلاقـة المشـابهـة بينهمـا، ولفـظ نخلة إذا استعير للرجـل الطويل بجـامع الطول في كل، لا يصح أن نعـديـه ونطلقـه على الجبل من أجل طولـه».[65] والإشارة هنا إلى أن تعدي المجازات لا يجوز إلا «بتوقيف من اللغة» تأكيد للحد من حريـة المتكلم في التجوز والتوليد، إذ على هذا الأخير أن يتبع في عباراتـه وأسـاليبـه طرق الـدلالـة التي سارت عليها الجماعة قبله، دون أن يخرج على هذه الأطر الدلالية أو التعبيريـة، بل دون أن يقيس عليها أحيانا. فالجاحـظ مثلا، يعطي للشعراء الجـاهليين وحـدهم الحق في التجوز، وينيـط بـاللاحقين وللمعـاصرين مهمـة الاحتـذاء والتقليـد، فيعـدد تشبيهـات لا يجوز القيـاس عليها : «وسموا الجارية غزالا، وسموها أيضا خشفا، ومهرة، وفـاختـة وحمـامـة، وزهرة، وقضيبـا وخيزرانا على ذلك المعنى... وليس هذا مما يطرد لنا أن نقيسه، وإنما نقدم على مـا أقـدموا، ونحجم عما أحجموا، وننتهي إلى حيث انتهوا...».[66]

إن المجازات هنا، تصبح بمثابة مواضعة سابقة، تواضعت عليها الجمـاعـة اللغويـة، ولا يجوز للفرد أن يخرج عن إطـارهـا، ولا أن يقيـس عليهـا، ويكون شرط الاستعمـال المجـازي، حتى بالنسبة إلى الجماعة، إدراك وجه الشبه بين المعنيين، ولو كـان وجـه الشبـه موجودا ولم تـدركـه الجمـاعـة، ولم تـستعمل اللفـظ مجازا، فلا يجوز ادعـاء المجـاز فيـه. وهـذا التواضع المجازي يـساوي في قوته وثباته المواضعة الحقيقية، وذلك لأن «المجـاز ـ كمـا يقول القـاضي عبد الجبار ـ قد صار موضوعا لما استعمل فيـه مجـازا، فهو في الحكم بمنزلـة اسم يستعمل في أمرين على جهة الاشتراك».[67] وتظهر صورة هذا التواضع المجازي خاصـة، في اعتبـارهم نقل

(63) الحيوان، للجاحظ : 76/4، وانظر نصر حامد (1982) ص : 111.

(64) عن : نصر حامد (1982) ص : 111.

(65) علوم البلاغة، للمراغي ص ص : 106 ـ 107.

(66) الحيوان، للجاحظ : 211/1. وفي هذا السياق نجد بعض الآراء التي تثبت «وضعية المجاز» : فمن يعتقد كون المجاز وضعيا، قال في حده [ه] : هو اللفظ المتواضع على استعماله في غير ما وضع له أولا في اللغة لما بينهما من التعلق».
الإحكام : 28/1.
وانظر نصر حامد (1982) ص : 112.

(67) المغني في أبواب التوحيد والعدل، للقاضي عبد الجبار : 387/5، وانظر نصر حامد (1982) ص : 132.

الألفاظ الشرعية كالصلاة والزكاة والصوم... بمثابة ابتداء مواضعة من الله الذي «من حيث ثبتت حكمته، يجب صرف كلامه إلى أنه أراد به الوجه الصحيح. فإذا بينه، ونقل اللفظ عن اللغة، صار كابتداء مواضعة منه».[68] وابتداء المواضعة من الله هنا، يشير من جهة أخرى إلى الحرية الواسعة التي حظي بها البيان القرآني، وذلك على أساس أن اللغة، **ملك لله وعارية** في أيدي البشر، فله كل الحرية في وضعها حيث شاء : «فإذا كانت العرب يشتقون كلاما من كلامهم، وأسماء من أسمائهم، واللغة عارية في أيديهم، ممن خلقهم ومكنهم وألهمهم وعلمهم، وكان ذلك منهم صوابا عند جميع الناس، فالذي أعارهم هذه النعمة **أحق بالاشتقاق**».[69] ويعتبر تقييد التجوز، في مجال «البيان الإنساني» ضروريا في هذا السياق، للمحافظة على وظيفة المواضعة اللغوية، التي هي «الإبانة» عند الجاحظ أو «الإخبار» عند القاضي عبد الجبار... و«الوضوح» هو شرط تحقيق هذه الوظيفة البيانية، ولا يكون «الوضوح» بدوره، إلا بالإحالة على «المعرفة المشتركة» أو «قصد المتكلمين»، ومن ثمة فارتباط «وضوح» الدلالة بـ«المعرفة» يعتبر ضامنا لتحقيق وظيفة اللغة في «الإبانة» أو «الإخبار» أو «الإفادة». وهذا يعني أن التجوز والتوليد لا يكونان إلا في إطار «معرفة المقاصد»، أو «الإدراك الجماعي» لوجوه الشبه، كما مر بنا، فإذا تحقق شرط «معرفة المقاصد» أمكنت معرفة الدلالة، وفي هذه الحدود فقط، يمكن وقوع الاشتراك والاتساع والمجاز في الكلام.

وتعود هذه الشروط المقيدة، إلى الطبيعة الملتبسة للدلالة اللغوية : أما «المعاني التي تحملها الألفاظ، فالأمر في معاناتها أشد، لأنها نتائج العقول، وولائد الأفهام، وبنات الأفكار».[70] والحال أن هذا الالتباس، وهذه المعاناة، وثيقا الصلة بالتعدد الدلالي والتجوز والتوليد. ونحس بذلك أكثر في مقارنة القاضي عبد الجبار بين «دلالة المعجزة» و«دلالة الكلام»، حيث يعتبر أن المعجزة «**أشد دلالة** لأن من حق التصديق بالقول أن يصح فيه... المجاز والاستعارة لأمر يرجع إلى ذات الكلام».[71] ومن ثمة تتأخر دلالة الكلام عن أنواع الدلالات الأخرى، لقابليته للاشتراك والاحتمال، ومن ثمة أيضا وجوب وضع ضوابط لهذا الاشتراك والاحتمال، وإلا خرج الكلام عن أن يكون دلالة. فبهذه الضوابط فقط «جوزنا...

(68) نفسه : 189/5، وانظر نصر حامد (1982) ص : 134.

(69) الحيوان، للجاحظ : 348/1، وانظر نصر حامد (1982) ص : 136.

(70) بيان إعجاز القرآن، للخطابي ص : 33، وانظر محمد بدري عبد الجليل (1980) ص : 32.

(71) **المغني في أبواب التوحيد والعدل** : 161/5، وانظر نصر حامد (1982) ص : 123.

انتقال حكم اللفظة **بالتعارف**... عن الحقيقة إلى المجاز، وكل ذلك لا يوجب قلب المعاني».[72] فشرط التجوز إذن، مراعاة المعنى الذي تقصد إليه الجماعة ـ وهو «التعارف» هنا ـ حيث تطلق اسما على شيء من الأشياء أو صفة من الصفات. ومراعاة هذا المعنى، باعتباره شرطا للسماح بالتجوز، وإن وجدت العلاقة، هو ما لاحظناه لدى البيانيين في عدم تجويزهم استعارة الأسد للإنسان بجامع البخر، أو استعارة النخلة لغير الإنسان بجامع الطول ...الخ، وهو ما يلاحظ عندهم أيضا حيث لا يكتفون مثلا «في إطلاق اسم الشيء على ضده، بعلاقة التضاد، **حتى يفيد معنى لطيفا**، كالتهكم في تسمية قبيح المنظر قمرا، أو التفاؤل كتسمية الصحراء مفازة، أو اللديغ سليما... ولا يكتفون في إطلاق الجزء على الكل بعلاقة الجزئية، **حتى** يكون للجزء مزيد اختصاص بالمعنى الذي يقصد من الكل، نحو «عين»، تستعمل في الجاسوس، لأن للعين مزيد اختصاص بحرفة التجسس».[73]

ومن ثمة كانت الشروط التي وضعها البلاغيون والنقاد، للاستعارات والمجازات عموما، والتي تسمح بالحكم عليها بـ«الحسن» أو «القبح». وهي شروط يدور معظمها حول «الوضوح» و«القرب من الحقيقة» و«مراعاة ما جرت به العادة» و«أقره العرف» أو «الذوق السليم» و«ارتاحت إليه النفس» ...الخ. فالاستعارات تقاس صحتها «بقربها من الحقيقة وشدة ملاءمة معناها لما استعيرت له» (أبو القاسم الآمدي ص : 234)، و«ملاكها تقريب الشبه، ومناسبة المستعار له للمستعار منه» (القاضي الجرجاني ص : 40)، «فيكون الشبه... جليا بنفسه، أو معروفا سائرا بين الأقوام، وإلا خرجت الاستعارة عن كونها استعارة، ودخلت في باب التعمية والألغاز» (السكاكي ص : 164)، وذلك أن «كل ما دنا من المعاني من الحقائق، كان ألوط بالنفس، وأجلى في السمع، وأولى بالاستجادة» (أبو القاسم الآمدي ص : 140).

ويرتبط «القرب من الحقيقة» هنا بـ«الصحة العقلية» و«الصدق»، إذ «ليس الأمر على ما ظنه ناصر الإغراق والتخييل، من أن المقال إنما يتسع، ويغزر ينبوع الكلام، إذا بسط من عنان الدعوى، فأثبت ما ينفيه العقل ويأباه»، فالاستعارة «سبيلها سبيل الكلام المحذوف، وإذا رجعت إلى أصله وجدت قائله يثبت أمرا عقليا صحيحا».[74]

والأمور «العقلية» هنا، إثبات لمشابهات «موضوعية» قائمة بين الكيانات «في ذاتها»، وهذا معنى ما أشرنا إليه أعلاه، بصدد الحديث عن الجاحظ والقاضي عبد الجبار، والمتعلق بـوجود

(72) نفسه : 172/3 ـ 173، وانظر نصر حامد (1982) ص : 123.
(73) المجاز والنقل... لمحمد الخضر حسين : 295/6، 296.
(74) أسرار البلاغة، للجرجاني ص : 279.

وجه للشبه قد لا تدركه الجماعة. فليس «المراد بالحذق في إيجاد الائتلاف بين المختلفات في الأجناس، أنك تقدر أن تحدث بينهما مشابهة ليس لها أصل في العقل، وإنما المراد أن هناك **مشابهات خفية** يدق المسلك إليها، فإذا تغلغل الفكر فأدركها، استحق صاحبها الفضل».[75]

ومن ثمة، فكأن المشابهات «سابقة الوجود»، والمتجوزون إنما يوضحونها إلى هذا الحد أو ذاك، ومن ثمة أيضاً تكون التراكيب «حقيقية» و «صادقة» كلما وافقت هذه الأوضاع «الموضوعية». فلا غرابة إذن أن يكون البيان «إيراد **المعنى الواحد بطرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه والنقصان**»، وليس إبداعا لعلاقات تصورية جديدة، أي لـ«واقع» جديد، فالمجاز إنما «يفخم به المعنى»،[76] وهناك «واقع» واحد ثابت يعكسه نسق تصوري وضعي قوامه «الصور الذهنية» (الشوكاني ص : 14) والملازمات بين المعاني عقلية كانت أو اعتقادية، ويجب أن تعتمد التراكيب الدلالية هذا النسق القائم دون الخروج عنه.

ومما يرتبط بهذا، أننا نجد تناول التراكيب المجازية، منذ بداياته مع أبي عبيدة مثلا، يقوم على ردها باستمرار إلى تراكيبها الحقيقية الأصلية : فالآية **﴿كل نفس ذائقة الموت﴾** يصبح معناها : «ميتة»،و**﴿ضربت عليهم الذلة والمسكنة﴾** سورة البقرة 61، تعني : «الزموا المسكنة»، و**﴿قل إن ربي يقذف بالحق علام الغيوب﴾** سورة المائدة 116، تصير : «يأتي بالحق»... وبذلك يتعادل التركيب «المجازي» و«الحقيقي» ليعبرا عن معنى واحد في النهاية.[77]

ولذلك كان الحكم على المجازات بـ«القبح» أو «الخطأ»، كلما ابتعدت عن هذه المقاييس، ولم تحترم ما استقر من تصورات بصدد الكيانات وخصائصها والعلاقات المفترضة بينها، كما تعكسها نصوص الاحتجاج التي تبناها أهل اللغة عموما، والأمثلة على ذلك كثيرة لدى نقاد الأدب خاصة.[78] فالآمدي (أبو القاسم) يخطئ أبا تمام، الذي «يعيبه تصور الرياح

75) نفسه، ص ص : 129 ـ 131.

76) دلائل الإعجاز، للجرجاني ص ص : 227 ـ 228.

77) انظر نصر حامد (1982) ص : 102. وكل استعارة لابد لها من الحقيقة، وهي أصل الدلالة على المعنى في اللغة «كما يقول الرماني في : النكت في إعجاز القرآن، ص : 86.

78) حتى أصحاب أبي تمام كانوا يحاولون تبرير مجازاته بالرجوع إلى نصوص الاحتجاج. هكذا نجد أبا بكر الصولي يدافع عما عيب على أبي تمام في قوله :

لا تسقني ماء الملام فإنني
صب قد استعذبت ماء بكائي

بالإحالة على أمثال ذي الرمة والأعشى، وعلى الآيات القرآنية. انظر : أخبار أبي تمام، للصولي ص ص : 36 ـ 37.

وتقسيمها في قوله :

قسم الـزمـــان ربـوعهـــا بين الصبـــا
وقبـــولهـــا ودبـــورهــــا أثـــلاثـــا

لأن الصبا والقبول ريح واحدة : «فإنا ما سمعنا مثل هذا في الريح، ولا علمناه في اللغة، ولا وجدنا في الشعراء أحدا قال : الصبا وقبولها، ولا الجنوب وقبولها، ولا الشمال وقبولها أي سهلها ولينها... فقد استقصى أصحاب «الأنواء» في كتبهم ذكر الرياح، وأوصافها ونعوتها... فما منهم أحد ذكر أن القبول غير الصبا...» (**الموازنة** ص ص : 141 ـ 142).

والبحتري مخطئ، حسب العسكري، لأنه يتحدث عن حواشي الدر، وهو شيء «غير معروف»، حيث يقول :

بـــدت صفرة في لـونـــه إن حمـــدهم
من الـدر مـا اصفرت حـواشيـه في العقـد

فاستعمال (الحواشي) في الدر خطأ، ولو قال (نواحيه) لكان أجود، «والحاشية للبرد والثوب، فأما حاشية الدر فغير معروف» (**الصناعتين** ص : 132).

ولا يصح لأبي تمام أن يعالق بين الحلم والرقة في قوله :

رقيـــق حـــواشي الحلم لـــو أن حلمـــه
بكفيـــك مـــا مـــاريت في أنــــه برد

«فما وصف أحد من أهل الجاهلية، ولا أهل الإسلام الحلم بالرقة، وإنما يصفونه بالرجحان والرزانة» (**الصناعتين** ص : 125، **والموازنة** ص : 128).

وقد ارتبط اعتماد التصورات الدلالية القارة في تخطيء المعاني وتصويبها كما رأينا، باللجوء إلى «الواقع» ـ أو ما استقر باعتباره إدراكا «موضوعيا» لوقائع العالم والأشياء ـ في إنكار التراكيب الدلالية «الكاذبة» التي تقيم اقترانات بين الكيانات «ليس لها أصل في العقل»، بتعبير الجرجاني. ولذلك يأخذ أبو القاسم الآمدي على أبي تمام مثلا، مخالفته «للواقع العقلي للأشياء» في قوله :

هـــاديـــه جـــذع من الأراك ومـــا
تحت الصـــلا منـــه صخرة جلس

إذ أن عيدان الأراك لا تكون جذوعا «وهي لا تغلظ حتى تصير كالجذوع» (**الموازنة** ص : 126 ـ 127).

وينكر على البحتري قوله : «يصف فرسا أشقر أو خلوقيا» :

صبغــة الأفــق بين آخر ليــل
منقض شــأنــه وأول فجر

لأن «الحمرة لا تكون بين آخر الليل وأول الفجر، وهو عندي في هذا غالط، لأن أول الفجر الزرقة، ثم البياض، ثم الحمرة عند بدو قرن الشمس. كما أن آخر النهار عند غيبوبة الشمس الحمرة، ثم البياض، ثم الزرقة وهي آخر الشفق» (**الموازنة** ص : 344).

بل يمتد ذلك إلى تخطيء بعض الشعراء الأوائل، مثل زهير الذي يصف الضفادع بالخوف من الغم والغرق :

يخرجن من شربــات مــاؤهــا طحــل
على الجــذوع يخفن الغم والغرقــا

مع أن «الضفادع لا تخاف شيئا من ذلك» (**الوساطة** ص ص : 10 ـ 12).

ويلخص الآمدي (أبو القاسم) بعض أخطاء أبي تمام في أنه جعل «للدهر أخدعا، ويدا تقطع من الزند، وكأنه يصرع، ويحل، ويشرق بالكرام، ويتبسم، وأن الأيام تنزله، والزمان أبلق، وجعل للمدح يدا، ولقصائده مزامر الا أنها لا تنفخ ولا تزمر، وجعل المعروف مسلما تارة ومرتدا أخرى، والحادث وغدا، وجذب ندى الممدوح بزعمه جذبة حتى خر صريعا بين يدي قصائده، وجعل المجد مما يحقد عليه الخوف، وأن له جدا وكبدا، وجعل لصروف النوى قدا، وللأمن فرشا، وظن أن الغيث كان دهرا حائكا، وجعل للأيام ظهرا يركب، والليالي كأنها عوارك، والزمان كأنه صب عليه ماء، والفرس كأنه ابن الزمان الأبلق، وهذه استعارات في غاية القباحة والهجانة والبعد من الصواب» (**الموازنة** ص ص : 233 ـ 234)، أو هي «أمور متى حملت على التحقيق، وأجريت على المسامحة، أدت إلى فساد اللغة، واختلاط الكلام، وإنما القصد منها التوسط والاجتزاء بما قرب وعرف، والاقتصار على ما ظهر ووضح» (**الوساطة** ص ص : 432 ـ 433)، واحترام أنماط التراكيب الدلالية المألوفة وزوايا نظر الأسلاف، حتى «ينتهى في اللغة إلى حيث انتهوا، ولا يتعدى إلى غيره، فإن اللغة لا يقاس عليها» (**الموازنة** ص : 202).

وتتضح طبيعة المعاني «الصحيحة النموذجية»، وعلاقتها بالنسق التصوري الوضعي القار، حين يوازن الآمدي (أبو القاسم) بين أتباع البحتري وأتباع أبي تمام. فإذا كان فضل الأول يكمن في «وضع الكلام في مواضعه، وصحة العبارة، وقرب المأتى، وانكشاف المعاني»، فإن

من أتباعه «الأعراب... والشعراء المطبوعون وأهل البلاغة» (**الموازنة** ص : 10)، وهم «**العرب التي لا تحفل بالإبداع والاستعارة إذا حصل لها عمود الشعر ونظام القريض**» (**الوساطة** ص ص : 33 ـ 34). أما أبو تمام فشأنه «غموض المعاني ودقتها، وكثرة ما يورده مما يحتاج إلى استنباط وشرح واستخراج» وأتباعه «أهل المعاني والشعراء... ومن يميل إلى التدقيق وفلسفي الكلام» (**الموازنة** ص : 10).

إن المقصود إذن، الوقوف عند «مذاهب العرب المألوفة [وعدم التجاوز] إلى الاستعارات البعيدة المخرجة للكلام إلى الخطأ أو الإحالة» (**الموازنة** ص : 24)، وما «الخطأ» أو «الإحالة»، في القسم الأعظم منهما، إلا تجاوز للعلاقات التصورية التي بنيت عليها المجازات «الصحيحة» في النسق التصوري الوضعي القار الذي ارتبط بتنظيم مخصوص لكيانات التجربة وخصائصها، ومن ثمة هذه الحساسية إزاء تصورات «تعيد ترتيب الأشياء وصفاتها»، ومن ثمة أيضا تحديد «التوليد»، لدى ناقد كابن رشيق، بأن «يستخرج الشاعر معنى من معنى شاعر تقدمه، أو يزيد فيه زيادة، فلذلك سمي التوليد، وليس باختراع لما فيه من الاقتداء بغيره...». وحين يتحدث ابن رشيق عن «الإبداع» أو «الاختراع» ـ وهو «ما لم يسبق إليه قائله، ولا عمل أحد من الشعراء قبله نظيره أو ما يقرب منه» ـ، فإنه يمثل لذلك بشاعر قديم هو امرؤ القيس (!) في قوله :

سموت إليها بعد ما نام أهلها
سمو حباب الماء حالا على حال

(**العمدة** : 177/1).

هذا الموقف المحافظ من نقل المعاني، وتغير اللغة عموما، واضح أيضا في صنيع من اهتموا بجمع مفردات اللغة ومعانيها من المعجميين. فقد حاولت جل المعاجم اختيار «العربية الصحيحة» في إطار «مبدأ الاحتجاج»، وتصونت عن إثبات ما وضع المولدون والمحدثون في الأقطار العربية من الكلمات والمصطلحات والتراكيب، حتى قر في نفوس الدارسين أن اللغة قد كملت في عهد الرواية» (**المعجم الوسيط** صص : 9 ـ 10)، فاقتصرت جهود اللاحقين عموما، على تنظيم ما جمعه أسلافهم، ولم يحاولوا تدوين ملاحظاتهم عن الفروق بين لغة البدو في القرون الأولى، ولغة معاصريهم، «فلم يحاول واحد من علماء القرن الخامس مثلا أن يبين لنا المعنى الذي يفهمه معاصروه في لفظة جمعها زميل له في القرن الثاني الهجري».[79]

(79) لحن العامة، لرمضان عبد التواب ص : 61. وانظر : **الجوانب الدلالية في نقد الشعر**، لفايز الداية ص : 153 ـ 154.

واتجهت عناية المعجميين إلى انتقاء «فصيح» اللغة و«صحيحها»، وذلك واضح خاصة في المعاجم التي صنفت بعد الخليل وابن دريد، والتي اتخذت أسماء تشير إلى تنقية اللغة من «الغريب» و«الحوشي»، مثل **تهذيب اللغة** للأزهري، و(**الصحاح**) للجوهري... يقول الأزهري مثلا في مقدمة معجمه : «وقد سميت كتابي هذا (تهذيب اللغة) لأني قصدت بما جمعت فيه نفي ما أدخل في لغات العرب من الألفاظ التي أزالها الأغبياء عن صيغها، وغيرها الغتم عن سننها».[80] ومن ضمن ما يقصده الأزهري بالألفاظ التي أزيلت عن صيغها... ما اعتبر حوشيا أو مبتذلا وغير لائق، والمبتذل كما يعرفه السيوطي «ما يكون شائعا بين العامة دون الخاصة» (**المزهر** : 189/1) أي بعبارة أخرى، ما كانت تبرز فيه أكثر من غيره التغيرات اللغوية بصفة عامة، ومنها التغيرات الدلالية، وهو ما كانت تقصد «تصويبه» كتب «لحن العامة». إذ إلى جانب ما نجده فيها من مسائل تركيبية وصرفية وصوتية، هناك تصويبات دلالية، تنصب على «ما تضعه العامة في غير موضعه»، منحرفة في ذلك بدلالات الألفاظ عن «أصولها». والملاحظ أننا في كثير من الحالات إزاء مولدات مجازية. من ذلك ما يورده ابن السكيت في كتاب (**الحروف التي يتكلم بها في غير موضعها**)، حيث يثبت الاستعمال المجازي (المحرف)، ثم ينص على استعماله الحقيقي (الصواب) : «ويقال للرجل : إنه لغليظ المشافر، وإنه لغليظ الجحافل. وإنما المشافر للإبل، والجحافل لذوات الحوافر...» ومن «أغلاط الشعراء استعمالهم النحل وهم يقصدون العسل، أو الأبلة وهم يريدون البصرة...».[81]

وفي (**إصلاح المنطق**) : «ومما تضعه العامة في غير موضعه قولهم : أكلنا ملة، وإنما الملة الرماد الحار»، «وقولهم : خرجنا نتنزه، إذا خرجوا إلى البساتين، وإنما التنزه التباعد عن المياه والأرياف، ومنه قيل فلان يتنزه عن الأقذار، أي يتباعد منها»، «وتقول : هي المزادة، للتي يستقى فيها الماء، ولا تقل راوية، إنما الراوية البعير أو البغل أو الحمار الذي يحمل عليه الماء».[82]

لقد لاحظ القدماء كثيرا من الظواهر المتعلقة بالتغير الدلالي، وجردوا مجموعة من العلاقات الرابطة بين المعنى المنقول والمنقول عنه. لكنهم من جهة اختلفوا في حصرها كما رأينا، كما اختلفوا في تحديد بعضها : فالعلاقة في معطيات مثل : ﴿**إني أراني أعصر**

(80) وانظر : المعاجم اللغوية، لمحمد أبي الفرج ص : 11.
(81) وانظر : آل ياسين (1980) ص : 174.
(82) إصلاح المنطق، لابن السكيت ص ص : 284، 287، 331 على التوالي.

خمرا﴾، سورة يوسف 36، تعتبر زمانية لدى الآمدي (سيف الدين) كما رأينا، وهي سببية عند الرازي (**المزهر** : 359/1). وتتعلق معطيات مثل : ﴿**واسأل القرية**﴾ سورة يوسف 82، بعلاقة المحلية عند الشافعي،[83] لكنها نوع خاص من المجاز، هو المجاز بالحذف عند الرازي مثلا (**المزهر** : 360/1). وتستعمل علاقة المجاورة بمعنى عام لدى الآمدي (سيف الدين) (الفقرة 3 أعلاه)، وبمعنى خاص عند الشافعي (الشوكاني ص : 75) والرازي (**المزهر** : 360/1)، كالراوية للقربة مثلا. ونجدهم يشيرون إلى عمومية العلاقات المجازية، وإلى أن العبرة بـ«أنواعها لا بـ«أشخاصها»، إذ يكفي أن تتوفر العلاقة ليصح التجوز، لكنهم أبدوا كثيرا من التحفظات بهذا الشأن، ووضعوا لذلك شروطا تنتهي إلى حصر التصرف في المعاني، في حدود ضيقة، وهي شروط ارتبطت بنظرة محافظة وسكونية للنسق التصوري، جعلته يكاد يكون مفارقا «لأغراض» المتكلمين، ممارسا سلطة قاهرة على مستوى مقولة الكيانات وتنظيم العلاقات بينها، وهو ما أوضحناه من خلال بعض الأمثلة لمواقف البلاغيين والنقاد، سواء في تحديداتهم لشروط حسن المجاز، أو في أحكامهم على التراكيب الدلالية التي واجهوها في نصوص الشعراء خاصة.

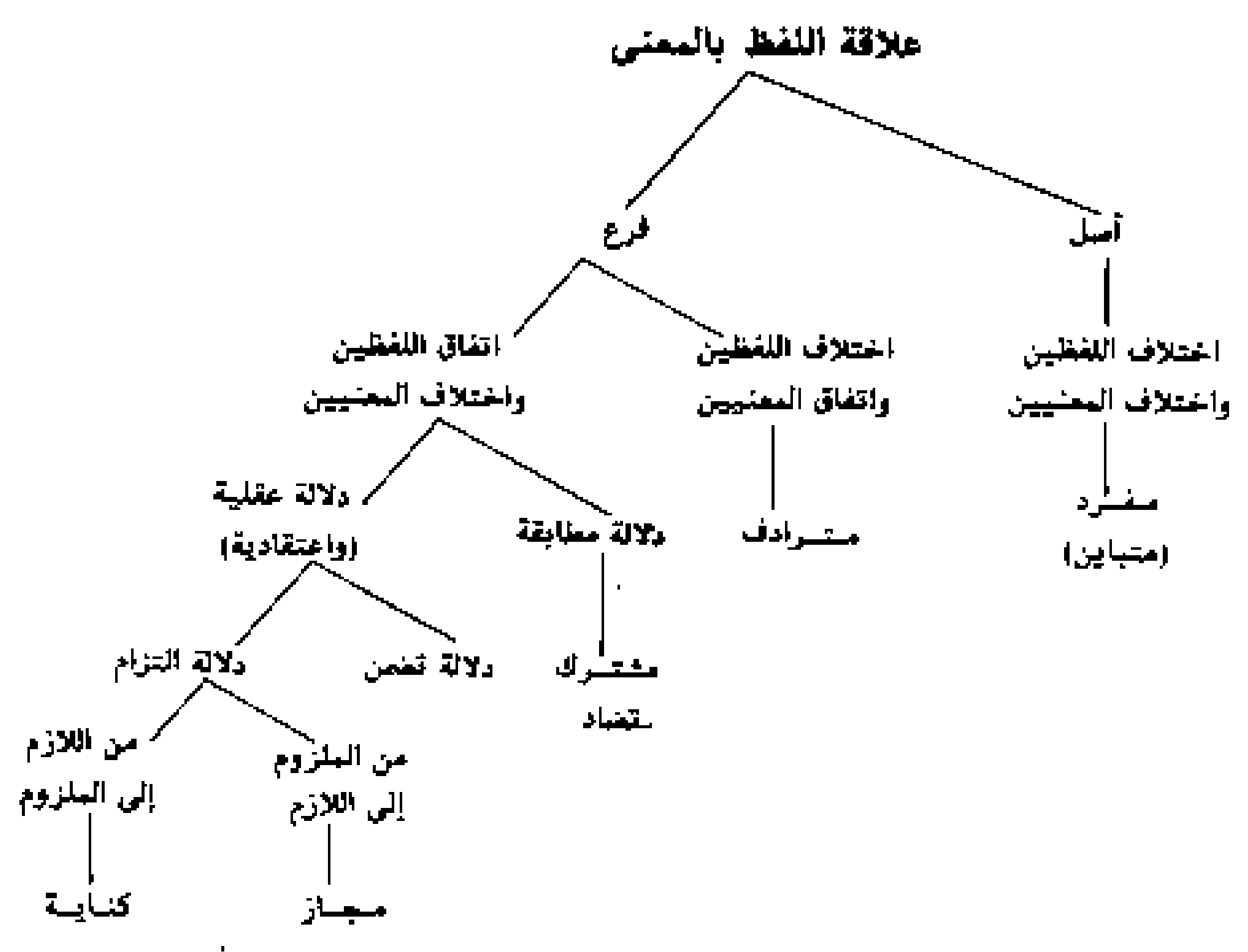
وقد ارتبط كل هذا، من جهة أخرى، باعتبارهم المجاز ـ والتعدد الدلالي عموما ـ سببا من أسباب اللبس، قد يؤدي إلى «فساد اللغة» و«الخلط في الكلام»، وهو لذلك من مصادر الاشتراك والاحتمال ـ والكذب أيضا ـ اللذين يتزلان بالدلالة اللغوية عن مستوى أنواع الدلالات الأخرى التي لا يقعان فيها، وهذا يعني من جملة ما يعنيه أن المجاز واقع في اللغة دون غيرها من مظاهر الفكر والنشاط الإنسانيين. ولهذا علاقته أيضا بكون المجاز لا يعتبر إبداعا أو إعادة مستمرة لخلق الواقع، أو لفهم التجربة، بقدر ما اعتبر ـ في إطار تصوره «البياني» ـ إيرادا لمعنى واحد (سابق الوجود)، بطرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه والنقصان.[84]

(83) شرح أحمد بن قاسم الشافعي على شرح جلال الدين الشافعي على «الورقات في الأصول» لأبي عبد الله الجويني، حاشية على **إرشاد الفحول** ص : 74. وانظر كذلك : بدري عبد الجليل (1980) ص : 73

(84) **مفتاح العلوم** ص : 140. يلاحظ مولينو وآخرون (1979)، في هذا الإطار، أن «علم البيان» يهتم بالكيفيات المختلفة للتعبير عن نفس الفكرة، وأن الأمر لا يتعلق بالتقابل بين «معنى حقيقي» و«معنى مجازي»، كما نجد ذلك في البلاغة الغربية، بقدر ما يتعلق بتقابلات مثل : معنى مباشر / معنى غير مباشر أو معنى ظاهر / معنى باطن. ص : 21.

إن العلاقات المجازية التي جردها القدماء، قد ظلت على مستوى الملاحظة، لا تظهر قيمتها الإجرائية في رصد العلاقات الدلالية المعجمية، وآليات التوليد الدلالي، بكيفية واضحة.[85] ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى عدم صياغتها في إطار نظرية للدلالة المعجمية، وهو ما ترتب عن غياب تصور نسقي للمعجم يمكنه أن يعطي لمثل هذه العلاقات معناها داخل بنية نظرية محددة.

ونختم هذا الفصل، بتلخيص وجوه العلاقة بين اللفظ والمعنى اعتمادا على ما تعرضنا له في هذه الصفحات، على الصورة التالية :[86]




(85) ونرى أن إجرائية هذه العلاقات ترتبط بإمكان التعامل معها ـ من منظور مغاير تماما لمنظور القدماء وأهدافهم ـ باعتبارها افتراضات محددة في إطار نظرية دلالية واضحة وهذا يعني إمكان ترجمة بعض التعميمات المشروعة التي نجدها عند القدماء، انطلاقا من مقولات منهجية، ترتبط بمجموعة من الفرضيات والأدوات الوصفية المكونة لنظرية محددة تسعى إلى الإجابة عن إشكالية لغوية معاصرة، ويمكن ان نستنبط منها اقتراحات تجريبية خاصة بصدد الظواهر الملاحظة. انظر في هذا الإطار الفاسي الفهري (1982) ص ص : 27 ـ 31.

(86) هذه الصورة مجرد تلخيص لحصر ما أورده عن تصور القدماء لعلاقة اللفظ بالمعنى. ولم نورد اعتبارات أخرى قد تكون واردة بالنسبة لتقسيمات أكثر تخصيصا من وجهة نظر المفسرين أو الأصوليين او المناطقة. انظر مثلا تمام حسان (1981) ص : 84 وعادل فاخوري (1985).

## الفصـــل الثانـــي

# التوليد عند المحدثين من العرب

«إن النتـائج السلبيـة والإخفـاقـات المسجلـة في التجربة القصيرة للسانيات العربية الحديثة، لها تفسير بسيـط : إن المشـاكل لم تطرح داخل أطر نظرية أو منهجية دقيقـة، وفي غيـاب مثل هـذه الأطر فإنها طرحت إذن بصورة مغلوطة».

عبد القادر الفاسي الفهري (1982)، ص : 28

### 1 ـ التراكيب المولدة ومعيارية التناول

يثير التوليد الدلالي مشاكل ترتبط ببنية التركيب الـدلالي في اللغـات الطبيعيـة. ذلـك أنه يتعلق بربط علاقات دلالية جديدة بين المكونـات داخل الجملـة. فـالتوليـد الـدلالي بهـذا المعنى يتعلق بإعطاء قيمة دلاليـة جـديـدة لبعض الوحـدات المعجميـة تسمح لهـا بـالظهور في سياقات جديدة لم تتحقق فيها من قبل.

وإذا حاولنا أن نتفحص الخطوط العريضة للكيفيـة التي عولجت بهـا هـذه القضـايـا في إطـار البحث اللغوي العربي الحـديث، فإننـا نلاحـظ أن البـاحثين سـواء في إطـار المجـامـع اللغوية أو خارجها، قد اهتموا أسـاسا بتتبع مثل هذه التراكيب الدلالية في الكتابـات الحـديثـة لـ«تصحيحها» باعتبارها خروجا عن التركيب السليم للغة، وذلك بإثبات «النمـاذج» المعيـاريـة القديمة.

وقد تم التعرض لهذه القضايا في إطار ملاحظات انصبت على «التركيب» و«الأساليب»، وهي ملاحظات لم تكن مقصودة لذاتها، وإنما جاءت في معرض الاهتمام بقضايا وضع المصطلحات وتعريبها. ذلك أن منطلق الأبحاث التي تمت في هذا الاتجاه، كان يتعلق بالتساؤل عن «تكييف اللغة العربية مع متطلبات العصر...». ويبدو أن هذا «التكييف» اهتم بالدرجة الأولى، بالجانب «المعجمي» من المسألة، أي في نهاية المطاف، بالتوصل إلى بلورة جهاز مصطلحي حديث[1] يمكن العربية من أن تصبح «وافية بمطالب العلوم والفنون وتقدمها، ملائمة على العموم لحاجات الحياة في العصر الحاضر».[2] وعن هذا الهدف الأساسي تتفرع الدراسات التركيبية والصرفية والدلالية لتكون مجرد وسائل لوضع المصطلحات العلمية والحضارية، وصناعة القواميس الحديثة.

وقد كان الاتجاه الغالب في التعامل مع التراكيب والأساليب المولدة، «تقويمها» بتحكيم الاستعمالات والأساليب القديمة ـ رغم ندرتها أحيانا ـ فدارت النقاشات حول ما ينبغي «استعماله أو تجنبه من الألفاظ والتراكيب». ومما يدل على ذلك، الاسم الذي أعطي مثلا للجنة كلفت بهذا الموضوع في إطار أنشطة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إذ سميت بلجنة «تصحيح الألفاظ والأساليب التي يغلط فيها».[3] مع أننا لا نجد أي تحديد للمقصود بـ«الاستعمال» و«التجنب»، ولا نعرف شيئا عن المقاييس المميزة بينهما، وعن حدود كليهما. وتتضح معيارية التناول في أن الكيفية التي عولجت بها التراكيب المولدة، تهمل أي تحليل للقضايا التي تثيرها هذه التراكيب، وتكتفي بالإشارة إلى مواضع «الانحراف» اعتمادا على معايير تقليدية. فنجد أنفسنا أمام «تصحيحات» تبنى على النهج المشهور : «لا تقل... قل...». وتسقط اللائمة على الكتاب والصحفيين المحدثين بسبب ما يستعملونه من تراكيب أو عبارات تعتبر «خاطئة»، وخطرا على التركيب العربي، وغير متلائمة مع «عبقرية اللغة العربية». فتحال هذه «الأخطاء» ـ بصفة تكاد تكون مطلقة ـ على المعرفة الرديئة التي يملكها

1) لقد كان الهدف الأساسي «معالجة مشاكل المصطلحات، حتى تتسنى حماية عبقرية اللغة وتكييفها وتجديدها...» وقد استغرقت المشاكل التي يطرحها توليد المصطلحات 70٪ من نشاط المجمع اللغوي القاهري مثلا.
انظر : حمزاوي [1975] Hamzaoui ص ص. 175 ـ 176.

2) المعجم الوسيط ص : 9.

3) انظر حمزاوي [1975] ص ص : 405 ـ 406.

الكتاب والصحفيون، بقواعد اللغة العربية. ومن الواضح أن هنا ينتهي إلى تجريد الاستعمالات الحالية من أية قيمة بصفة مطلقة، في مقابل الاستعمالات القديمة.(4)

ومن أمثلة هذه المعالجات الكتاب الذي خصصه إبراهيم اليازجي لما سماه «لغة الجرائد». فحاول أن يتصيد كثيرا من الألفاظ والتراكيب التي يرجع «شذوذها» إلى مستويات مختلفة، صرفية ودلالية وتركيبية، حشدها اليازجي دون أي ترتيب أو منهج واضح. وكان دافعه إلى ذلك أنه رأى «في بعض جرائدنا ألفاظا قد شذت عن منقول اللغة، فأنزلت في غير منازلها أو استعملت في غير معناها»، فحاول «بيان وجه صحتها من نصوص اللغة [قاصدا] المحافظة على اللغة وصيانتها».(5)

(4) انظر مثلا مداخلة أحمد الحوفي من المجمع القاهري، الذي يعتبر جملا مثل (أ) و(ب) و(ج) جملا خاطئة :

(أ) اكتشف الطبيب الدواء

(ب) العالم المكتشف

(ج) لا أعرف إن كان يرضى العلم أن نرى كذا...

وذلك لأن الفعل المستعمل في (أ)، واسم الفاعل المشتق منه في (ب) «لا يصلحان لهذا المعنى». ويجب أن نعود إلى معطيات القدماء لنجد الاستعمال الثابت. وهو بالنسبة للمتعدي :

(أ 1) اكتشف الكبش النعجة

وبالنسبة للازم :

(أ 2) اكتشفت المرأة

أما خطأ (ج) فيعود إلى أن الاستفهام غير المباشر لا يتلاءم تماما مع «عبقرية اللغة العربية»، ويجب اللجوء دائما إلى الاستفهام المباشر :

(ج 1) لا أعرف أهنا يرضي العلم أن نرى كذا...

انظر : حمزاوي (1975) ص ص : 411 - 415.

ويبدو أن مثل هذه الأحكام يرتبط بكون القدماء لم يعالجوا كثيرا من مثل هذه المعطيات، وخاصة معطيات مثل (ج). ويلاحظ الفاسي الفهري (1982) Fassi Fehri ص ص : 28 - 29، في هذا السياق، أنه «قد ساد في أوساط كثير من اللغويين العرب اعتقاد مفاده أن مشكل المعطيات بالنسبة للعربية (القديمة والحديثة على حد سواء) قد حل في النحو التقليدي، وأنه يكفي جرد أمهات الكتب القديمة للاهتداء إلى الضالة المنشودة». ويوضح المؤلف فساد هذا الاعتقاد لعدة أسباب من بينها نقص معطيات القدماء، ومثال ذلك بالضبط : الاستفهام غير المباشر الذي لا يكاد النحو التقليدي يقول عنه شيئا. وانظر تفصيل ذلك أيضا في الفاسي الفهري (1985) : 57/1 وما بعدها.

(5) انظر : إبراهيم اليازجي : لغة الجرائد ص ص : 2 - 3. ومن الأمثلة التي «يصححها» اليازجي :

(د) ينبغي عليك أن تفعل الشيء.

التي تعتبر خاطئة لأن التعدية بـ (على) ناتجة عن الظن بأن الفعل بمعنى (يجب)، وليس كذلك، لأنه في الأصل مطاوع (بغى الشيء) أي (طلبه)، وهو «يستعمل عند القدامى بمعنى (يجوز) و(يصلح) و(يتيسر)، ولم يسمع عنهم إلا موصولا باللام»، مثل :

(هـ) ولا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر.

ومن ذلك أيضا :

(و) زف العروس إلى بعلها.

أي : أهداها إليه، ولا يقال :

(و 1) زف الرجل إلى المرأة.

انظر نفس المرجع ص ص : 35، 36.

وعن مثل هذا يقول الصيادي (1980) إن «اليازجي عمل على جمع ما أمكن من الأخطاء، فساهم في النهضة باللغة العربية الفصحى، بردها إلى مميزاتها القديمة».[6]

وحاول الشيخ عبد القادر المغربي أن يطرح المشكل في إطار ما سماه بـ«تعريب الأساليب»،[7] وهو إدخال العرب في أساليبها أسلوبا أعجميا. فيقسم المغربي التراكيب الواردة في العربية الحديثة إلى ثلاثة أقسام :

ـ قسم يعتبره مشتركا بين جميع اللغات، ويتعلق بالتعبير عن الأفكار. إنه مبدأ «توارد اللغات». ومنه حسبه :

(1) ما الحب إلا للحبيب الأول

(2) افتح أذنيك !

(3) خانته قواه

ـ ويتعلق القسم الثاني بكلمات عربية محض، ركبت تركيبا عربيا خالصا، لكنها تفيد معنى لم يسبق لأهل اللسان أن أفادوه بتلك الكلمات. ومنه :

(4) ماعدت أرى فلانا

فاستعمال (عاد) بهذا المعنى ممكن، لأنه بمعنى (صار) و(رجع)، كما في الحديث : «أعدت فتانا يا معاذ ؟»، فإذا أجاب معاذ : «ما عدت فتانا»، فإن (عاد) آنذاك توافق فعلا النفي في الفرنسية، أي Ne... plus.

ـ أما القسم الثالث فيرتبط بتراكيب أجنبية فعلا، مثل :

(5) ذر الرماد في العيون.

لكننا لا نجد عند المغربي ذكرا للمقصود بـ«الأساليب»، ولا للمقاييس اللغوية الواضحة التي تنبني عليها مثل هذه التقسيمات، والتي توضح لنا مثلا الفرق بين تركيب مثل (5)، وبين تركيب مثل :

(6) قتل الوقت

التي يعتبرها المغربي داخلة في القسم الثاني.

لقد ظل الاتجاه العام ـ في مثل هذه المعالجات ـ تغليب المعايير القديمة، والاحتكام شبه المطلق إلى معطيات اللغويين الأسلاف، مع ما يجره ذلك من مفاهيم بقيت على حالها

(6) انظر : المنجي الصيادي (1980) ص : 438.

(7) عبد القادر المغربي (1947) ص : 98، وانظر حمزاوي (1975) ص ص : 415 ـ 416.

(8) الصيادي (1980) ص ص : 435 ـ 436.

منذ القرون الوسطى، كمفهوم «اللحن» الذي يقول عنه الصيادي بمرارة : «إنه تفوق رغم ما بذله علماء اللغة من جهاد مستميت بدأ من القرن الثاني إلى الخامس الهجري، واستمر اليوم برعاية المجامع حفظا لسلامة اللغة وصيانة لها من التلف».[8] ويبدو أن هذا «التفوق» جعل «(الخطأ المشهور) يتحول عند هؤلاء شيئا فشيئا إلى (صواب) يقبل رغم الأنف»[9] ففتح المجال «للتلطيف... في التصلب التقعيدي... وللتغافل عن نسبة من الخطإ».[10]

إن الأعمال التي أشرنا إلى نماذج منها، في مجال التراكيب المولدة، لم تكن في مستوى ما يثيره الموضوع من قضايا متشعبة، ولذلك انتهت إلى نتائج غير مرضية، وإلى حصيلة هزيلة. ويعود ذلك قبل كل شيء إلى غياب المنهج والنظرية الواضحة في التعامل مع مثل هذه القضايا.

2 ـ التصور القاموسي

يمكننا أيضا أن نستنبط من أعمال اللغويين العرب المحدثين مجموعة من التصورات بصدد التوليد الدلالي في علاقته بالمعجم خاصة.[11] وهي تصورات ترتبط بتعرف «المولدات» وبالمعايير المعتمدة في ذلك، وبما يسمى عادة بـ«التغير المعجمي»، ونعتبر أن الإطار العام الذي يوحد بين هذه التصورات، أنها تصورات «قاموسية» لقضايا التوليد الدلالي.

إن أبرز سمة تسند إلى المولد في التصور القاموسي، جدته. فالوحدة أو الدلالة المولدة وحدة أو دلالة «جديدة». وتجد سمة «الجدة» هذه ما يبررها داخل هذا التصور، استنادا إلى استعمال معين لمفهوم المعجمة، يشير إلى عملية انتقال الوحدة أو الدلالة من «جديدة» إلى «معروفة». وهذا يعني أن مبرر معجمة المولد يرتبط بنجاحه «في امتحان القبول»، المتوقف على انتشاره وشيوعه وتواتره في استعمالات المتكلمين. فتصور المعجمة بهذا الشكل، هو الذي يفسر «طابع الجدة» الذي يسند إلى المولد، في مقابل الوحدات والدلالات التي توصف بكونها

9) حمزاوي (1975) ص : 419.

10) الصيادي (1980) ص : 437. ومن ثمة كان قرار المجمع القاهري الذي يسمح باستعمال بعض التراكيب الحديثة، مثل :
(ز) تأكدت من الشيء.
«رغم أن هذه التراكيب لا يمكن أن تبرر بكيفية سليمة إلا بواسطة تأويلات متكلفة». والصحيح أن نقول :
(ز 1) تأكد لي الشيء.
(ز 2) تأكد عندي الشيء.
انظر حمزاوي (1975) ص ص : 418 ـ 419.

11) تنسحب الملاحظات التي نبديها في هذا الإطار، على المحدثين من العرب الذين اهتموا بالقضايا المطروحة، وعلى بعض أعمال اللغويين الفرنسيين خاصة الذين يحيل عليهم اللغويون العرب المذكورون، ونقصد على الخصوص أعمالا مثل كيلبير (1975) Guilbert، وباستوجي وآخرين (1979) Bastuji، والعدد 36 من مجلة **Langages** ...الخ.
وانظر بخصوص انتقاد تصورات هؤلاء د. كوربان (1980) D. Corbin.

«مثبتة» أو متحققة أو مألوفة. وتبقى إذن السمة الحاسمة للمعجمة، والتي تكرس نهائيا معايير القبول والاستعمال المتواتر، هي إثبات المولد في القاموس.[12] وهذا ما يبرر تسمية هذا التصور بـ«التصور القاموسي».

ونجد هذا التحكيم شبه المطلق لمقياس الشيوع والتواتر في قبول المولدات ومعجمتها، لدى أغلب من اهتم بقضايا تعريب المصطلحات ووضعها من اللغويين العرب. ومن ثمة يتم التركيز على أن «الصعوبة ـ كما يقول الصيادي ـ ليست في ابتكار عبارات جديدة بقدر ما تكمن في ضمان استخدام هذه العبارات من طرف المختصين المعنيين». ويلاحظ المسدي أن «أبعد المعايير شأنا في معالجة قضية الوضع، معيار الاستعمال». وينادي الأخضر غزال بأن «نطلق للفظة عنانها وننتظر». وهكذا يتم إلقاء تبعة الاعتباطية وغياب التصور، على تأكيد «استعمال» المصطلح، والاهتمام برواجه، باعتبارهما رائز لمشروعيته.[13]

إن دخول وحدة أو دلالة معينة إلى المعجم إذن، يتعلق في هذا الاستعمال لمفهوم المعجمة ـ الذي يقيم فصلا حادا بين «المولدات» من جهة، و«المثبتات» من جهة أخرى ـ بتواتر هذه الوحدات والدلالات وإثباتها في القاموس، باعتبار أن هذا الإثبات يشكل النتيجة النهائية الحاسمة لقبول المتكلمين بالمولد وتواتره في استعمالاتهم.

على أن هذا التصور للمعجمة، على مستوى رصد خصائص الإبداع الدلالي، لا يمكن أن يقوم إلا إذا تمكنا من تحديد دقيق للمعايير التي يستند إليها، أي معايير الشيوع والاستعمال المتواتر والإثبات في القاموس. والحال أن ذلك لا يمكن ضبطه إلا انطلاقا من عينات لغوية محددة، ولم يعد ضروريا ذكر مساوئ اعتماد العينة اللغوية بهذه الصورة.[14] أما معيار الإثبات فلا يمكن أيضا اعتماده بشكل جدي، مادامت لوائح القواميس تخضع إلى حد كبير، كما هو معروف، إلى متطلبات الصناعة القاموسية واهتماماتها التربوية والتجارية، بالإضافة إلى أن صانعي القواميس أنفسهم غالبا ما يعترفون بكون منتوجاتهم لا تثبت كل ـ ولا نفس ـ الوحدات والدلالات.

(12) انظر د. كوربان (1980).

(13) انظر على التوالي : الصيادي (1980) ص : 44، والمسدي (1987) ص : 24، والأخضر غزال (1977) ص : 60. وانظر نقدا مفصلا لمناهج المعربين ومبادئهم في الفاسي الفهري (1985) : 2/الفصلين الثامن والتاسع.

(14) انظر : د. كوربان (1980) ص : 76. وانظر مثلا بصدد انتقاد الاعتماد على العينات اللغوية المحدودة بالضرورة، روفي Ruwet (1967) ص ص : 36 ـ 38.

إن الحكم إذن على انتماء مولد ما إلى اللغة اعتمادا على إثباته في القاموس يعني الاهتمام بشروط إنتاجية ـ تجارية وتربوية ـ لا علاقة لها مباشرة بخصائص التوليد الدلالي داخل النسق اللغوي. فالمعايير التي يعتمدها مفهوم المعجمة، في إطار التصور القاموسي، تعدم كل خصيصة لسانية، إذ لا يمكنها أن تؤسس ورود هذا المفهوم على مستوى القدرة اللغوية.[15] وبذلك لا تكون لها علاقة ببناء نموذج لهذه القدرة وبرصد خصائصها الإبداعية. وكل هذا، كما يتبين، يعبر ـ بالإضافة إلى الخلط بين القاموس المرتبط بالصناعة القاموسية، والمعجم المرتبط بمكون من مكونات النحو ككل وببناء نموذج للقدرة المعجمية ـ عن تصور قاموسي للمعجم يحيل هذا الأخير إلى لائحة من الوحدات، ويهمش الخصيصة النسقية للمعجم التي تجعل منه نسقا من القواعد.[16]

ويبدو أن الموقف المنسجم مع بناء نموذج لغوي يرصد خصائص التوليد الدلالي، يتجلى، في جانب منه، في إسناد نفس المنزلة إلى الوحدات والدلالات «المعروفة» وإلى «المولدات» السليمة في تكوينها. ومن ثمة يمكن تعويض التقابل بين وحدات ودلالات «جديدة»، ووحدات ودلالات «متحققة»، «معروفة»، «مألوفة»، «موجودة» ...الخ، بالتقابل بين وحدات ودلالات ممكنة، وأخرى غير ممكنة (أو غير مطردة على الأقل). وهو تقابل ينقل المسألة إلى مستوى تنبؤية المبادئ والقواعد الدلالية النسقية المسؤولة عن رصد آلية التوليد الدلالي.[17] ومن هذه الزاوية، فإن كل الدلالات المتلائمة مع هذه المبادئ تكون في نفس الوقت «ممكنة» و«متحققة» : «ممكنة» باعتبار إمكانات النسق، و«متحققة» باعتبار انتمائها إلى هذا النسق، وليس إلى القاموس. ومن هذه الزاوية أيضا، لا يبقى أي معنى لإقامة تقابل بين الكمية الهائلة من الوحدات والدلالات «المعروفة»، و«الطابع الاستثنائي» للمولدات.[18]

ترافق التصور القاموسي لقضايا رصد المولدات، نظرة مماثلة لقضايا «التغير المعجمي». فينظر إلى هذا الأخير من خلال التغير المستمر للقواميس، ومن خلال إبراز «الطابع الاستثنائي» للمولدات.

يتجلى ذلك مثلا في بعض الممارسات القاموسية، كتخصيص «المولد» و«المحدث» و«المجمعي» ...الخ،[19] وفي الطبعات الدورية للقواميس، ووجود قواميس للمولدات أحيانا،

15) انظر : د. كوربان (1980) ص : 68.

16) انظر في انتقاد التصورات اللانسقية للمعجم : الفاسي الفهري (1986) ص ص : 6، 13 ـ 16.

17) انظر الفقرة الأخيرة في هذا الفصل، وانظر الفصول الموالية.

18) وانظر : د. كوربان (1980) ص : 76.

19) انظر مثلا بعض مداخل «المعجم الوسيط»، والصفحة : 14 من تقديمه.

تظهر في الوطن العربي، جزئيا، في صورة «معاجم الأخطاء». إن هذه الحركة القاموسية هي التي تعتمد في تمثيل «التغير المعجمي». ويطرح هذا الاعتماد عدة مشاكل ترتبط بالحدود العملية للصناعة القاموسية، كالتي أشرنا إليها في محدودية اللوائح القاموسية وانتقائيتها. وهي حدود تفقد إقامة تطابق بين التغير المفترض في المعجم، والتغير الملاحظ في القواميس أية قيمة. وهو أمر يشير إلى أن استخدام المواد القاموسية في أغراض لسانية يتطلب دائما نقدا مسبقا للممارسة القاموسية.[20]

ويمكن أن نقيم تقابلا بين هذا التصور القاموسي للتغير المعجمي، الذي يعتمد أساسا التواتر في العينات المستخدمة، من قواميس وغيرها، لتصنيف الوحدات والدلالات إلى «مستعملة» و«جديدة» أو «مولدة»، وبين تصور للتغير المعجمي يقوم على فرضية القدرة المعجمية ويربط حكم «الجدة» المحتمل، بتحديد المنزلة الصرفية ـ الدلالية للوحدات المعتبرة. وبذلك لا تصنف الوحدات والدلالات تبعا لاعتبارات كـ«الندرة» و«الشيوع» و«المألوف» و«المولد»، وإنما أولا إلى مطردة وغير مطردة، أو ممكنة وغير ممكنة. فالوحدات والدلالات الممكنة لا تملك عمرا خاصا بها، لأن عمرها هو عمر المبادئ والقواعد التي تولدها.[21] وربما أمكننا أن نقول مع تشومسكي (1977)، بهذا المعنى : إن «أهل العصر الحجري كانوا يتكلمون لغة مماثلة للغتنا».[22]

إن المقصود بهذا أن الدلالات يمكن ربطها بمبادئ نسقية قابلة لإعادة إنتاجها، بحيث لا تكون العبرة بـ«ظهورها» و«شيوعها» أو عدم ذلك، وإنما بقدرة النسق الدلالي على توليدها، باعتبارها دلالات ممكنة داخل هذا النسق. وذلك بعد تخليص هذه الدلالات المركزية من الخصوصيات التعريفية التي تضاف إليها أو تعوضها، في إطار ممارسة قاموسية تخلط بين ما هو لغوي وما هو «موسوعي» بشكل غير مضبوط.[23] فكثيرا ما نجد بعض التخصيصات «الموسوعية» ـ التي تنصب على مجال ضيق ودقيق في التجربة ـ تخفي بعض الاطرادات الدلالية التي تسمح بالانتقال من معنى إلى آخر (غير مسجل في القاموس، أو غير «ممعجم»).

20) وانظر : ب. كوزبان (1982) ص ص : 153 ـ 156.

21) ن.م، ص : 157.

22) انظر تشومسكي (1977) ص : 74.

23) إننا نرى مبدئيا ضرورة الربط بين البنيات الدلالية اللغوية والبنيات التصورية، على أن يكون هذا الربط داخل نموذج لغوي واضح، وبناء على اعتبارات نظرية ومنهجية واضحة. ومثل هذا الطرح الذي يتوخى الوضوح، هو ما يميز بين المعالجات الغامضة للقاموسيين في هذا المجال، وبين المعالجة التي نحاول تقديمها في الفصول الموالية.

وترتبط هذه التخصيصات الضيقة بما أشرنا إليه من تخصيصات قاموسية كـ«المولد» و«المحدث» ...الخ.

هكذا يتعامل القاموسيون مع بعض التراكيب الدلالية باعتبارها «مولدة» و«غير طبيعية»، فيتم تسجيل بعضها في القاموس على هذا الأساس، علما بأن مبرر هذا التسجيل ليس سوى «شيوعها وتواترها في استعمالات المتكلمين».

فتعتبر (7 ب) مثلا من «المولدات» بالمقارنة مع (7 أ) :[24]

(7 أ) توتر العصب

(7 ب) توترت العلاقة (بين الدولتين)

وذلك فيما يبدو بناء على أن (توتر) «لا يأخذ في الأصل» فاعلا مثل (العلاقة) وما شابهها من الفواعل المجردة. على أننا لا نجد ما يبرر اعتبار بنيات مثل (7 ب) «مولدة» بمعنى القاموسيين، أي أنها بنيات «ذات طابع استثنائي»، تحتاج إلى اجتياز «امتحان القبول» بنجاح حتى تتم «معجمتها». فهي بنيات، على افتراض عدم تحققها في عينات محصورة ومحددة سبقا مثلا، ممكنة وطبيعية (مطردة)، بالنظر إلى ما تسمح به بنية دلالية لصنف من الأفعال في نسق المعجم العربي، وبناء على مبدأ دلالي تتوسع بموجبه دلالات الأفعال من دلالات محسوسة إلى دلالات مجردة.[25]

وتصدق نفس الملاحظات بالنسبة لحالات أخرى، منها (فتح) في :

(8 أ) فتح زيد الباب

(8 ب) فتح زيد الجلسة

حيث تعتبر (8 ب) «مولدة» بالمعنى المذكور،[26] ومنها (عالج) و(عمق) و(طهر)، في :

(9 أ) عالج زيد الجرح

(9 ب) عالج زيد النظرية

(10 أ) عمق عمرو البئر

(10 ب) عمق عمرو الفكرة

(11 أ) طهر زيد جسمه

(11 ب) طهر زيد الوضع

24) انظر : المعجم الوسيط مثلا : 1020/2.

25) انظر في ذلك الفصول الموالية، وخاصة الفصل الخامس.

26) المعجم الوسيط : 678/2.

إذا كانت مثل هذه البنيات (البائية) تعتبر «مولدة» بمعنى «استثنائية» حسب منطق القاموسيين، فإن هناك بنيات أخرى لا نجد لها تفسيرا داخل هذا المنطق نفسه. فنصادف في مداخل بعض الأفعال بنيات مماثلة على هذا المستوى للبنية المعتبرة «مولدة». ذلك مثال (قتل) في بنيات مثل :

(12 أ) قتل زيد أخاه

(12 ب) قتل زيد جوعه

(12 ج) قتل زيد عطشه (غليله)

ومع ذلك تعتبر بنية مثل :

(12 د) قتل زيد وقته

بنية «مولدة» بمعنى «دخيل».[27] فإذا اعتبرنا هنا (الأخ) «محسوسا»، و(الجوع) و(العطش) مفعولين «مجردين»، لم ندر اعتبار (الوقت) «المجرد» «مولدا» و«دخيلا».

على أن تفسير مثل هذا، يرتبط في جانب منه، بما لاحظناه في هذه المعالجات من خلط بين الاعتبارات اللغوية والاعتبارات «الموسوعية» الثقافية، دون أي إحساس بضرورة توضيح العلاقة بين هذين النوعين من الاعتبارات. بالإضافة إلى أن الاعتبارات الثقافية حين تدخل - بشكل عشوائي - في تحاليل هؤلاء، فإنها تتدخل في صورة قيود صارمة لا يجوز خرقها. وربما ازدادت هذه الصرامة وضوحا بذكر بنيات مثل :

(13) وبخه ضميره

(14) عذبه ضميره

(15) وضع النقط على الحروف

التي تعتبر «دخيلة». ومثل :

(16) خلق الكتاب نهضة ثقافية

التي يرى الهلالي (1978) بصددها «أن الخلق [إنما هو] خاص بالله تعالى [...] أما في هذا الزمان الذي اختلت فيه الموازين والمقاييس، وصار الناس فوضى في الإنشاء العربي، فلم يبق الخلق خاصا بالله تعالى، بل صار الناس كلهم خالقين وخلاقين».[28] ومثل :

(17) زف الرجل إلى المرأة

27) انظر عبد القادر المغربي (1947) ص : 98.

28) محمد تقي الدين الهلالي (1978) ص : 35.

التي يرفضها اليازجي، لأنه إنما يقال :

(18) زفت المرأة إلى الرجل

«إلا أن يكون هذا من مقتضيات العصر الذي استوقت جماله وأصبح نساؤه رجاله حتى رأينا الرجل يأخذ المهر ورأينا المرأة تطال إلى النهي والأمر، والأمر لله ولا حول ولا قوة إلا بالله».[29]

إن هذه الأحكام تتناسب مع الخصائص المعيارية لمثل هذه التحاليل، والتي رأيناها في الفترة السابقة، كما تشير إلى أننا لم نتقدم خطوة واحدة على هذا المستوى، بالنسبة للموقف العام الذي سجلناه عند قدماء اللغويين من بلاغيين ونقاد أدب ومعجميين خاصة بصدد تحفظاتهم في مجال توليد المعاني والتصورات. كما ترتبط الأحكام المذكورة بجملة من المواقف السلبية المسجلة عند المحدثين، من الظواهر المتعلقة بالتغير الدلالي كالمشترك اللفظي والتعدد الدلالي والمجاز. وتدور هذه المواقف في معظمها حول الحد (أو التخلص) من هذه الظواهر بحجة ارتباطها بكثرة الدلالات وبالالتباس الدلالي الذي يعتبر في هذا التصور داء يجب استئصاله. ومن ثمة يرى الصيادي ضرورة الحد من الألفاظ المشتركة لارتباطها «بالغموض السائد في الدلالة».[30] ويرجع الجنيدي (1974) «العيوب المعجمية بالجملة إلى صفة مشتركة هي التميع [أي] تردد الكلمة الواحدة بين أكثر من مدلول واحد»، ويرى الحل المؤدي إلى التخلص من هذا «النزيف الدلالي» كما يسميه، في «التخفيف من انتشار هذه الكلمات، [إذ] من الحماقة ألا نصير إلى الكف من اختلاط المعاني المتشابهة».[31] أما المجاز فيجب، في نظر الشيخ الخضر حسين مثلا، «إخضاعه للذوق السليم [...] بهدف مراقبة الفوضى» التي يشيعها في الدلالة.[32] ونجد أن هذه المواقف السلبية تتحول إلى مبادئ ثابتة في أعمال الهيآت التعريبية في الوطن العربي.[33]

### 3 ـ المعاني و«التغييرات الخارجية»

من المظاهر البارزة أيضا في معالجات اللغويين العرب المحدثين للتغير الدلالي، تركيزهم على «الأسباب الخارجية» لهذا التغير. وهي مظاهر متوافقة مع ما لاحظناه بصدد

(29) إبراهيم اليازجي : «لغة الجرائد» ص ص : 35 ـ 36.

(30) الصيادي (1980) ص ص : 444 ـ 446.

(31) الجنيدي خليفة (1974) ص ص : 92 ـ 94.

(32) أنظر حمزاوي (1975) ص : 184.

(33) انظر نقدا مفصلا لمثل هذه المبادئ في : الفاسي الفهري (1985) 2 : 190 ـ 192، وانظر نفس المرجع بخصوص التعدد الدلالي والمجاز ص ص : 204 ـ 210.

إعطائهم الأولوية شبه المطلقة لما يتصل بـ«الاستعمال»، في أحكامهم على «المولدات»، وذلك على حساب معالجة نسقية للمبادئ المتحكمة في آلية التوليد الدلالي.

هكذا يهتم أغلب من يتناول قضايا التغير اللغوي عموما، والتغير الدلالي على الخصوص، بتصنيف «عوامل التطور في الدلالة». فيلخصها إبراهيم أنيس (1963) في عاملين. الأول «الاستعمال»، ومن أوضح عناصره «سوء الفهم» الذي يؤدي إلى تطور الألفاظ بإعطائها مدلولا غير المدلول الذي كان لها، و«بلى الألفاظ» الذي يؤدي إلى التغير في صورة لفظ معين، تصبح معه مشابهة لصورة لفظ آخر، فتختلط الدلالتان، و«الابتذال» الذي يصيب الألفاظ لأسباب سياسية واجتماعية ...الخ.[34] أما العامل الثاني فهو «الحاجة» إلى التجديد في التعبير بدوافع التطور الحضاري عموما الذي يخلق الحاجة إلى التغير في الدلالة.[35]

ويخصص أحمد حماد (1983) بحثه لدراسة «نمو وتطور اللغة [...] وما تحدثه العوامل [الخارجية] من تغير وتطور في اللفظ والدلالة على مر العصور».[36] فيهتم بجمع هذه العوامل موضحا «أثرها المباشر في اللغة»، وهي العوامل «الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية والتقدم الحضاري والتقني،...»، بناء على أن «المنهج الصالح في دراسة فقه اللغة هو المنهج الاستقرائي الوصفي الذي يعترف بأن اللغة ظاهرة إنسانية اجتماعية كالعادات والتقاليد والأزياء ومرافق العيش،...».[37]

وينكب حلمي خليل (1985) بدوره ـ في مجلد ضخم يتجاوز سبع مائة صفحة ـ على تناول ما «فرغ اللغويون المحدثون في الشرق والغرب على السواء من تقريره [وهو] أمر الصلة بين اللغة والمجتمع» ! وهدفه «تتبع أمر هذا التطور الاجتماعي وخاصة فيما يتصل بجوانبه الحضارية والفكرية وأثر ذلك على اللغة العربية [...] منذ ظهور الإسلام وحتى اليوم» ! وذلك بدراسة «ظاهرة لغوية تتصل أكثر ما تتصل بالتغير والتطور [...] هي ظاهرة التوليد في اللغة. ومن ثم فإن هذا البحث يقوم على فكرة أساسية ومنهج عام. أما الفكرة فهي دراسة ظاهرة التوليد اللغوي وبيان دور المولد في إمداد اللغة العربية بحاجتها من الألفاظ والتراكيب الجديدة التي استدعتها مقتضيات فكرية وحضارية واجتماعية معينة [...]. وأما المنهج فهو

34) انظر إبراهيم أنيس (1963) ص ص : 135 ـ 139.
35) نفسه، ص ص : 143 ـ 148.
36) انظر أحمد عبد الرحمان حماد (1983) ص : 7.
37) نفسه، ص ص : 9 ـ 10.

المنهج التاريخي الذي يتتبع هذه الظاهرة اللغوية ونموها وتطورها في ضوء التغير الاجتماعي والعوامل المؤثرة فيهما».[38]

لقد تم التركيز إذن على «العوامل الخارجية» في التعامل مع قضايا التوليد الدلالي، وذلك على حساب معالجة تهتم بوضع افتراضات بصدد مبادئ نسقية دلالية يمكنها أن ترصد جوانب أساسية في آليات التوليد الدلالي.

إننا نجد في أحسن الحالات بعض الاهتمام بما سمي بـ«أعراض التطور» الدلالي. ذلك أن مظاهر التوليد الدلالي في هذا الإطار، عوملت في الغالب، باعتبارها أعراضا لعلة تصيب اللغة التي تشبه ـ كما هو الحال عند بعض لغويي القرن التاسع عشر بأوروبا ـ بالكائن الحي، ومن ثمة «فإذا صح أن نشبه ظاهرة التطور في الألفاظ بالعلة التي تعتري الكائن الحي، فعلينا أن نبين أعراضها».[39]

وبناء على ذلك يحصر أنيس (1963) «أعراض التطور» هذه في :

1 ـ تخصيص الدلالة، ويرتبط باستعمال بعض الدلالات العامة استعمالا خاصا، فتتطور دلالة اللفظ من العموم إلى الخصوص. فكلمة (الطهارة) في لغة الخطاب أصبحت تعني (الختان)، وأصبحت (الحريم) بعد دلالتها على كل محرم تعني (النساء) ...الخ،

2 ـ تعميم الدلالة، وتتضح في الصفات والنعوت «حين تصطنع في مجال أعم، فتصبح (الموسيقى) مثلا (لذيذة) و(يتذوقها) السامع...». ومن هذا التعميم أن (البأس) في أصل معناها كانت خاصة بالحرب، ثم أصبحت تطلق على كل شدة، ومنه أيضا تحويل الأعلام إلى صفات : فـ (قيصر) يراد منه العظيم الطاغية، و(نيرون) الظالم المجنون، و(حاتم) الكريم المضياف، و(عرقوب) المخادع القليل الوفاء ...الخ،

3 ـ انحطاط الدلالة، ويرتبط بانهيار القوة التي كانت في الدلالة الأولى، فيصبح اللفظ بعد شيوعه مألوفا،

4 ـ رقي الدلالة، ويتعلق بتقوي الدلالة في بعض الألفاظ.[40]

(38) انظر : حلمي خليل (1985) ص ص : 7 ـ 9.

(39) انظر إبراهيم أنيس (1963) ص : 152. ويقرر أحمد حماد (1983) ص : 9، أن «اللغة كائن حي يتأثر بغيره حسب ما يلاقيه من تطور وتغير في المجتمع والحضارة وتقدم العلوم والفنون وغيرها من الصناعات الحديثة».

(40) انظر إبراهيم أنيس (1963) ص ص : 154 ـ 158، «وفي لغتنا العربية أتى على الكلمتين (ملاك) و(رسول) عهد كانتا فيه بمعنى الشخص الذي يرسله المرء في مهمة مهما كان شأنها، ثم تطورتا وأصبح لهما تلك الدلالة السامية التي نألفها الآن». نفس المرجع ص : 158.

5 ـ تغيير مجال الاستعمال، وهو ما يسمى بالمجاز، وتتلخص مبرراته عند أنيس في الحالتين :

ـ توضيح الدلالة، ويكون عادة في انتقال الدلالة المجردة إلى مجال الدلالات المحسوسة، وأوضح ما تكون تلك العملية فيما يسمى بالكنايات الأدبية كأن نكني عن الكرم بكثرة الرماد، وعن التذلل بإراقة ماء الوجه ...الخ. ويستحق هذا في نظر أنيس أن يسمى بالمجاز البلاغي.

ـ رقي الحياة العقلية، ونلحظ هنا أن الدلالة تنتقل من مجال المحسوس إلى مجال الدلالات المجردة. ويرى أنيس أن هذا الانتقال يسمى مجازا أيضا لكنه ليس بلاغيا، لأن هدفه الأساسي هو مجرد الاستعانة على التعبير عن المعاني المجردة.[41]

ولم تخرج معالجات من تبع إبراهيم أنيس عن مثل هذا، فحماد (1983) لم يخصص «للتوسع المجازي في اللغة» سوى حيز ضيق حشد فيه جملة من أقوال القدماء في الموضوع، دون أي جهد منهجي واضح.[42] ويكتفي في ما يسمى بـ«قوانين التغير الدلالي» بأحاديث عامة حول «تعميم» الدلالة و«تخصيصها» و«انتقالها» ...الخ، معتمدا ملاحظات إبراهيم أنيس السابقة وبعض أفكار أولمان[43] Ullmann، لينتقل مسرعا (!) إلى «أثر البيئة في التغير الدلالي»،[44] وليتوسع في الباب الثالث، في «عوامل التطور والتغير في الألفاظ»، من «اختلاف لهجات القبائل» إلى «الدين» عبر «اختلاف النظم والعلاقات الاجتماعية» و«نشاط الجماعة السياسي» و«الحياة الاقتصادية».[45]

ولم يهتم حلمي خليل (1985) بالعلاقات المجازية إلا في عشر صفحات جمع فيها، مثل حماد (1983)، بعض ملاحظات القدماء مسويا بينها وبين ملاحظات أولمان؛[46] ويكتفي بصدد علاقة التوليد بالمجاز بإشارات عامة غامضة مثل : «أن هناك أوجه شبه بين المجاز وبين التوليد من حيث أن كلا منهما يتصل بالتغير الدلالي، ويفترق المجاز عن التوليد في أن المجاز غالبا ما يحرص على وضوح العلاقة بالإضافة إلى العنصر الجمالي، أما التوليد فقد

(41) مثال ذلك كلمة (الرطانة) التي انتقلت من معنى : صوت الإبل مجتمعة، إلى معنى ـ الكلام المبهم بلغة أجنبية ...الخ، ن.م، ص ص : 160 ـ 162. يضاف إلى هذا نقل الدلالة المحسوسة إلى أخرى محسوسة كذلك، مثل : (الدقن) حين يستعمل في خطاب الناس بمعنى (اللحية)، ص : 165.

(42) انظر أحمد حماد (1983) ص ص : 47 ـ 58.

(43) نفسه، ص ص : 124 ـ 133.

(44) نفسه، ص : 137 وما بعدها.

(45) نفسه، ص : 161 وما بعدها.

(46) انظر حلمي خليل (1985) ص ص : 100 ـ 109.

لا يراعي ذلك» (؟).[47] أو بالتعابير التي تتظاهر بقول كل شيء دون أن تقول شيئا، مثل : «ومهما يكن من أمر فلا شك أن المجاز طريق من الطرق الهامة في إثراء اللغة وسد أوجه النقص في ألفاظها وتراكيبها...»، أو مثل : موصفوة القول أن باب المجاز واسع وأن فيه مجالا لتنمية العربية ولا سيما بالمصطلحات العلمية وأسماء المخترعات الحديثة...».[48]

### 4 ـ استنتاجات

كان هذا نموذجا لتصور المحدثين للقضايا المتصلة بـ«التوليد الدلالي»، رغم غياب التحديد الواضح لهذا المفهوم. إذ يمكننا أن نستنبط من أمثلتهم في هذا المجال، خلطا واضحا بين «التوليد الصوري» المرتبط بظهور متوالية صوتية جديدة بمعنى معجمي جديد، مثلما هو الحال في المولدات الناتجة عن عمليات :

- الاشتقاق : أي اشتقاق وحدة غير موجودة انطلاقا من وحدة موجودة.
- التعريب : أي صياغة لفظ أجنبي بما يتوافق مع النسق الصرفي والصواتي للغة العربية.
- الاقتراض : أي تبني لفظة أجنبية كما هي.
- النحت : أي صياغة لفظة واحدة من لفظتين أو أكثر.

وبين «التوليد الدلالي» المرتبط بظهور معنى جديد بالنسبة لوحدة موجودة أصلا في معجم اللغة.[49]

وقد لاحظنا كذلك أن ما يأخذه هؤلاء بعين الاعتبار، وهم يمثلون للمولدات، يتعلق في الغالب بالألفاظ المفردة بمعزل عن سياقاتها التركيبية، مع أن هذه السياقات التركيبية تمثل المؤشر الأساسي الذي نمتلكه لتعيين المولدات الدلالية، إذ لا نمتلك أي مقياس صوري داخل الوحدة المعجمية. فلا يمكن التعرف على المولد الدلالي إلا في إطار السياق الضيق للجملة أو المركب حيث تدمج الوحدة.[50]

كما يلاحظ أن «التصنيفات» التي قدمت في إطار ما سمي بـ«أعراض التطور الدلالي» (أنيس) أو «قوانين التغير الدلالي» (حماد) أو «طرق التوليد» (حلمي خليل)، تفتقد كلها إلى

(47) نفسه، ص : 108.

(48) نفسه، ص : 129.

(49) انظر في الخلط المذكور بعض أمثلة إبراهيم أنيس السابقة، وحلمي خليل (1985) ص ص : 194 ـ 190. الذي يحشر ضمن طرق التوليد : «تحويل المعنى أو نقل الدلالة» و«الوضع عن طريق "الاشتقاق" و«التوليد بالنحت والتركيب» و«المجاز».

(50) انظر في ذلك مثلا : باستوجي (1974) ص : 6.

المبدأ المنهجي الواضح. إذ تقتصر المعالجات على تقرير بعض ملاحظات البيانيين القدماء وأمثلتهم بصدد العلاقات المجازية، وإيراد بعض صور التغير الدلالي اعتمادا على بعض أفكار درمستيتر Darmsteter (1886)، وكتاب أولمان المترجم إلى العربية : **«دور الكلمة في اللغة»** ـ والذي نجده حاضرا في جل الأعمال العربية التي تناولت الموضوع، باعتباره المرجع الرئيسي ! ـ دون أية استفادة نسقية فعلية من كل ذلك. والنتيجة أحاديث عامة عن «التخصيص» و«التعميم» في الدلالة، وعن الانتقال من «المحسوس» إلى «المجرد»، والعكس ...الخ، في غياب المحتوى الدقيق لهذه المفاهيم. وكل ذلك ينتهي إلى التركيز على «العوامل الخارجية» وإهمال ضبط الآليات اللغوية الداخلية المتحكمة في مظاهر التوليد الدلالي. ذلك أن التوليد الدلالي باعتباره إبداعا لدلالات جديدة، يفترض نسقا أو مجموعة من المبادئ والقيود التي تضبط إبداع هذه الدلالات الجديدة، كما تضبط تعرفها واستعمالها. ومن ثمة فدراسة التوليد الدلالي تعني تحديد ما تسمح به هذه المبادئ من إمكانات، والسيطرة على هذه الآلية من المبادئ والإمكانات هي التي تسمح للمتكلم بإنتاج وحدات ذات دلالات واستعمالات جديدة. وهذا يعني من جملة ما يعنيه، ضرورة فصل نظري ومنهجي بين مجال المبادئ والاطرادات في المعجم والدلالة، وبين ما هو خارج هذا المجال. وهو فصل يضع حدا للتأثير المباشر «للعوامل الخارجية» على المعجم والدلالة، فتكون «الاستمرارية» النسبية لهذه المبادئ والقواعد متعالية، بالنسبة للمعجم والدلالة كما هو الأمر بالنسبة للتركيب، على «تغيرات العالم». إننا ننظر إلى علاقة المعجم والدلالة بالعالم، بشكل مختلف، تبعا لاعتبارهما لائحة وحدات وكيانات دلالية غير نسقية بالدرجة الأولى، أو اعتبارهما نسقا من المبادئ والقواعد بصفة جوهرية.[51]

والخلاصة أن غياب نظرية دلالية يمكنها أن ترصد التراكيب المولدة، وغياب افتراضات واضحة بصدد الكيفية التي ترتبط بها الوحدات داخل المعجم، وخاصة في ما يتعلق بعلاقات التعدد الدلالي، هو الذي يفسر الخلط في المعالجات المذكورة، وعدم إمكان استغلال ملاحظات «البيانيين» القدامى استغلالا نسقيا، وترجمة، بعضها إلى مبادئ عامة في إطار نظرية دلالية واضحة. أي أن الحصيلة الهزيلة التي وصلت إليها أعمال اللغويين العرب المحدثين في هذا المجال، ترجع قبل كل شيء إلى ضعف الوعي النظري والمنهجي. وبصفة

(51) انظر في ذلك مثلا : ب. كوريان (1982) ص : 163، وهنا بالإضافة إلى حاجتنا، في جميع الأحوال، إلى نظرية واضحة بصدد ما يسميه المحدثون بـ«العوامل الخارجية»، في علاقتها بالبنيات اللغوية عموما.

الضعف النظري والمنهجي هذه إنما تنطبق على الممارسات اللغوية لدى المحدثين من العرب بصفة عامة، سواء تعلق الأمر بالمعجم والدلالة أم بغيرهما من مستويات الدرس اللغوي. فـ«النتائج السلبية والاخفاقات المسجلة في التجربة القصيرة للسانيات العربية الحديثة، لها تفسير بسيط : ان المشاكل لم تطرح داخل أطر نظرية أو منهجية دقيقة. وفي غياب مثل هذه الأطر فإنها طرحت إذن بصورة مغلوطة».[52]

5 - في إجرائية المقولات «البيانية»

إن الحديث عن العلاقات المجازية، في ارتباطها بقضايا التوليد الدلالي، يطرح مشكل العلاقة بين مباحث «بيانية» تقليدية، ومباحث دلالية ومعجمية تؤطرها نظرية دلالية معينة، ومدى إجرائية العلاقات المجازية بالنسبة لهذه النظرية.

إذا كان قدماء اللغويين العرب قد انتهوا بصفة عامة، إلى الفصل بين المباحث «البيانية» (و«البلاغية» عموما) من جهة، والمباحث النحوية واللغوية الأخرى بما فيها المعجم من جهة ثانية، فإن اللغويين العرب المحدثين لم يغيروا من هذا الوضع شيئا. ويكفي أن نلاحظ عموما أن المعالجات التقليدية ظلت في هذا الإطار «أغنى» ما يمكن أن يقرأه المرء باللغة العربية عن المجاز والتراكيب المجازية. فقد بقيت «البلاغة» بالنسبة للمحدثين من العرب، معزولة عن البحث الدلالي في اللغة، وارتبطت في أحسن الأحوال، بتعليقات غير دقيقة وغير واضحة، على حواشي النصوص والأساليب «الأدبية»، سيرا على «عادة» قديمة تريد ألا يثار المجاز في الأذهان الا عند الحديث عن قضايا «الأدب». ويبدو أن هذا الفصل بين البحث «البلاغي» والبحث اللغوي عموما، مرتبط في هذا التصور بالفصل بين «لغة أدبية» (أو «شعرية») و«لغة عادية». والحال أن «الأدب» يبقى جزءا من اللغة، و«الأساليب الأدبية» ربما كانت «خاصة» إلى حد ما، لكنها تبقى أساليب لغوية خاضعة لما تخضع له التراكيب اللغوية عموما. فالقدرة على توسيع معنى الوحدات المعجمية عن طريق عمليات التحويل الاستعارية مثلا، تعتبر جزءا لا يتجزأ من القدرة اللغوية للمتكلمين، والابداعية المجازية منتجة للتعدد الدلالي الذي يعتبر خاصية جوهرية من خصائص عمل اللغات باعتبارها أنساقا سيميائية مرنة وفعالة.[53] وهذا يعني أن أية نظرية للمجاز باعتبارها جزءا من نظرية لغوية عامة، يجب أن تفترض أن المتكلم حين يستخدم المجاز، يستعمل نفس «الأدوات» اللغوية التي يعتمدها حين يستخدم

52) انظر الفاسي الفهري (1982) ص : 28، وانظر تفصيل ذلك أيضا في الفاسي الفهري (1985) : 51/1 - 62.

53) انظر لاينز Lyons (1980) ص ص : 193 - 194.

استعمالات غير مجازية.[54] بالإضافة إلى أن الفصل الحاد بين «لغة أدبية» (أو «شعرية») و«لغة عادية»، قد يؤدي إلى نتائج نظرية ومنهجية لا تخطر في الغالب، ببال من يتبنون هذا الفصل. من ذلك أننا نصبح أمام «قدرتين» : «قدرة شعرية» و«قدرة عادية»، وفي هذا ما فيه من تجاوز للقيود على وضع الافتراضات العلمية، إذ نصبح أمام افتراض ضعيف على مستوى قيمته التعميمية والتفسيرية، وعلى مستوى واقعيته النفسية، مفاده أن الطفل يجب أن يكتسب قدرتين لغويتين عوض قدرة لغوية واحدة.

إذا كان المجاز إذن، واقعة مكونة للغة، فإن النظرية اللغوية يجب أن تهتم، من هذا المنطلق بما عولج تقليديا في إطار المباحث «البيانية». ويبدو فعلا أن اللسانيات الحديثة قد تطورت في اتجاه تقليص المسافة بين هذه المباحث والمباحث اللسانية، وخاصة بين المقولات «البيانية» والنظرية الدلالية. فقد رأى الدلاليون الأولون أمثال «درمستيتر وبريال Breal وهرمان بول H. Paul»، في العلاقات المجازية أنماطا أساسية للتغيرات الدلالية، وصنفوها في إطار منطقي تبعا لمقولات تضييق المعنى أو توسيعه أو نقله.[55] ثم تبعت ذلك معالجات أخرى اعتمدت التطورات التي شهدتها النظرية السيميائية. منها معالجة ستيرن (1931) Stern في : «المعنى وتغير المعنى»، الذي تعامل مع العلاقات المجازية من منطلقات سيميائية متفرعة مباشرة عن مثلث أوغدن وريدشاردز (1923) Ogden and Richards، فميز بين تغيرات خارجية ناتجة عن تغيرات في المرجع أو الشيء المسمى، وتغيرات لغوية تهم اللغة مباشرة وتتعلق بنقل المعاني داخل النسق، ومن ضمنها التغيرات المرتبطة بالعلاقات المجازية.[56] ومنها معالجة أولمان (1951) الذي أعاد تصنيف أنماط ستيرن مستلهما بالدرجة الأولى سيمياء دوسوسور، فحصر التغيرات في كونها تنتج أما عن نقل في الدال أو نقل في المدلول، وفي الحالتين معا يرتبط النقل إما بعلاقة المشابهة أو بعلاقة المجاورة، بالإضافة إلى صنف ثالث من التغيرات يتضمن تغيرات مركبة تنتج عن تداعيات «معقدة». ومن ثمة يدرج أولمان الاستعارة في النقول الناتجة عن المشابهة، ويدرج الكناية (أو ما أسماه البيانيون العرب بـ«المجاز المرسل») في النقول الناتجة عن المجاورة التي يمكن أن تكون فضائية ـ كدلالة (المكتب) باعتباره أثاثا، على القاعة التي يوجد فيها ـ أو زمنية ـ كتسمية صلاة (المغرب) باسم

54) انظر ماثيوز (1977) Matthews ص : 76.

55) انظر كيرو (1975) Guiraud ص ص : 42 ـ 43.

56) نفسه، ص ص : 45 ـ 48.

(الزمن) الذي تؤدى فيه ـ أو سببية ـ كتسمية سلاح (المدفع) بآلة الدفع، أو تسمية (البارودة) (أي البندقية في الدارجة المصرية) باسم مادة (البارود) باعتباره آلة إشعال النار ـ[57]

وفي إطار اللسانيات «البنيوية» الحديثة، ازداد الاهتمام بإجرائية العلاقات المجازية بالنسبة للنظرية اللسانية، خاصة منذ مقال جاكبسون (1956) الذي ربط التقابل بين المشابهة (في الاستعارة) والمجاورة (في الكناية) بالتقابل بين المحور الاستبدالي والمحور المركبي.[58] بالإضافة إلى الصياغة المنطقية للمقولات «البلاغية» التي قامت بها جماعة «مو».[59]

إلا أن هذه الأعمال لم تتجاوز عموما الاستفادة الجزئية من العلاقات المجازية، ولم تهتم بصياغة العلاقة بين هذه الأخيرة وبين القضايا الدلالية في اللغات الطبيعية داخل نظريات دلالية أو نماذج نحوية واضحة.

وتصدق هذه الملاحظة الأخيرة أيضا، على المعالجات الأولى والمتفرقة التي تمت في إطار الأنموذج التوليدي.[60] ولم تتضح الاهتمامات أكثر في إطار معالجات تطمح إلى الشمولية، إلا مؤخرا عند أمثال ليفين (1977)، وأورطوني وآخرين (1979)، وليكوف وجونسون (1980)، ونوريك (1981) وفوكونييه (1984)... وهو اتجاه يؤكد اعتبار العلاقات المجازية مكونا أساسيا للبنيات الدلالية في اللغات الطبيعية، وضرورة اهتمام أية نظرية دلالية كافية برصد هذه العلاقات، وخاصة على مستوى معالجة التراكيب الدلالية المولدة، والترابطات بين المداخل المعجمية، استنادا إلى مبادئ علاقية دلالية عامة. بل إن مثل هذه الأعمال أكدت، بخلاف الاتجاه العام للمعالجات التقليدية، أن المجاز ليس واقعة مكونة للغة فحسب، وإنما يلعب دورا أساسيا في بنية الأنساق التصورية بصفة عامة.[61]

(57) نفسه، ص ص : 49 ـ 55، وانظر أولمان (1962) ص ص : 211 ـ 227.

(58) انظر جاكبسون (1963) : الفصل الثاني، وانظر العدد 16 من مجلة Communications (1970).

(59) انظر : ج. ديبوا وآخرين (1982).

(60) انظر مثلا فنريش Weinreich (1966)، وتشومسكي (1965)، ومككولي MacCawley (1968)، وبيكرطون Bickerton، وماثيوز (1971)، وجاكندوف Jackendoff (1978) وليتش Leech (1981) وغيرهم.

(61) انظر الفصل الرابع من هذا البحث.

## الفصـــل الثالـث

# آليات التوليد الدلالي

**«إن القـدرة على تـوسيـع معنى [...] الـوحـدات المعجميـة عن طريق عمليـة تحويل استعاريـة، تعتبر جـزءا لا يتجـزأ من قـــدرة المتكلمين اللغويةـ».**

ج. لاينز (1980)، ص : 193

إن طبيعة النماذج النحوية، بما تقدمه من إمكانات تمثيلية، هي التي تحدد الموقف من التراكيب المجازية المولدة. فالتعامل مع هـذه التراكيب، باعتبارها معطيات واردة أو غير واردة، لا ينفصل عن المواقف النظرية التي يتخذها اللساني بصدد بنية اللغة عموما. ومن ثمة فقد تعتبر المولدات معطيات هامشية فرعيـة («منحرفـة») بـالنسبـة إلى بعض النماذج، فتحـال على «الظواهر الإنجازية» بموجب قرار نظري. وقد تعتبر معطيات أساسية لها علاقة بـإحـدى الخصائص الجوهرية «لعمل اللغات باعتبارها أنساقا سيميائية مرنة وفعالة» وبـالقـدرة المبـدعة على تـوسيع معـاني الـوحـدات المعجميـة الـذي يعتبر «جزءا لا يتجزأ من القـدرة اللغـويـة للمتكلمين»،[1] فيكون على أية نظرية كافية لبنية اللغة أن ترصـد مثل هـذه المعطيـات، وأن تفترض نسقا من القواعد والمبادئ لضبط إبداع الـدلالات الجـديـدة، لتصبح معـالجة التوليد رصدا لما تسمح به هذه القواعد والمبادئ من إمكانات إبداعية لدى المتكلم.

(1) لاينز (1980) ص ص : 193 ـ 194.

ويمكننا أن نجمل بعض المشاكل الرئيسية التي يطرحها التوليد الدلالي على أية نظرية دلالية، في مستويين :

ـ مشاكل رصد العلاقات الدلالية القائمة بين الوحدات داخل المعجم، وهو موضوع القسم الثاني من هذا الفصل.

ـ ومشاكل تأويل الوحدات المعجمية على مستوى التركيب الدلالي أي تأويل التراكيب المجازية المولدة.

ففي أية نظرية، يجب على التأويل الدلالي للجمل أن يقرن، في نقطة معينة، المكونات الجملية بالوحدات المسجلة في المعجم الذي يسند لكل وحدة قراءة دلالية. وفي حالات كثيرة، يمكن للقراءات الناتجة عن المعجم أن ترتبط فيما بينها بكيفية تعكس العلاقات التي تقوم بينها على مستوى البنية التركيبية للجملة، للوصول إلى قراءة دلالية أعم. وبما أن القواعد التي تربط المكونات الجملية بالمداخل المعجمية، غالبا ما تكون قواعد مباشرة، وتتطلب عدم الاختلاف لكي يتم التوافق، فإن المشاكل تبرز حينما يتطلب أحد المكونات الجملية قراءة دلالية سياقية، مختلفة عن قراءته المعجمية، بسبب سمات سياقية معينة، وباستثناء حالات الشذوذ الدلالي الحقيقي (كالتناقض المنطقي) فإن جملا مثل هذه تحظى بتأويلات واردة لدى المتكلم الناشئ، أي أنها تؤول مجازيا. وهذا يعني أن القراءة السياقية للمكونات قد تكون مختلفة، إلى هذا الحد أو ذاك، عن قراءتها المعجمية، لكن القراءتين متعالقتان. ومادام المتكلمون يميلون إلى الاتفاق في الحكم بصدد التأويلات المجازية السليمة، الممكنة وغير الممكنة، للجمل، فإن النظرية الدلالية تواجه إذن مشاكل تحديد هذه العلاقات التي يحصل عليها، أو يمكن أن يحصل عليها، بكيفية مطردة، بين التأويلات السياقية والقراءات المعجمية للوحدات.[2]

ويمكننا أن نقسم المواقف التي اتخذتها النظريات الدلالية من التراكيب المجازية المولدة، داخل الانموذج (paradigme) التوليدي، إلى موقفين عموما، نناقشهما معتمدين ماله علاقة مباشرة بالموضوع، مهملين تفاصيل النماذج المعتبرة.

(2) نوريك (1981) ص : 10.

## 1 - التراكيب المجازية وإمكانات التأويل

### 1.1 - تهميش التراكيب المجازية المولدة

هناك مجموعة من الطروحات يجمعها موقف عام يسير، في صيغته القصوى، نحو اعتبار التراكيب المجازية خارجة عن النظرية الدلالية الصرف، أو يتعامل معها باعتبارها تراكيب «منحرفة» أو «مشتقة»، أو باعتبارها ظواهر «إنجازية» لا تدخل في مجال القدرة موضوع الدرس اللغوي.

#### 1.1.1 - المجاز والشذوذ

يتوصل إلى إسناد التمثيلات الدلالية للجمل، في النظرية التأليفية (كاتز وبوسطل (1964)، كاتز (1972))، على أساس تحديد الخصائص المعجمية للوحدات المكونة، وعمل قواعد الإسقاط على ضم (أو ملغمة) معاني هذه المكونات لبناء القراءة (أو القراءات) الدلالية للجمل.

ويتوقف الوصول إلى قراءة دلالية سليمة للجمل، على توافق التخصيصات المعجمية للوحدات المكونة، الذي تلعب فيه السمات الانتقائية دورا حاسما، إذ أنها تسمح ببعض الملغمات لإنتاج قراءات دلالية، وتمنع أخرى نظرا لغياب أية قراءة للبنيات المقصودة التي تعتبر في هذه الحالة منحرفة أو شاذة.

ومن ثمة فالتراكيب المجازية، تعتبر في هذه النظرية تراكيب بدون قراءة دلالية. فجمل مثل :

(1) كلمني ثعلب

(2) تزوج عمرو قمرا

(3) أحب الرسوم الصامتة

(4) ضحك الشلال

لا معنى لها، مادامت القراءات المعجمية للوحدات : (ثعلب)، و(قمر)، و(رسوم)، و(شلال)، لا تستجيب للقيود الانتقائية التي تفرضها المحمولات : (كلم) و(تزوج) و(صامتة) و(ضحك)، مثل [+ إنسان]. فهي جمل يعتبرها المكون الدلالي في النظرية التأليفية المذكورة، منحرفة دلاليا. ذلك أن التأويل الدلالي للجملة يجب أن يشير إلى أنها منحرفة أو مقبولة دلاليا «تبعا لمدى إمكانية تركيب مكوناتها لبناء معنى معرفي منسجم لمجموع الجملة»[3] ويتوقف بناء

(3) كاتز وبوسطل (1964) ص : 54.

هذا المعنى المعرفي على قيود الانتقاء التي تمنع في الحالات القصوى أي تركيب، فلا تسند للمستوى المكوني الأعلى أية قراءة. ومن ثمة تكون المكونات شاذة دلاليا، ويكون تحديد الشذوذ، حسب كاتز (1972)،[4] كالتالي :

(5) يكون المكون شاذا دلاليا عندما لا تسند إليه أية قراءة (أي أن مجموعة القراءات المسندة إليه تساوي صفرا).

فإذا كان الهدف من التأويل الدلالي هو رفع الالتباس، فإن الشذوذ يمثل الحد الأقصى لهذه العملية، «أو الحالة التي يمنع فيها أي معنى ممكن في مرحلة من مراحل العملية التأليفية».[5]

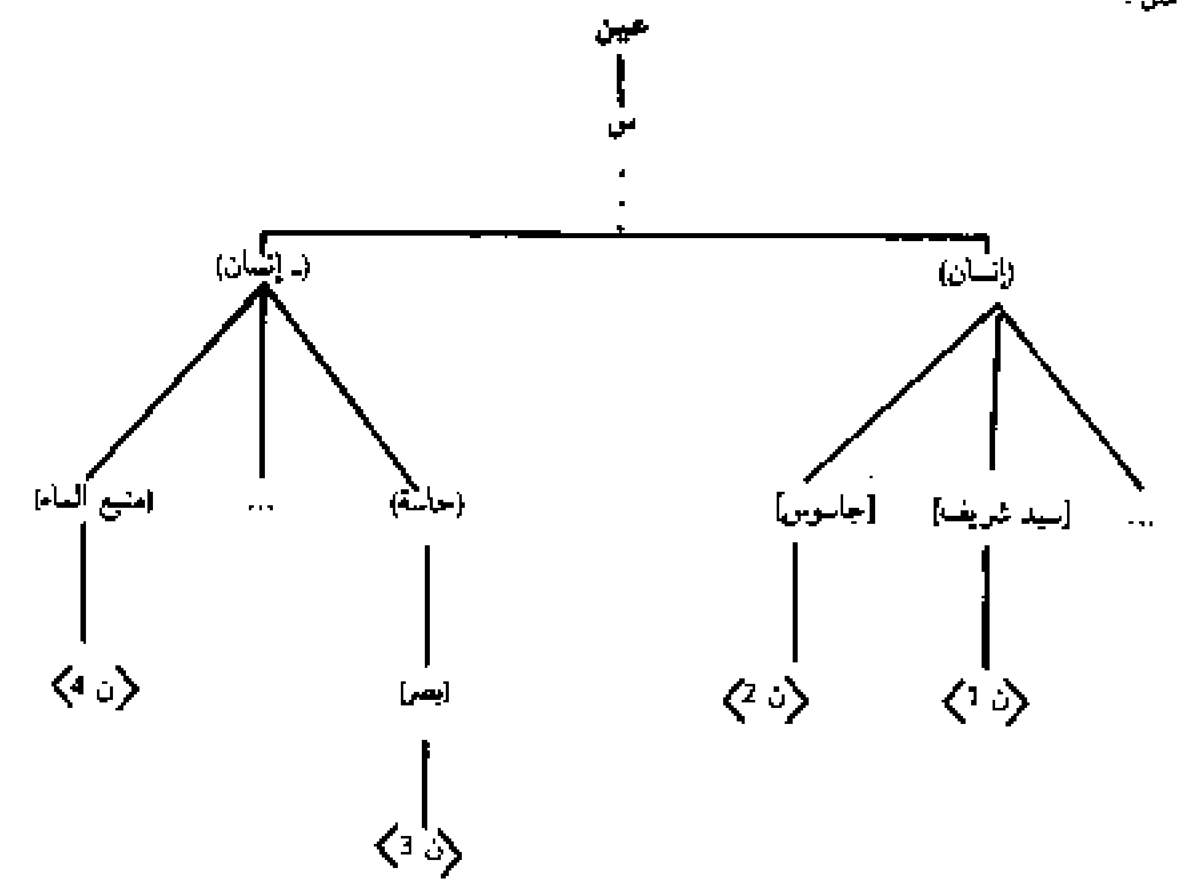
4) كاتز (1972) ص : 49.

5) نفسه ص : 93.

فالمدخل المعجمي في هذه النظرية الدلالية، مجموعة متناهية من المتواليات. وتتشكل كل متوالية تبعا للنظام التالي :

- متوالية فرعية من السمات التركيبية (syntactic markers).
- متوالية فرعية من السمات الدلالية (semantic markers).
- مميزات (distinguishers).
- قيود انتقائية (selectional restrictions).

ويمكن أن تأخذ المداخل صورة شجرة تتجلى فيها كل متوالية في شكل فرع جذره المدخل المعجمي المقصود. وذلك مثل :



### 2.1.1 ـ التأويل «المباشر» والتأويل «المشتق»

يتبنى تشومسكي (1965)، في هذا الإطار، نفس الطرح الذي تتبناه معالجات كاتز وبوسطل (1964) وكاتز (1972)، بخصوص اعتبار التراكيب المجازية مظاهر للانحراف اللغوي، بالإضافة إلى أن تشومسكي يهتم أكثر بتحديد العلاقة بين التراكيب السليمة والتراكيب المنحرفة، وبتوضيح الكيفيات التي يتم بها الانحراف، ليس على مستوى خرق القيود الانتقائية فحسب، وإنما أيضا على مستوى خرق القواعد المقولية وقواعد التفريع المقولي الصرف كذلك.

= فبالإضافة إلى السمات التركيبية، التي يشير الخط المتقطع إلى إمكان تحليلها إلى سمات تركيبية أخرى، توجد السمات الدلالية بين قوسين، وتوجد المميزات بين معقوفين، والقيود الانتقائية (ن) بين أقواس مزواة.
ويمثل كل مسار تام من مسارات المدخل المعجمي، أي كل متوالية تامة من هذا النمط من الرموز، معنى للوحدة المعجمية المعتبرة، وتسمى مسارات من هذا النوع «قراءات».
ومن ثمة فالوحدة المعجمية ذات القراءات م، على مستوى مدخلها المعجمي، تعتبر ملتبسة م مرة. وهكذا يعتبر المدخل المعجمي لـ (عين) في الشجرة أعلاه ملتبسا أربع مرات (أوله أربع قراءات).
وبفضل السمات الدلالية، يرى كاتز وبوسطل (1964)، يمكن للمكون الدلالي أن يعبر عن الخصائص الدلالية العامة. أما المميزات فترصد ما هو خاص (idiosyncratic) في معنى وحدة معجمية معينة. فبينما تفصل المميزات بين وحدات معجمية متقاربة على مستوى المعنى، فإن السمات الدلالية المتضمنة في قراءة وحدة معجمية معينة، تتضمنها قراءات وحدات معجمية كثيرة أخرى. ويمكن في هذا السياق أن تعتبر المميزات سمات دلالية، لكن توزيعها في المعجم محدود إلى أقصى حد.
ويعتبر الالتباس المعجمي في هذا الإطار مصدراً للالتباس الدلالي على مستوى الجملة، ومن ثمة فإن انتقاء جزء من معاني الوحدة المعجمية، وما ينتج عنه من إقصاء للمعاني الأخرى الممكنة، يمتلكان أهمية بالغة، وذلك لأن الانتقاء من جهة، والالتباس المعجمي من جهة أخرى، هما المحددان للمعنى الذي يسند إلى الجملة عن طريق قواعد التأويل الدلالي (قواعد الاسقاط). ولذلك يجب أن تتضمن كل قراءة من قراءات المدخل المعجمي قيداً انتقائياً، وهو التعبير الصوري عن الشروط الضرورية والكافية التي تحدد ضم القراءة المقصودة إلى قراءات أخرى. وهذا يعني أن القيد الانتقائي المرافق لقراءة معينة هو الذي يحدد تراكيبها الممكنة مع قراءات وحدات معجمية أخرى عند انطباق قواعد الاسقاط. وتعتبر القيود الانتقائية تابعة للسمات التركيبية أو الدلالية.
ولنأخذ مثال قيد انتقائي وارد بالنسبة للتراكيب الدلالية الممكنة بين قراءتي فعل وفاعل. فقراءة فعل مثل (تكلم) تتضمن قيداً انتقائياً مثل : ⟨إنسان⟩، وهو قيد يفرض على القراءة الدلالية للفاعل أن تتضمن السمة الدلالية : (إنسان). ومن ثمة يمكن أن نقول :

(أ) تكلم عين القوم
(ب) تكلم عين الأمير

بالنسبة لقراءتي (العين) : الأولى والثانية، مادامت القراءتان المذكورتان تتضمنان السمة الدلالية : (إنسان). ولكننا لا نقول في هذا السياق :

(ج)* تكلمت عين زيد
(د)* تكلمت عين الماء

لأن القراءة الثالثة والقراءة الرابعة لا تتضمنان السمة الدلالية : (إنسان). ومن ثمة لا يسند إلى (ج) و(د) أي معنى مشتق، ويعتبرهما المكون الدلالي بنيتين منحرفتين دلاليا. انظر كاتز وبوسطل (1964) ص ص : 35 ـ 56، وانظر كاتز (1972) ص ص : 113 ـ 116، وانظر الفاسي الفهري (1985) : 195/2 ـ 196.

ومن المعروف أن دراسة الجمل المحققة، تتعلق حسب تشومسكي بدراسة المقبولية، وهو مفهوم يدخل في دراسة الإنجاز اللغوي الذي يأتي «بعد» دراسة القدرة : «يبدو أنه ليست هناك أسباب كافية، تدفعنا إلى إعادة النظر في الرأي التقليدي القائل : إن البحث المتعلق بالإنجاز لا يمكنه أن يتقدم إلا بتقدم فهمنا للقدرة التحتية».[6] والحال أن التراكيب المجازية، من حيث هي كذلك، ظواهر إنجازية، وهي من منظور القدرة اللغوية تراكيب منحرفة. بهذا المعنى فقط يعتبر الحديث عن الجمل المحققة (وخاصة التراكيب المجازية) مثيرا لمشكل الانحراف. والحل الذي يبدو عاديا، من وجهة نظر التصور المعيار للنحو التوليدي التحويلي، هو أن تأويل مثل هذه الجمل، يتم استنادا إلى إعادة بناء الصور «العادية»، وإلى دراسة العمليات التي تكون مسؤولة عن «مظاهر الانحراف». ففي حين يختار البعض بناء نوع من الأنحاء الخاصة بالانحراف،[7] يفضل تشومسكي «توسيع مجال المعيار» لاستقبال الجمل التي تعتبر منحرفة من وجهة نظر لسانية صرفة. ويتم ذلك من خلال مقياس درجة النحوية، الذي يقيس ابتعاد تعبير معين عن مجموعة الجمل السليمة، للدلالة على موطن الانحراف في التعبير المذكور. فتأويل الجمل المنحرفة يتم دائما بالعودة إلى «مقابلاتها» السليمة، أي أن التحقيق العادي للجملة يشكل مرجعا للصورة «غير السليمة».[8]

بهذا المعنى إذن، يعتبر تأويل الجمل المنحرفة، تأويلا مشتقا، وليس مباشرا، كما هو الحال بالنسبة للجمل السليمة، «فالتعابير [...] [التي] تخرق بشكل معين (وليس بالضرورة، بنفس الشكل دائما) قواعد [النحو] [...] لا تؤول بالتأكيد بالكيفية التي تؤول بها الجمل السليمة [...]، بل يبدو أنها تؤول بفضل التشابهات التي تقيمها مع هذه الجمل السليمة».[9] إن «المكون التركيبي [...] لا يضبط مباشرة حالات هذه الجمل [المنحرفة]، ولكنه فقط يسند إليها سامات تبعا لشبهها البنيوي بالجمل السليمة».[10]

أما بخصوص الكيفيات التي يتم بها الانحراف، فيميز تشومسكي بين انحرافات ناتجة عن خرق القواعد المقولية، أو القواعد التفريعية، أو القواعد الانتقائية. والجمل الناتجة عن

6) تشومسكي (1965) ص : 20.
7) يشير إلى ذلك كاتز وبوسطل (1964) قائلين : «نفترض أن كلا من هذه المكونات [التركيبي والدلالي والصواتي]، يتضمن نظرية للانحراف من البنيات السليمة التي يولدها كل مكون»، الهامش : 2، ص : 20. وانظر خاصة مقال : «أشباه الجمل» لكاتز (1964).
8) طودولي (1978) ص : 37.
9) تشومسكي (1965 ص : 110.
10) نفسه ص : 113.

خرق القواعد الانتقائية «يمكننا أن تؤول استعاريا [...] وبعبارة أخرى، يمكننا أن تؤول تبعا لقياس مباشر بالجمل السليمة التي تحترم قواعد الانتقاء».[11]

وبذلك تكون الجمل المنحرفة عند تشومسكي ثلاثة أنماط تنتج عن :

أ) خرق لمقولة معجمية، كالانتقال من الصفة إلى الاسم في مثل :

(6) المظهر السياسي تعبير مباشر عن المظهر الاقتصادي.

التي تصبح :

(7) السياسي تعبير مباشر عن الاقتصادي.

أو الانتقال من الاسم إلى الصفة في مثل :

(8) إنهم يتحدثون عن جمهورية شبح

ب) خرق لسمة تفريعية، كالانتقال من الفعل اللازم إلى المتعدي في مثل :

(9) اكتشفت المرأة

التي تصبح :

(10) اكتشفت المرأة طفلها.

ج) خرق لسمة انتقائية، كالانتقال من المحسوس إلى المجرد في مثل :

(11) لوثت النظريات الخاطئة فكر زيد.

(12) عالج عمرو الأزمة الثقافية.

أو كالانتقال من [+ إنسان] إلى [- إنسان] في الأمثلة السابقة، من (1) إلى (4).

هكذا إذن، تعتبر مثل هذه التراكيب هامشية، منحرفة على مستوى القدرة اللغوية، لا تؤول إلا بقياسها بمقابلاتها السليمة : «يجب على أي نحو كاف وصفيا أن يسند لكل متوالية وصفا بنيويا يشير إلى الكيفية التي تنحرف بها المتوالية عن البناء السليم (إذا تعلق الأمر بانحراف فعلا) [...] إن النحو يولد مباشرة اللغة التي لا تتكون إلا من الجمل السليمة [...] مع إسناد وصف بنيوي لكل جملة منها. ويولد النحو بكيفية مشتقة كل المتواليات الأخرى [...] التي تشير إلى درجة الانحراف ونمطه الخاص بالجمل المولدة بكيفية مشتقة».[12]

ونجد عند ماتيوز (1971) توضيحا أكثر لعلاقة التراكيب المجازية بثنائية القدرة والإنجاز، وللكيفية التي يتم بها تأويل هذه التراكيب، وذلك تبعا لمقدمات تشومسكي (1965) أعلاه.

(11) نفسه ص : 203.

(12) نفسه ص : 204، هامش : 2.

يطرح ماتيوز شرطين أوليين يجب أن تستجيب لهما أية نظرية كافية للاستعارة : «يجب أولا على نظرية الاستعارة أن تقيم شروطا ضرورية وكافية للتمييز بين ما هو استعارة وما هو غير استعارة [...]، ويجب ثانيا [...] أن تصل إلى تفسير كيف أن المتكلم استنادا إلى قدرته اللغوية، يفهم أو يؤول الاستعارات».[13]

وتتلخص ملاحظات ماتيوز، بالنسبة إلى الجانب الأول، في أن التمييز الوارد على مستوى القدرة، فيما يخص التراكيب الاستعارية، هو التمييز بين جمل منحرفة وجمل سليمة، وهو تمييز يقابله، على مستوى الإنجاز، التمييز بين ما هو استعارة وما هو غير استعارة، لأن «الاستعارة ظاهرة من ظواهر استعمال اللغة»[14]، ولذلك فإن إقامة تقابل بين الاستعارة والانحراف يعتبر خلطا بين القدرة والإنجاز.

ومن ثمة، يكون رصد الاستعارة قائما على اعتبارها بنية منحرفة، دالة عن قصد (أو مؤولة)، وذلك يستلزم، حسب ماتيوز، المفهوم المركزي لخرق القاعدة، الذي يخصص صوريا ما نعنيه عندما نتحدث عن بنية منحرفة. والجهاز الذي يحدد مقاييس النحوية الدلالية والتركيبية هو بالطبع جهاز القيود الانتقائية وقواعد التفريع المقولي.[15]

وفي نفس الاتجاه الذي رسمه تشومسكي (1965)، يحاول ماتيوز أن يبين كيف أن «فهم الاستعارة باعتبارها جملة منحرفة لكن مؤولة، يعطينا تفسيرا تاما لها، وكيف أن هذه الجمل المنحرفة تؤول، استنادا إلى السمات المعجمية لمكوناتها، وإلى بنياتها المركبية»، عن طريق القياس المباشر بالجمل السليمة التي تحترم القواعد الانتقائية.[16]

فبالنسبة لمتوالية استعارية مثل :

(13) الإنسان ذئب

يتم تخصيص نسق السمات المعجمية لكل من (إنسان) و(ذئب)، لنلاحظ أن هناك خرقا لبعض القيود الانتقائية التي يفرضها (ذئب) على نسق السمات في (إنسان)، مثل : [+ إنسان] مقابل [– إنسان]، بالإضافة إلى خروق أخرى تخصص هذا الخرق الأخير، وتتعلق بسمات مثل : [+ ناطق] مقابل [– ناطق] ...الخ، لكن السمات - في نسق (ذئب) - التي تحظى بأهمية أكبر في «تنظيم» تصورنا لنسق السمات في (إنسان) هنا، هي تلك التي يبدو أنها لا تتدخل

(13) ماتيوز (1971) ص : 76.

(14) نفسه ص : 78.

(15) نفسه ص : 79.

(16) نفسه ص : 80.

مباشرة في خرق القيود الانتقائية ـ مع احتفاظها بأهمية معينة في نسق (ذئب) وبعبارة أخرى، فإن السمات التي تلعب دورا أساسيا في فهم الاستعارة هنا، هي سمات مثل : [+ شرس]، و[+ نشال]...(17)

يتعلق الأمر إذن، عند ماتيوز (1971)، وتشومسكي (1965) باعتبار التراكيب المجازية، بنيات لغوية منحرفة تؤول من حيث هي كذلك. أما قواعد التأويل، فتتضح في خرق القيود الانتقائية، الذي ينتج تهميشا لبعض السمات، وإبرازا لأخرى تكون أهم من الناحية السياقية. إن الموقف الذي عرضنا له، يعتبر ـ في صيغته القوية، في كاتز وبوسطل (1964) مثلا ـ نظرية فقيرة لعدم رصدها لآليات التوليد الدلالي وللعلاقات الدلالية القائمة بين الوحدات المعجمية في هذا الإطار، وذلك لأنها تعتبر المعاني المجازية خارج مجال النظرية الدلالية. إن هذا الموقف لا يمكنه أن يميز بين المعنى المجازي (المولد) والشذوذ الحقيقي (كالتناقض المنطقي)، ولا أن يصف العلاقة بين القراءات المجازية والترابطات داخل المعجم، التي تعود إلى توسعات ونقول تخضع لها الوحدات المعجمية. وبديهي أن هذا الموقف لا يمكنه، نتيجة ذلك، أن يميز بين مختلف أنواع التوسعات.(18) إنه موقف ينتهي، في حدوده القصوى، إلى نتيجة عبثية، هي أن كل التراكيب المجازية، غير سليمة.

ويمكننا أن نجمل بعض الاعتراضات بخصوص نظرية الانحراف عند تشومسكي (1965) وماتيوز (1971) خاصة فيما يلي :

أ) لا يبدأ البحث في هذه النظرية عن تأويل مجازي، إلا عندما يتم خرق القيود الانتقائية، أي أن الشرط الضروري والكافي للاستعارة، هو وجود خرق للقيود الانتقائية يجعل من المتوالية بنية منحرفة. والحال أن نفس الجملة (السليمة) يمكن أن يكون لها معنى «حقيقي» وآخر مجازي في نفس الوقت، مثل :

(14) ذاقت هند الكتاب

(15) قضى الكتاب الضخم على زيد

يمكن لـ (14) أن تعني «حقيقة» أن هندا وضعت بعض الكتاب في فمها، ومجازا أنها قرأت جزءا منه. ويمكن لـ (15) أن تعني «حقيقة» أن القضاء على زيد كان نتيجة ضربه

(17) نفسه ص . 63.

(18) نوريك (1981) ص ص : 10 ـ 11.

بالكتاب الضخم أو سقوط هذا الأخير عليه، وأن تعني مجازا التأثير المعنوي العميق للكتاب الضخم في زيد. وعليه، فالعلاقة بين الاستعارة والانحراف ليست بهذه البساطة، مادامت الاستعارات يمكن أن تتجلى في جمل غير منحرفة، كالمثالين السابقين، أو مثل :

(16) لا أعرف كيف يستحم الفيل

التي تعتبر غير منحرفة، وقابلة في نفس الوقت لقراءة مجازية يحيل فيها (الفيل) على شخص. وعلى ذلك كثير من الأمثال، مثل :

(17) اضرب لحديد مادمو اسخون

التي لا تعتبر منحرفة من حيث هي كذلك، بل يكون انحرافها ملازما لإمكان استعمالها في الحث على انتهاز الفرص قبل فوات الأوان. وبالمقابل، هناك جمل (منحرفة) تخرق القيود الانتقائية، ولكنها لا تؤول استعاريا،[19] منها الجمل التي تقع موضوعات لبعض المحمولات الدالة على حلم أو زعم... مثل :

(18) حلم زيد أن النافذة تمشي على الماء

(19) زعم عمرو أن الأرض مثلثة

أو الجمل التي تعبر، عموما، عن تناقضات منطقية :

(20) أكلت هذا المثلث الدائري

توضح هذه المعطيات، أن بناء تأويل التراكيب المجازية على خرق القيود الانتقائية (أو الانحراف) لا يكفي. لأن النظرية الدلالية يجب أن تكون قادرة على التنبؤ بالتأويلات المجازية (الممكنة) حتى بالنسبة للجمل السليمة ذات القراءات «الحقيقية»، كما يجب أن تكون قادرة، إلى حد، على التمييز بين التأويل المجازي الممكن، والشذوذ (أو الانحراف) الحقيقي المتمثل خاصة في التناقض المنطقي.

ب) إن اعتبار التراكيب المجازية تراكيب منحرفة في هذه النظرية، يقود إلى تهميش هذه التراكيب، والاقتصار على حالات مفردة، فلا تتمكن النظرية من تحديد الأنماط المطردة للتوسع والنقل الدلاليين، في الوقت الذي ينتج فيه المتكلمون هذه الأنماط ويؤولونها باستمرار.

وواضح أن هذا النقص مرتبط بما لاحظناه في الاعتراض الأول. أي أن العجز عن تحديد أنماط التوليد الدلالي مرتبط بضعف الآليات الصورية التي تمكن من هذا التحديد، إذ

(19) سكوت Scott (1982) ص : 307.

تنحصر الاليات في هذه النظرية في آلية القواعد الانتقائية والتفريعية، ولا نجد مبادئ دلالية أعم تتدخل في تأويل التراكيب المولدة، على مستوى المكون الدلالي، وتعمل على رصد الترابطات الدلالية القائمة بين القراءات المعجمية داخل المعجم.

ج) إن هذه النظرية لا تستطيع، نتيجة ما سبق، أن تقدم تفسيرا للسبب والكيفية اللذين تتم باعتبارهما معجمة التأويلات المجازية المولدة للوحدات.[20] إنها لا تقدم جوابا عن سؤال مثل : لماذا نلاحظ علاقة بين المبادئ الدلالية التي تقوم عليها التوسعات المجازية الإبداعية، وبين المبادئ التي تقوم عليها الترابطات الدلالية المعجمة («القارة» أو المستقرة سبقا في المعجم) ؟ وهو سؤال قائم ـ كما سيتضح فيما بعد ـ على أن التوسعات المولدة تميل إلى أن تعكس الترابطات الدلالية المعجمة سبقا.

### 2.1 ـ إمكانات تمثيلية

هناك مجموعة من الاقتراحات تسير نحو إيجاد آليات تمثيلية لرصد التوليد الدلالي، باعتباره خاصية من خصائص الإبداع الدلالي للقدرة اللغوية.

#### 1.2.1 ـ نقل السمات

يبدو أن الآلية الدلالية التي اقترحها فنريش (1966)، تسير في اتجاه بلورة قواعد دلالية «مبدعة»، أي ليست تابعة بصفة مطلقة لصورة المكون التركيبي، كما هو الحال مع قواعد الإسقاط في النموذج المعيار. وبذلك فهي تملك نفس الخصائص التي تملكها القواعد التوليدية، وهي خصائص ترتبط بالتمثيل لبعد من أبعاد الإبداعية اللغوية، يقول فنريش : «يجب أن ترتفع الدلالة أيضا إلى مستوى التحدي الذي يطرحه مفهوم التوليدية لدى تشومسكي [...] أي [أن تقدم] أوصافا تامة الوضوح وقابلة للانطباق بكيفية شمولية».[21]

لقد رأينا أن جملا مثل (1) ـ (4) أو (11) ـ (13) سابقا، أو مثل :

(21) ترقص شقائق النعمان مع الأطفال (في الحقول)

(22) تسيل شقائق النعمان على خدود الأطفال

(23) لقد نسجنا الاتفاق

(24) مسيرة خضراء

20) نوريك (1981) ص : 129.

21) فنريش (1966) ص : 309. وانظر كاري ـ بريور Gary – Prieur (1976 أ) ص : 213.

لا تولد مباشرة، في النظرية المعيار، لأنها تخرق بعض القيود الانتقائية، وبذلك فهي تشكل ابتعادا عن الجمل السليمة. والجديد عند فنريش هو أنه يتخذ موقفا من مثل هذه المعطيات، خارج التمييز بين المنحرف والسليم، ويعتبر أنه يمكن التنبؤ بها انطلاقا من القواعد الدلالية.

وهذا يعني أن الجمل السابقة تحظى بنفس المنزلة التي تحظى بها الجمل السليمة كليا، إذ النحو ينتجها بانتظام كما ينتج الجمل السليمة.

ويتم ذلك عن طريق قواعد دلالية «لنقل السمات» و«تأويلها». أما قواعد نقل السمات، فتنقل سمات من المحمول إلى الموضوع، وتنطبق كلما تطلب محمول ما سمة خاصة في موضوع من موضوعاته ولم تكن هذه السمة موجودة في مصفوفة سمات الموضوع. أما «قواعد التأويل» فتنطبق بعد ذلك لحذف بعض السمات الملازمة للموضوع حين تتعارض مع السمات المنقولة (لتمكين قواعد الاسقاط من الوصول إلى القراءة الدلالية الواردة للبنية ككل). وهكذا فإن بناء الدلالة المولدة يتم في (21) عن طريق نقل سمات مثل [+ حي]، و[+ إنسان] من المحمول (رقص) إلى الموضوع (شقائق النعمان)، وفي (22) عن طريق نقل السمة [+ سائل] من (سال) إلى نفس الموضوع، كما يستقبل (الاتفاق) سمات مثل [+ شيء]، و[+ محسوس] تتطلبها الصفة (خضراء). وتعمل قواعد التأويل على حذف السمات الملازمة للموضوعات، والمتعارضة مع السمات المنقولة انطلاقا من المحمولات، فتحذف سمات مثل [+ نبات] و[+ صلب] من قراءتي (شقائق النعمان) في (21) و(22) على التوالي، كما تحذف السمة [+ مجرد] من قراءتي (الاتفاق) و(مسيرة).

### 2.2.1 ـ الدلائل الموسومة

إذا كانت معالجة فنريش تسمح بافتراض ضمني مفاده أن كل الدلائل اللغوية مجازية بالقوة، فإن بيكرطون (1969)، وهو يستدل على مجازية الجمل «المنحرفة»، يفترض في القدرة اللغوية نوعا من الاستعداد المجازي، ولكنه خاص ببعض الدلائل دون أخرى، تبعا «لمسندات (attributs) خاصة تسند إليها بكيفية دائمة أو مؤقتة. إن هناك حسب بيكرطون، «عددا كبيرا من الدلائل القابلة لتجاوز الحدود المقولية، ومهما بدت هذه العملية اعتباطية، فإن المتكلم قادر على اعتبار نتائجها، منتمية إلى لغته أو خارجة عنها. وبما أن هذه العملية لا يمكنها إلا أن تشكل بالضرورة جزءا من قدرة المتكلم اللغوية، فيجب على النحو الكافي

أن يرصدها.[22] أما كيفية هذا الرصد، فتقوم على ملاحظة مفادها أن إمكانية تركيب الدلائل مع بعضها لا ترجع إلى العلاقات «الطبيعية» التي تربط بين مرجع مادي وآخر، وإنما ترجع إلى ارتباط الدليل أو عدم ارتباطه «بمسند خاص». والمسند الخاص حسب بيكرطون «سمة خاصة تنتمي عادة إلى ما يحيل عليه الدليل».[23] ومن الأمثلة على هذه المسندات الخاصة، مسند [صلابة] الذي يسند في الإنجليزية (والعربية) إلى (حديد)، بينما لا نجد (للحديد) في الإسبانية مثلا مثل هذه القيمة المجازية، وإنما نجدها في (الفولاذ). ومثل ذلك مسند [غباء] للحمار والبقرة، أو مسند [شجاعة] للأسد، أو مسند [مكر] للثعلب ...الخ، في العربية الفصيحة والعربية المغربية ولغات أخرى.

وتسمى كل الوحدات التي ترتبط بها مسندات خاصة في لغة معينة : «دلائل موسومة» (signes marqués) في مقابل الدلائل غير الموسومة. ولا شيء يمنع من استعمال دليل موسوم استعمال غير الموسوم، لكنه في الاستعمال الموسوم يمكنه أن يركب مع دلائل أخرى، أو يلعب دور دلائل أخرى.

بهذا المعنى تعتبر الدلائل الموسومة مجازية بالقوة، أما الدلائل الأخرى فليست كذلك، ومن ثمة فلا يمكنها إلا أن تنتج انحرافات. وهذه حسب بيكرطون، طريقة تمكن من التمييز بين المجاز (الممكن) ومجرد الانحراف.

هكذا تصبح التحولات الدلالية التي تتجلى مثلا في خرق القيود الانتقائية، مرتبطة بصفة عامة، بالمسندات الخاصة الملحقة بالدلائل، والتي تسمح لهذه الأخيرة بأن تركب مع دلائل أخرى أو تحل محلها. فإلحاق مسند [كثافة] بـ(Soupe) يمكننا من الحصول على تعابير مثل :

(25) La soupe du pilote

للإشارة إلى السحاب الكثيف، أو :

(26) La soupe de pois

وهي عبارة لندنية تشير إلى الضباب الكثيف، أو :

(27) Etre dans la soupe

22) بيكرطون (1969) ص : 69.

23) نفسه ص : 67.

24) نفسه ص : 70.

للإشارة إلى كثرة المشاكل وكثافتها.[24] ونجد في العربية المغربية ما يماثل ذلك في تعابير مثل :

(28) خاص أحمد يفك هاذ لحريره

وتنتمي هذه المسندات الخاصة، التي تسم بعض الدلائل وتحدد استعمالاتها المجازية، إلى «شبكة تصورية» قائمة، حسب بيكرطون، على تقابلات ثنائية مثل :

محسوس / مجرد

حي / لا حي

ساكن / حركي

كل / جزء

كثيف / منفلش

... ...

والذي يحدد هذه الشبكة التصورية، هو الأنساق الثقافية للغات الخاصة. فهذه الأنساق هي التي تضبط طبيعة هذه المسندات، وتحدد الدلائل التي ترتبط بها، وذلك عبر القيم الثقافية التي تلحق بالوحدات المعجمية. ويعتبر بيكرطون أن بعض حوافز هذه «العمليات الإسنادية» يكمن في ميل المتكلمين إلى تعويض «التحجر البالغ» للأنساق الثقافية، وإقامة علاقات بين مجالات تبدو مختلفة.[25]

يمكننا الآن أن نجمل بعض الملاحظات النقدية بخصوص اقتراحي فنريش (1966) وبيكرطون (1969).

إن محاولة فنريش تدخل، كما أسلفنا، في إطار تقديم آليات وصفية تمكن من رصد التأويلات الإبداعية، وتكمن إيجابيتها في رصدها المباشر لإعادة التنظيم الانتقائي للوحدات التي تتحول معانيها. لكنها لا تمكن من رصد التمييز بين أنواع مختلفة من التوسعات المجازية، فهي لا ترصد الفرق بين التوسعات الاستعارية والتوسعات الكنائية، ولا تخصص نتيجة ذلك، المبادئ العلاقية الدلالية المسؤولة عن توليدهما.

ثم إن نسق فنريش، لكونه يسمح بنقل السمات كلما كان ذلك ضروريا، يعجز عن إدراك ما هو مطرد وما هو غير ممكن داخل مجال التأويلات المجازية. وهذا يعني أن عمليات نقل السمات يجب أن تقيد بكيفية تحد من قوتها، على أساس مبادئ دلالية محددة.

(25) نفسه ص : 74.

والوجه الآخر الذي يستوجب إعادة النظر في طبيعة عمليات نقل السمات، هو أنها لا تعمل إلا في حالة خرق القيود الانتقائية، ولذلك لا يمكنها أن ترصد التأويلات المجازية (الممكنة) للبنيات التي لا يكون فيها، بالضرورة، مثل هذا الخرق. فإذا استمدنا جملا مثل (15) أعلاه :

(15) قضى الكتاب الضخم على زيد

التي يمكن تأويلها بشكل سليم، دون افتراض خرق للقيود الانتقائية، أمكننا أن نلاحظ أن نقل السمات لن ينطبق في هذه الحالة، للوصول إلى القراءة المجازية المتمثلة في التأثير المعنوي العميق للكتاب الضخم في زيد.

وبالإضافة إلى ما سبق، يشير مككولي إلى أن نقل السمات عند فنريش، لا يرصد إلا جانبا من القراءات المجازية.[26] فبما أن السمات تنقل دائما من المحمولات إلى الموضوعات، لا يمكن أن نحصل، بالنسبة لتراكيب مثل (21) أعلاه، أو (29) :

(29) ترقص سفن الصيد في الميناء.

إلا على قراءة واحدة، حيث (شقائق النعمان) أو (سفن الصيد) كائنات حية (بشرية) لها أرجل ...الخ، وليس على القراءة الاستعارية الأكثر استعمالا، والتي يوسع عن طريقها الفعل (رقص) للدلالة على «الحركة الموقعة» عموما.

إن جهاز فنريش لا يمكن كذلك من رصد وارد لقراءات جمل مثل :

(30) قلب الحليب

التي تعني :

(31) قلب وعاء الحليب

إن اقتراح فنريش إذن، وإن كان يبدو ذا إيجابيات ملحوظة، فلا يمكن الاحتفاظ به كما هو. وبصفة عامة، فإن نفس النوع من الاعتراضات الواردة بخصوص النظرية المعيار، يمكن أن يرد بخصوص جهاز نقل السمات عند فنريش (1966) :

أ) إن نقل السمات يعمل فقط عندما تتعارض السمات، ولذلك لا تحظى جمل مثل (14) و(15) إلا بقراءة واحدة.

ب) ليست هناك قيود على نقل السمات، إذ ينطبق النقل كلما دعت الحاجة إلى ذلك. ومن ثمة أيضا يتعذر رصد المبادئ العامة المولدة للتراكيب المجازية.

26) عن نوريك (1981) ص : 130.

ج) لا نجد أي تفسير للعلاقة بين الترابطات الدلالية المعجمة، والمبادئ التي تقوم عليها القراءات المجازية المولدة.

د) إن نقل السمات يلغي التمييز بين التراكيب المجازية، والتناقضات المنطقية. فإذا تم نقل السمات كلما ورد التعارض، فإن جملا مثل (32) و(33) ستأخذ تأويلات «سليمة» :

(32) أكل زيد المربع الدائري

(33)لا لون للأفكار الخضراء

يتضح إذن أن جهاز نقل السمات يجب أن يقيد بكيفية تجعله يتفادى إسناد تأويلات سليمة للجمل المتناقضة منطقيا.[27]

. أما «المسندات الخاصة» التي تلحق «الدلائل الموسومة» عند بيكرطون (1969)، فيبدو لنا أنها ليست إلا وجها آخر لنقل السمات عند فنريش. وذلك مع مراعاة فرق أساسي، وهو أن السمات المنقولة عند فنريش، تصدر عن مصفوفات سمات المحمولات، بينما المسندات الخاصة صادرة عن شبكة تصورية تهم النسق الثقافي للمجموعة اللغوية المعينة.

ويمكننا عموما أن نرى الاعتراضات السابقة بخصوص اقتراح فنريش، واردة بالنسبة لاقتراح بيكرطون، وخاصة بالنسبة لغياب أي نوع من القيود على العمليات الإسنادية. وهو غياب قد ينتهي، كما هو الحال عند فنريش، إلى عدم التمييز بين التراكيب المجازية، وغيرها من التناقضات المنطقية. وذلك ما يلاحظه بيكرطون نفسه بخصوص تصنيف مستويات التراكيب المجازية تبعا لنوع الخرق الذي تنتج عنه، سواء تعلق الأمر بخرق القواعد المقولية أو التفريعية أو الانتقائية. ففي «كل هذه المستويات نجد في نفس الوقت عبارات مجازية وأخرى غير مجازية، ولا توجد أية إمكانية داخل النظرية، للتمييز بينهما مهما كان المستوى المعتبر».[28]

إن التوجيه الذي يمكن أن نخرج به من نظرية بيكرطون في المجاز باعتباره مظهرا أساسيا من مظاهر التوليد الدلالي، هو الإحالة على الأنساق الثقافية التي «تسم» عن طريق «المسندات الخاصة»، بعض الدلائل داخل المعجم، وهي بهذا الوسم تؤهلها إلى الدلالة المجازية، أي تجعل منها مولدة لدلالات جديدة، ومن ثمة لتراكيب دلالية جديدة. لكن غياب القيود على هذا الوسم، يجعلنا لا نعرف حدوده المفترضة، ولماذا يشمل دلائل دون

27) نوريك (1981) ص : 131.

28) بيكرطون (1969) ص : 68.

أخرى، وهل تبقى فعلا بعض الدلائل دون وسم، أي هل هناك دلائل تعتبر بمعزل عن التوليد الدلالي ؟

وكما أننا نرى ضرورة تقييد قواعد نقل السمات عند فنريش، فإننا نتفق مع روح ملاحظة بيكرطون التي تشير إلى العلاقة القائمة بين الأنساق الدلالية للغات الطبيعية، والأنساق التصورية.

2 ـ العلاقات المعجمية الدلالية

مادام التوليد الدلالي مرتبطا بظهور دلالات جديدة للوحدات المعجمية، أي بالتعدد الدلالي، فإن أية نظرية للدلالة المعجمية تطمح إلى رصد مثل هذه الظواهر، يجب أن تتضمن وسائل لتحديد العلاقات الدلالية بين المداخل المعجمية الواردة، ورصد التمييز بين الوحدة المفردة ذات المدخل المعجمي الواحد، والوحدة المتعددة الدلالة، التي ترتبط بأكثر من مدخل. فالقرار المتعلق باعتبار وحدتين متطابقتين صواتيا، ومختلفتين دلاليا، وحدة معجمية واحدة أم وحدتين، يتوقف على ما تقدمه النظرية المعجمية من آليات يمكنها أن تصف العلاقة الدلالية بين قراءتي الوحدتين. والكيفية المخصوصة التي تعمل بها هذه الآليات العلاقية المسؤولة عن إقامة ترابط دلالي معين، هي التي تحدد ما إذا كانت الوحدتان قراءتين مرتبطتين بوحدة معجمية متعددة الدلالة أم لا. وفي الحالتين معا، فإن القرار يجب أن يبنى على مجموعة محددة من القواعد العلاقية الدلالية.[29]

وسنناقش فيما يلي بعض أهم الاقتراحات الهادفة إلى تعيين قواعد ومبادئ علاقية تمكن من بلورة نظرية للدلالة المعجمية، تستطيع رصد حدوس المتكلم ـ السامع بصدد وجود العلاقات المعجمية المذكورة.

1.2 ـ اقتراحات جاكندوف

يقترح جاكندوف (1972)، اعتمادا على نسق العلاقات الدلالية عند كَروبر (1965)، نظرية للعلاقات المحورية تقوم بين المحمول وما ينتقيه من أدوار محورية كالمحور والمنفذ والمكان والمصدر والهدف والأداة... وتتلخص صورة العلاقة بين هذه العلاقات المحورية والبنية العميقة في أن المكون الدلالي يشتقها انطلاقا من البنية العميقة، ويتكفل الفعل في البنية بتحديد هذه العلاقة، أي أن المدخل المعجمي للفعل يجب أن يربط بين العلاقات النحوية والعلاقات المحورية. ويتصور جاكندوف مبدئيا أن هذا الربط يمكن أن تتكفل

29) نوريك (1981) ص : 13.

بإقامته سمات التفريع المتولي الصرف للفعل.[30] فإذا اعتبرنا الصورة العامة لمدخل الوحدة المعجمية، كالتالي :

(34)

| |
|---|
| خصائص صواتية |
| خصائص تركيبية |
| خصائص دلالية |

فإن مدخل (عالج) في (12) سابقا سيكون، باختصار، على الصورة التالية :

(35)

| | |
|---|---|
| عالج | |
| + ف | |
| + [ ــــ م س | م س] |
| منفذ | محور |
| عالج (س، ص) | |

وكذلك الأمر بالنسبة لمداخل أفعال أخرى تشهد نفس النوع من التوليد الدلالي، أي المتعلق بالتقابل بين السمتين [محسوس] / [مجرد]، مثل :

(36) أ) طهر زيد الثوب

ب) طهر زيد الوضع السيء

(37) أ) قدم عمرو كتابا

ب) قدم عمرو فكرة هامة

(38) أ) صدر أحمد القمح

ب) صدر أحمد الثورة

(39) أ) قتلت هند زيدا

ب) قتلت هند الوقت

(30) بالإضافة إلى قواعد الإسقاط، جاكندوف (1972) ص : 37.

(40) أ) هضمت أسماء الأكلة الدسمة

ب) هضمت أسماء النظرية الجديدة

إن نظرية الأدوار المحورية يمكنها على هذا المستوى، أن تتنبأ بهذا النوع من التراكيب المولدة (الأمثلة البائية)، استنادا إلى مبدأ دلالي عام، يمكن أن ترجع إليه القواعد الملاقية الرابطة بين المداخل المعجمية. ويتعلق الأمر بالمبدأ القائل إن الأدوار المحورية تكون محسوسة أو مجردة، وهو مبدأ يقوم في نظر جاكندوف على الفكرة القائلة إن دلالة الفعل في استعمالاته المختلفة واحدة أساسا،[31] ولذلك تقدم نظرية الأدوار المحورية «إمكانية تمثيل موحد لما هو مشترك بين عمليات محسوسة وأخرى مجردة، وأيضا بين أحداث فيزيائية وأخرى نفسية».[32] بل إن هذه الإمكانية لتوحيد استعمالات مختلفة للصورة الصرفية الواحدة للفعل، تعتبر من الأسباب الرئيسية التي تبرر في نظر جاكندوف تبني نسق الملاقات المحورية الذي يمكن في هذه الحالة من تعميمات مهمة داخل المعجم.[33]

إن ضرورة الاستناد إلى مثل هذه المبادئ تفرضه حاجة النظرية إلى تخصيص السمات الداخلية للأدوار المحورية نفسها، حينما يتعلق الأمر، في التوليد الدلالي، برصد مدى الاختلاف والائتلاف الدلاليين في نفس الوقت، بين الاستعمال المعجم والاستعمال المولد.[34] وهو ما يظهر فعلا في المعالجة التي يقدمها روفي (1972) استنادا إلى معطيات النظرية المحورية عند جاكندوف، إذ أن روفي يستخدم مجموعة من السمات الانتقائية مثل [+ إنسان]، [+ محسوس]، [+ نفسي]، إلى جانب الأدوار المحورية في المداخل المعجمية.[35]

ويبدو أن علاقة الأدوار المحورية بالسمات، في هذا الإطار، يمكن تصورها على مستوى أعم، باعتبار أن الدور المحوري ليس كيانا دلاليا بسيطا ولكنه مركب من السمات،

31) نفسه ص ص : 29 ـ 30، وانظر روفي (1972) ص : 185.

32) روفي (1972) ص ص : 186 ـ 187.

33) جاكندوف (1972) ص : 33.

34) يشير توريك (1981) إلى أن الدلاليين ـ في إطار النماذج التوليدية ـ اهتموا بمعاني الجمل أكثر من اهتمامهم بمعاني الكلمات. والدراسات التي بدت متجهة نحو العلاقات بين الوحدات المعجمية، كبعض أعمال كرويز وفيلمور ...الخ، لم تعالجها إلا بكيفية غير مباشرة، لتبقى العلاقات (التركيبية) بين الجمل هي الهدف الرئيسي، ص : 9. وانظر نفس المؤلف بصدد أهمية تخصيص السمات الدلالية في مثل هذه الحالات. ص ص : 101 ـ 102، وانظر كذلك إيكو (1980) Eco، بصدد تخصيص السمات التي تتضمنها الأدوار الدلالية، ص : 77.

35) مثال ذلك مدخل (احتقر)، ص : 188، حيث السمة [+ إنسان] إلى جانب الدور المحوري [+ مكان] :

احتقر : [+ ف]، [+ متعد]، [+ ـــ [+ إنسان]]

[+ ـــ [+ مكان]]

وانظر كذلك صفحات مثل ص ص : 240، 246.

فدور المنفذ، عند جاكندوف، مثلا، يشمل : [+ حي]، [+ إرادي]، والأدوار الأخرى يمكن أن تشمل سمات مثل : [+ مجرد] أو [+ محسوس] إلى جانب السمات الأخرى.

ويمكن أن نلخص العلاقة المذكورة في أن الأدوار المحورية، في الإطار التأويلي - في مقابل التصور الدلالي التوليدي - تستنبط (أو تشتق) انطلاقا من العلاقات النحوية من جهة، ومن الخصائص الدلالية المتضمنة في المداخل المعجمية للوحدات من جهة أخرى، إذ هناك علاقة بين هذه الخصائص التي تمتلكها الوحدة المعجمية، والأدوار التي يمكن أن تلعبها هذه الوحدة في الجملة. ويشير كل من كاتز (1972) وفيلمور (1968) إلى هذه العلاقة، لكن بكيفية مختلفة : فالأدوار بالنسبة للأول تشتق من السمات، فنقول مثلا : إن مركبا إسميا معينا يشغل وظيفة الفاعل تركيبيا، يمكنه أن يؤول باعتباره منفذا إذا كان للاسم - الرأس السمة [+ حي]، وإذا كان الفعل في الجملة مخصصا بالسمة [+ عمل].[36] أما بالنسبة لفيلمور، فإن النحو يتضمن قواعد تقيد الإدماج المعجمي، وذلك بالإشارة إلى ضرورة امتلاك كل مركب اسمي لمجموعة من السمات المحددة، حتى يمكن إدماجه تحت «حالة» (case) معينة. فلكي يدمج المركب الاسمي تحت «حالة» المنفذ أو الداتيف (dative) مثلا، يجب أن يتضمن المدخل المعجمي لهذا الاسم السمة [+ حي]، التي يتم تخصيصها عن طريق «قاعدة ضرورية»[37] مثل :

س ← [+ حي] / منفذ، داتيف [س ــــ ص]

إن الأدوار هنا هي التي تقيد السمات، بخلاف ما رأيناه عند كاتز، وعلى كل حال، فإن طبيعة هذا الاختلاف في «اتجاه العمليات» لا تهمنا هنا، بقدر ما يهمنا إثبات العلاقة بين الأدوار والسمات، وضرورة تخصيص هذه الأخيرة، في رصد طبيعة التوسعات الدلالية المولدة.

اعتمادا على ما سبق، وفي إطار تحديد العلاقة بين الاستعمالين المختلفين لنفس الفعل، يلاحظ روفي (1972) أن البنيات العميقة - أو بعضها على الأقل - للاستعمالات المحسوسة والمجردة لنفس الأفعال، بنيات متطابقة، أي أنها بصفة عامة كالتالي :

(41) [ف م س1 م س2]

أما الاختلافات الدلالية فترجع إلى أن التمثيلات الدلالية للجمل، «ليست مجرد إسقاط مباشر للبنية التركيبية العميقة، بل إن هذه التمثيلات ترتبط بالمستوى التركيبي بواسطة

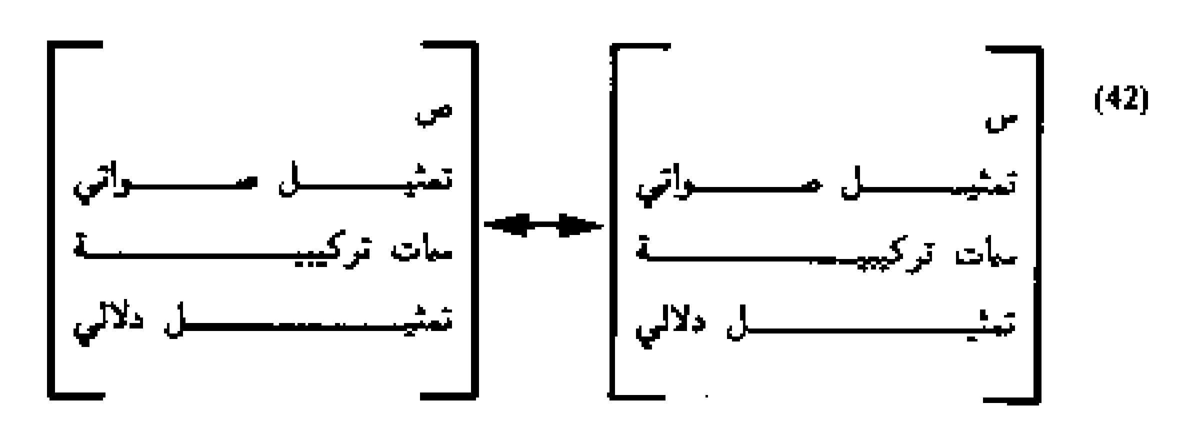
36) وانظر كاري - بريور (1976 ب) ص : 100، والهامش 16، ص : 132.
وانظر ما أسلفناه عن جاكندوف (1972) في نفس السياق.

37) فيلمور (1968) ص : 26. (تشير س على يمين السهم إلى مقولة الاسم، أما س وص على يسار السهم فهما متغيران).

قواعد تأويلية يمكنها أن تكون معقدة إلى حدما».[38] لكنه لا يقدم أي توضيح بصدد ما يقصده «بتعقد القواعد التأويلية». وينتهي إلى تصور يعتمد تخصيص مدخلين منفصلين : مدخل لكل استعمال على حدة، مع مجموعة من «المواضعات التي تلعب دور قواعد الحشو» وتعالق بين المدخلين.[39]

هذه «المواضعات» نجدها بكيفية أكثر دقة ووضوحا في إطار فرضية المداخل المعجمية التامة التي بلورها جاكندوف (1975). وإذاك سيتعلق الأمر بتخصيص مدخلين تامين لكل فعل من أفعال (35) ـ (39)، وما شابهها مثل (عالج) في (12) و(لوث) في (13) سابقا، لكنهما مدخلان متعالقان جزئيا عن طريق قواعد الحشو الصرفية والدلالية. والصورة العامة لقواعد الحشو هي :

(42)



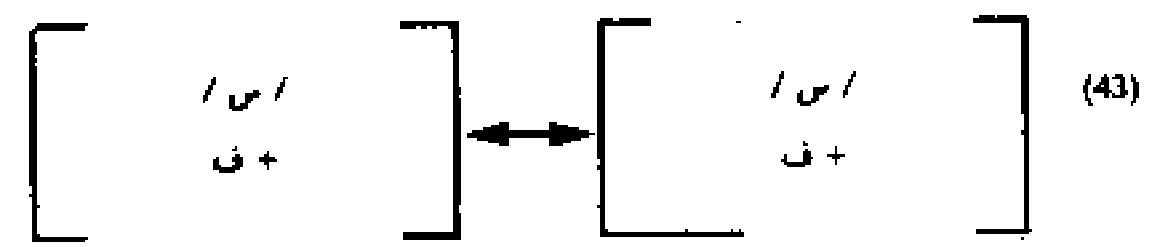

وهي قاعدة تشير إلى ارتباط المدخل س بالمدخل ص.[40] ومادام جاكندوف (1975) يفصل بين قواعد حشو صرفية تلعب دورا في كل تقويم معجمي حيث المداخل متعالقة، وقواعد حشو دلالية يمكنها أن تلعب نفس الدور[41] فإن «المعلومات المستقلة»، التي ستحتاج قواعد الحشو لتقويمها تتعلق هنا، بالمعلومة الدلالية التي يدخلها الاستعمال المولد للفعل.

وبذلك يكون لصورتي (عالج) ـ وغيرها من الأفعال المذكورة ـ مدخلان منفصلان تربط بينهما قواعد الحشو الصرفية والدلالية. ويمكن صياغة صورتي هاتين القاعدتين، بغض النظر.

38) روفي (1972) ص : 233.
39) نفسه ص : 247.
40) جاكندوف (1975) ص ص : 69 ـ 70.
41) نفسه ص : 106.

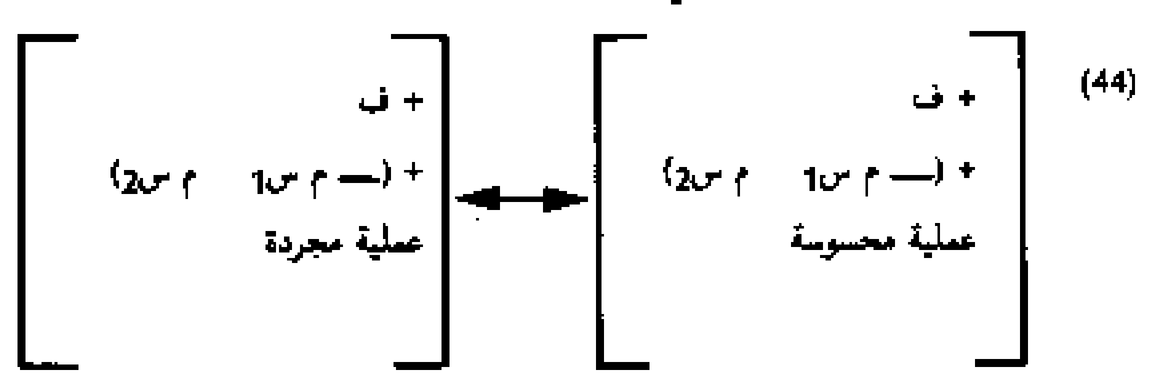

عن التفاصيل، لتكون قاعدة الحشو الصرفية كالتالي :

(43)



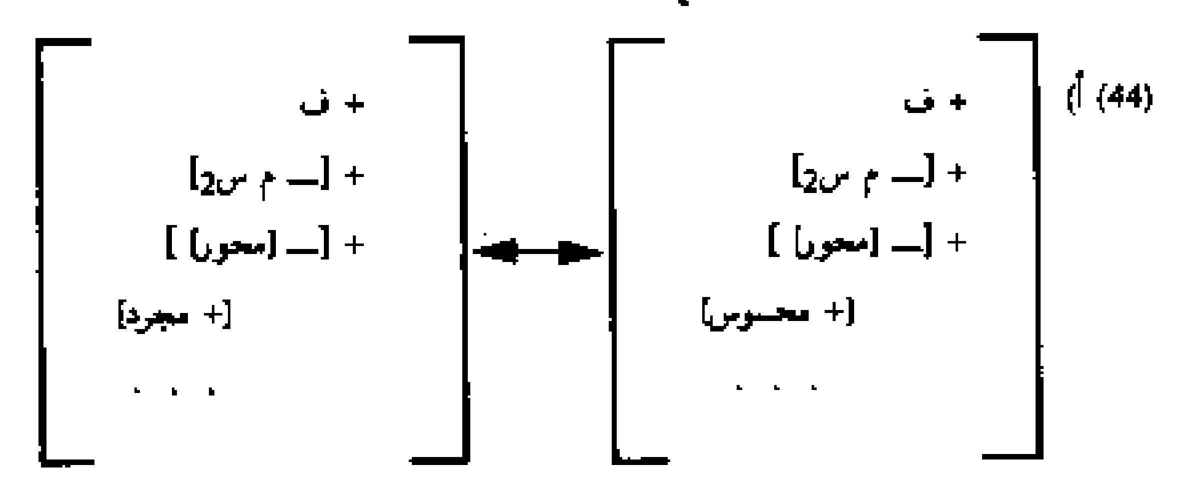

وتكون قاعدة الحشو الدلالية كالتالي :

(44)




ويمكننا اعتمادا على الملاحظات السابقة في علاقتها بالأدوار المحورية والسمات، أن نعيد صياغة هذه القاعدة على الشكل التالي :[42]

(44) أ




إن الذي يمكن هنا، من رصد الترابط الدلالي بين المدخلين عن طريق قواعد الحشو الدلالية، هو تضمن النظرية الدلالية للمبدأ المشار إليه أعلاه والقائل إن المحور (وأدوار أخرى) تكون محسوسة أو مجردة.

42. وانظر روفي (1972) ص ص : 249 ـ 250.

إلا أن معطيات التوليد الدلالي لا تقتصر على توسع الدلالات المحسوسة لتشمل دلالات مجردة. فهناك معطيات أخرى يهم التوليد فيها علاقات دلالية أخرى مختلفة. والحال أن النظرية الدلالية التي نحن بصددها لا تمتلك مبادئ علاقية دلالية أخرى تمكن من رصد هذه المعطيات.

ويتعلق الأمر مثلا بعلاقات تظهر في البنيات التالية :

45) أ) قرأت كتاب الزمخشري
ب) قرأت الزمخشري

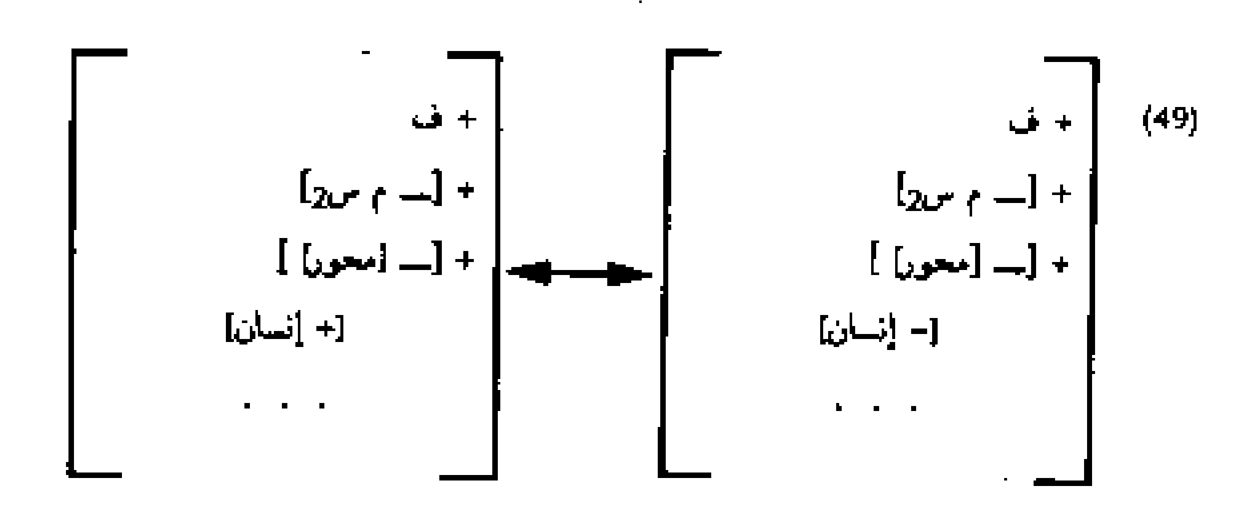
(46) أ) درست مقال تشومسكي
ب) درست تشومسكي

(47) أ) قلبت كأس الحليب
ب) قلبت الحليب

(48) أ) استقبل سكان المدينة زيدا
ب) استقبلت المدينة زيدا

فحتى لو افترضنا قواعد حشو دلالية من نمط (44) أ)، تعالق بين مدخلي كل من (قرأ)، (درس)، (قلب) و(استقبل)، عن طريق تقويم المعلومة الدلالية المستقلة التي تدخلها استعمالات الأفعال في البنيات البائية (45 ـ 48)، مثل القاعدة التالية بالنسبة لمدخلي (قرأ) :

(49)



فإن التقابل بين [- إنسان] / [+ إنسان] لا يرصد العلاقة الدلالية الواردة التي يقوم عليها الاستعمال المولد، والمتمثلة في العلاقة الكنائية بين المنتج (الزمخشري المؤلف) والمنتوج (الكتاب المؤلف).[43] لأن النظرية لا تتضمن مبدأ علاقيا دلاليا من هذا النوع، يمكن للقواعد المعجمية أن تحيل عليه. كما أن التقابل بين سمة مثل [+ صلب] في (الكأس)، وسمة مثل [+ سائل] في (الحليب)، بالنسبة لاستعمالي (قلب)، لا يرصد كذلك العلاقة الدلالية الواردة بين الوعاء (الكأس) والمحتوى (الحليب)، التي تعتبر فرعا عن علاقة كنائية أعم بين الحال والمحل تقوم عليها العلاقة بين استعمالي (استقبل) كذلك.

بهذا المعنى نرى أن النظرية الدلالية، عند جاكندوف (1972) و(1975) وروفي (1972)، لا تتضمن من المبادئ العلاقية الدلالية القدر الكافي الذي يمكنها من رصد أكبر عدد ممكن من التراكيب المولدة، والتمييز بينها. فهي لا تتضمن، من المبادئ التي يمكن أن تحيل عليها القواعد العلاقية المعجمية، إلا مبدأ واحدا كما رأينا. بل إن هذا المبدأ الواحد نفسه، ليس واضحا بما فيه الكفاية. إنه، ضمنيا، مبدأ استعاري يقوم على المشابهة التي ترجع إليها كل المبادئ العلاقية الاستعارية، في مقابل المبادئ العلاقية الكنائية القائمة على علاقة المجاورة.[44]

يضاف إلى هذا، أن قواعد الحشو الدلالية عند جاكندوف (1975) (أو عند روفي (1972))، لا تعالق إلا بين المداخل المتعالقة صرفيا، ولا تعالق بين الوحدات المترابطة دلاليا فقط. وهو نقص يضيع فرصة إيجاد تعميمات دلالية مهمة داخل المعجم، تقوم على مبادئ ترصد في نفس الوقت التوسعات الدلالية (الاستعارية والكنائية)، والعلاقات الدلالية القائمة في المعجم (أي المعجمة)، سواء بين الوحدات المتعالقة صرفيا ودلاليا، كالأمثلة التي رأينا وكالترابطات الدلالية والصرفية بين أزواج مثل : زجاج ـ زجاجي، دخل ـ داخل ...الخ، أو

43) تقابل مثل هذه البنيات، عند القدماء، على ما اعتبره البلاغيون منهم مجازا بالحذف. وعليه فإنها تكون من باب : (واسأل القرية)، أي : أهل القرية. فيكون الأصل هنا : قرأت [كتاب] (آثار) فلان. وكذلك بالنسبة لـ (درس)، فهي من باب حذف المضاف وانابة المضاف إليه، عند القدماء.

وانظر كذلك عبد القادر المغربي (1947)، الذي يشير إلى أن فعلي (قرأ) و(درس) يعديان إلى الذات حاليا، وهما في العربية (القديمة) يعديان إلى الآثار المكتوبة...

على أننا نعتبر العلاقات من هذا النوع، علاقات كنائية قائمة على المجاورة. وهي في أمثلة (قرأ) و(درس) مجاورة بين منتج ومنتوج، تعتبر فرعا عن علاقة مجاورة أعم بين السبب والمسبب. وانظر تفاصيل المبادئ الكنائية القائمة على المجاورة في الفصل اللاحق.

44) انظر المبادئ الاستعارية والكنائية في الفصل الموالي.

بين الوحدات المتعالقة دلاليا فقط مثل : جزار ـ لحم، قلم ـ كتابة، برلمان ـ نائب، تعليم ـ أستاذ، سحاب ـ مطر ...الخ، بالإضافة إلى علاقات مثل الانفصال (كلب ـ حيوان)، والترادف (جلس ـ قعد)، والتكامل (ذكر ـ أنثى) ...الخ، في إطار معجم قائم على الحقول الدلالية.[45]

ونجد لدى جاكندوف (1978) اقتراحا آخر، أكثر تقدما، وأقدر على رصد بعض جوانب التوسعات الدلالية بكيفية أوضح.[46]

فإذا اعتبرنا أن للفعل معنى مركزيا يتم توسيعه، كما رأينا مع جاكندوف (1972) وروفي (1972)، فإن إحدى الطرق الأساسية التي يسلكها هذا التوسيع، والتي يمكنها أن ترصد العلاقة بين المعنى المركزي والمعاني التي يكتسبها بتوسيعه، تتجلى حسب جاكندوف (1978) في ما يسميه : تعميما عبر الحقول (cross – field generalization).[47] فإذا افترضنا أن الأفعال في معجم معين يمكن تصنيفها إلى حقول، أمكننا أن نفترض في المعجم العربي حقلا لأفعال الوضع الفضائي، يشمل أفعالا مثل : سافر، ذهب، انتقل، تحول، وجد، مكث، بقي، لبث ...الخ. وهي أفعال يمكن تقسيمها إلى ثلاثة حقول فرعية، هي أفعال الحركة، وأفعال الحالات القارة، وأفعال المكوث. فأفعال الحركة مثل :

(50) سافر زيد من الرباط إلى البيضاء

حيث يتعلق الأمر بحركة فيزيائية، وحيث موضوع الحركة المحور الذي يسافر عبر المسار (path)، من المصدر إلى الهدف. فالتصور العام الذي تعبر عنه مثل هذه البنى هو : ذهب (س، مس)، الذي يعني وقوع حدث متمثل في حركة شيء (س) عبر مسار (مس).

وأفعال الحالات القارة، مثل :

(51) وجد زيد في القاعة

وهي بنية لا تصف حركة، وإنما تصف مكان (مك) المحور، فهي تعبر إذن عن تصور عام هو : وجد (س، مك).

وأما أفعال المكوث، فمثل :

(52) مكث زيد في داره

45) انظر ذلك في فصل لاحق.

46) يأتي اقتراح جاكندوف (1978) في إطار فرضية أعم ترى أن البنية الدلالية مستقلة بقيود سلامتها، عن المكون التركيبي، ومتعالقة بالبنية التصورية، وهي فرضية سنتبناها في الفصل الموالي. ونقتصر هنا على تناول آلية «التعميم عبر الحقول» لارتباطها بما يطرحه التوليد الدلالي من علاقات معجمية، وهي موضوع هذا القسم الثاني من الفصل الذي نحن بصدده.

47) انظر جاكندوف (1978) ص ص : 218 ـ 222، وانظر الفاسي الفهري (1985) الجزء الثاني ص ص : 208 ـ 210، الذي اعتمدناه في توضيح بعض ما سيأتي، واقترضنا منه بعض الأمثلة.

وهي بنية تعبر (أيضا) عن تصور عام هو : مكث (س، مك). إلا أن ما يميزها عن أفعال الحالات القارة، أنها، إلى جانب أفعال الحركة، تصف أحداثا (أي أنها تجليات لتصور عام هو : حدث (س))، أما أفعال الحالات القارة فتصف حالات (states of affairs).

إن التصورات التي تعبر عنها أفعال الوضع الفضائي هذه، يمكن أن تعمم على حقول أخرى، منها حقل الملكية (possession) وحقل التعيين (identification). فإذا أخذنا بالنسبة لحقل الملكية البنى التالية :

(53) أعطيت كتابا لزيد

(54) يملك عمرو كتابا

(55) بقي المال بحوزة زيد

وجدنا أن المحور في (53) : الكتاب (وهو موضوع حركة)، والمصدر : أنا، والهدف : زيد، وأن المحور في (54) : الكتاب، أما المكان فعمرو، وأن المحور في (55) : المال، والمكان : زيد.

وإذا أخذنا حقل التعيين الذي يضم أفعالا تسند خصائص للمحاور وجدنا :

(56) تحول زيد من تاجر إلى وزير

(57) كان المعدن أسود

(58) بقي عمرو رئيسا

فالمحور في (56) : زيد، والمصدر : تاجر، والهدف : وزير، والمحور في (57) : المعدن، والمكان : أسود، والمحور في (58) : عمرو، والمكان : رئيس. ومعنى هذا أن البنية الأولى في كل حقل تعبر عن التصور العام : ذهب (س، مس)، والبنية الثانية عن التصور العام : وجد (س، مك)، والبنية الثالثة عن التصور العام : مكث (س، مك). والاختلاف بين أفعال الحقول الثلاثة يتمثل في تغيير يطرأ على هذه التصورات العامة، يجعلها تتجاوز حقلها الخاص لتعمم، انطلاقا من حقل الوضع الفضائي، على حقل الملكية وحقل التعيين. ولتوضيح ذلك نأخذ مثالا من كل مجموعة :

(50) أ) ذهب وض (زيد، [من (الرباط) إلى (البيضاء)])

(53) أ) ذهب مل (الكتاب، [من (أنا) لـ (زيد)])

(56) أ) ذهب تع (زيد، [من (تاجر) إلى (وزير)])

فما يوضح إذن ظاهرة التعميم عبر الحقول، أن هذه التصورات الثلاثة الكبرى : ذهب، وجد، مكث، تنطبق على كل من الحقول الثلاثة. فالتصور الأساسي المتعلق بالكينونة «في المكان» يختلف من حقل إلى آخر : ففي حقل الوضع يتعلق المكان بوضع فضائي، وفي حقل الملكية بالذي يملك، وفي حقل التعيين بالذي يتصف بصفة معينة.

إن الأفعال إذن يمكنها أن تستعمل في أكثر من حقل واحد، ويمكن أن نستنبط مما سبق أمثلة متعددة لذلك، نكتفي منها بما يلي :

(59) أ) ارتقى زيد من أسفل العمارة إلى أعلاها (وضع فضائي)

ب) ارتقى زيد من التجارة إلى الوزارة (تعيين)

(60) أ) انتقل زيد إلى المنزل المجاور (وضع فضائي)

ب) انتقل الكتاب إلى عمرو (ملكية)

ج) انتقل المعدن إلى الحمرة (تعيين)

إن العلاقة بين هذه الاستعمالات المختلفة للفعل الواحد، ليست عرضية، وإنما تفيد، كما سبق، أن الفعل يبقى هو نفسه، ويغير فقط حقله الدلالي عن طريق التعميم عبر الحقول. فإحدى طرق التوسع الدلالي، إذن، تتجلى في الاحتفاظ بسلامة البنية الدلالية الأساسية، باستثناء الجوانب التي تتجاوز الحقل الدلالي الخاص.

إننا نرى ما وصفه جاكندوف هنا، بالتعميم عبر الحقول، واردا بصفة عامة، بالنسبة لجانب مهم من مظاهر التوليد الدلالي، يدخل فيه قسم من التوسعات الاستعارية، يرتبط بتطعيم بنية حقل دلالي معين، بحقل دلالي آخر ليكون الأثر الجمالي ناشئا عن إدراك إعادة بناء حقل معروف، بطريقة جديدة.(48)

على أن اتفاقنا المبدئي هنا، لا يمنعنا من أن نلاحظ أن «التعميم عبر الحقول» يهم علاقات بين حقول دلالية، تقوم على تصورات أساسية مشتركة، لكنه يهم أيضا، وبموازاة ذلك، العلاقة بين استعمالات مختلفة (استعارية خاصة) لنفس الوحدة المعجمية. ومن ثمة يمكن أن تنطبق عليه الاعتراضات التي أبديناها بصدد جاكندوف (1972) و(1975) وروفي (1972) أعلاه. ومنها خاصة، أن المعالجة، كما يقدمها جاكندوف (1978)، لا تقدم ما يكفي من المبادئ الدلالية التي تسمح بتعميمات ترصد مختلف أنواع التوسعات الدلالية (وليس الاستعارية فحسب)، وعلاقتها بالترابطات المعجمة. ولذلك يبقى البحث مطروحا، عن مبادئ

48) انظر جاكندوف (1978) ص : 226، وانظر الفاسي الفهري (1985)، الجزء الثاني ص : 210.

دلالية أعم، لا ترصد التوسعات الدلالية (الاستعارية والكنائية على السواء) وعلاقتها بالترابطات المعجمية فحسب، وإنما تمكن أيضا من رصد بنية المعجم الحقولية، على أساس وصفها للعلاقات الدلالية القائمة بين الوحدات المتعالقة صرفيا ودلاليا، والمتعالقة دلاليا فحسب.

### 2.2 ـ القواعد التأويلية

تصدق نفس الملاحظات، وخاصة الأخيرة منها، على القواعد التأويلية التي يقترحها ميلر (1978)، في سياق تحليله لبعض قضايا التعدد الدلالي ورفع الالتباس. فالكلمة لها معنى نواة، وهو معنى مركزي يتم تكييفه بشكل ملائم في الجملة التي يرد فيها. وتعني هذه المعالجة بالنسبة لميلر أمرين :

أ ) من الممكن تعيين المعاني المركزية أو النووية للكلمات المتعددة دلاليا.

ب) من الممكن صياغة قواعد تأويلية تضبط الكيفيات التي يمكن للمعنى النووي أن يتوسع بها، لإعطاء المعاني الأخرى.

والقواعد التأويلية هذه، نمط من قواعد الحشو، تصلح لتبسيط الفرضيات المتعلقة بالتصورات المعجمية.[49]

فالصفة التقويمية : جيد مثلا، يمكنها أن تعني «قاطع» حينما تستعمل مع (سكين)، و«مريح» حينما تستعمل مع (كرسي)، و«ماهر» حينما تستعمل مع (عازف كمان)، وهكذا... وسيكون من قبيل العبث أن نعتبر كل هذه المعاني واردة في الذاكرة المعجمية بالنسبة لـ : جيد. وإذا اعتبرنا أن المعلومة الوظيفية التي يحملها الرأس الاسمي (الموصوف) تلعب دورا في تحديد معنى : جيد، أمكننا أن نقول إن الاستعمال العادي للسكاكين هو القطع، والسكين الجيد هو الذي يقطع جيدا، والاستعمال العادي للكراسي هو الجلوس، والكرسي الجيد هو الذي يصلح للجلوس الجيد ...الخ. ونتيجة ذلك ستكون القاعدة التأويلية في هذه الحالة كالتالي :

(61) بالنسبة لمركب اسمي تصف فيه صفة تقويمية إيجابية (أو سلبية) الاسم، يكون معنى التركيب أن الكيان الذي يعبر عنه الاسم الموصوف، يملك بكيفية أكثر (أو أقل) من الدرجة العادية، الخصائص التي يتطلبها تشغيله أو استعماله أو مظهره.

إن إيجابية المعاني النووية والقواعد التأويلية التي تكملها، تكمن في أنهما يمكنان من فهم أفضل لعمليات رفع الالتباس، ويفضلان من جهة الزعم القائل ان أي لفظ مشترك تتعدد

49) انظر ميلر (1978) ص ص : 102، 104، وانظر الفاسي الفهري (1985)، الجزء الثاني ص : 205.

معانيه بكيفية لا محدودة، أو من جهة أخرى الزعم القائل ليست هناك مبادئ عامة تربط بين المعاني المختلفة.[50] على أن معالجة ميلر (1978) لا تمكن، كما أشرنا، من تقديم مبادئ أعم تستطيع رصد قسم أكبر من التوسعات الدلالية على اختلافها وغناها.

هذه الملاحظات، تصدق عموما على «قواعد التعدد الدلالي» التي يقترحها شوارتز (1979) كذلك. فهو يلاحظ أن كثيرا من أفعال العلاج، التي يدرسها باعتبارها تشكل حقلا معجميا، تملك أكثر من قراءة.[51] وللتعبير عن العلاقة بين القراءات، يقترح شوارتز «مبدأ تحتيا» يعتبر «قاعدة مولدة للمعنى المشتق»، وذلك بصياغة قواعد للتعدد الدلالي (polysemy rules)، تنطبق على قراءة محددة لكل وحدة معجمية. ومن ثمة يمكن أن نجد في الحقل المعجمي لأفعال العلاج، قاعدة للتعدد الدلالي مثل :

(62) بالنسبة لمعنى يخصص الخلل باعتباره ظاهرة فيزيائية، هناك معنى مشتق يعيد مقولة الخلل باعتباره ظاهرة أخلاقية أو نفسية.

وهي قاعدة يمكنها، حسب شوارتز، أن ترصد العلاقة بين قراءة أولى لفعل مثل (عالج)، يخصص فيها الخلل باعتباره فيزيائيا (محسوسا)، مثل :

(63) عالج زيدٌ الجرح المتعفّن.

وقراءة أخرى يكون الخلل فيها تأثيراً سلبياً على المعتقدات والآراء، مثل :

(64) عالج زيد الأفكار الخاطئة

ويلاحظ أن إعادة مقولة الخلل في مثل هذه البنيات، ترتبط بالانتقال من المحسوس إلى المجرد (غير المحسوس).[52]

وإذا كانت هذه القاعدة تهم بالدرجة الأولى «عملية العلاج»، فإن شوارتز يضيف إليها قواعد أخرى تخص «موضوع الخلل»، وترصد العلاقة بين قراءتي فعل مثل (بنى)، حيث الموضوع في القراءة الأولى فيزيائي :

(65) بنى زيد عمارة

وفي القراءة الثانية مجرد :

(66) بنى زيد حياته

(50) ميلر (1978) ص : 107، والفاسي الفهري (1985)، الجزء الثاني ص : 205.
(51) شوارتز (1979) Schwartz ص : 313.
(52) نفسه ص : 314.

ومن هذه القواعد، القاعدة التالية :[53]

(67) بالنسبة لمعنى يخصص موضوع الخلل باعتباره شيئا فيزيائيا أو كائنا حيا، هناك معنى مشتق يكون فيه موضوع الخلل مجردا.

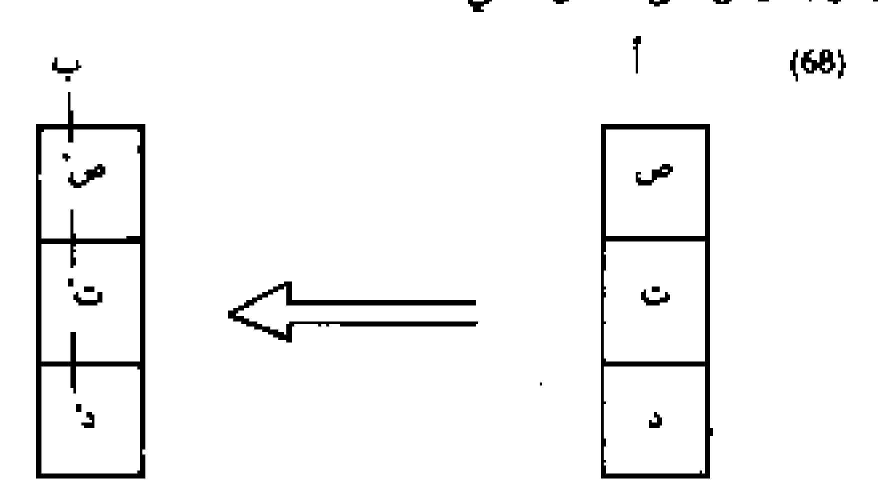
ومن الواضح أن قواعد شوارتز هذه، يمكنها أن تلعب نفس الدور الذي تلعبه قواعد روفي (1972) وجاكندوف (1975)، مع ما لاحظناه بصدد تخصيص «السمات الداخلية» للأدوار الدلالية. وهذا ما تفعله القاعدة (67) مثلا، التي تخصص «موضوع الخلل» (وهو (المحور) عند جاكندوف (1972) وروفي (1972)) باعتباره محسوسا أو مجردا. ومن ثمة فملاحظاتنا السابقة تنطبق هنا أيضا بخصوص محدودية قواعد شوارتز (1979).

3.2 ـ القواعد الاستعارية والكنائية

في إطار معالجته للجوانب «الابداعية» أو «التوليدية» للمعجم، يقدم ليتش (1981) مجموعة من القواعد المعجمية التي ترصد اشتقاق معان جديدة لكلمات موجودة مسبقا في المعجم. وهي قواعد لا تفسر فقط، حسب ليتش، الكيفية التي تظهر بها مداخل جديدة على أساس المداخل الموجودة مسبقا، بل تفسر أيضا علاقات الاشتقاق التي نتعرف عليها بين المداخل المعجمية القائمة في اللغة. في هذا الإطار يعالج ليتش النقل الدلالي (الاستعاري والكنائي) عن طريق قواعد معجمية تكون فيها التخصيصات الصورية للوحدات المعجمية متماثلة، مع تغير في التخصيصات الدلالية.

والصورة العامة لمثل هذه القواعد المتعلقة باشتقاق مدخل معجمي انطلاقا من مدخل آخر، يصوغها ليتش على الشكل التالي :[54]

(68)




53) نفسه ص : 315.

54) ليتش (1981) ص : 216.

حيث أوب مدخلان معجميان، وحيث ص تخصيص صرفي، وت تخصيص تركيبي، ود تخصيص دلالي؛

وبما أن قاعدة النقل الدلالي قاعدة معجمية ترصد التغير الذي يطرأ على التخصيص الدلالي وحده، فإن قاعدة النقل الاستعاري (في الاسم) ستكون على الصورة التالية :

| | صورة القاعدة | مثال |
| --- | --- | --- |
| (69) | ص1 ⟸ ص1 | صورة ⟸ صورة |
| | ت1 ⟸ ت1 | اسم ⟸ اسم |
| | د1 ⟸ د2 | س ⟸ ⟨الشيء مشابه لس⟩ |

ويقرأ ليتش قاعدته هذه كالتالي : إننا «نعوض معنى س بمعنى «شيء مشابه لس». ومن الأمثلة التي تتعلق بانطباق هذه القاعدة، عبارات مثل :

(70) اسفنجة طين

(71) زيد أسد

حيث يتم إبراز بعض الخصائص التي تجعل قطعة الطين «مشابهة للاسفنجة» (في كونها مستديرة وهشة ولزقة،...)،[55] أو زيدا مشابها للأسد (في الشجاعة والجرأة).

والنوع الثاني من قواعد النقل الدلالي التي يقدمها ليتش، يتعلق بالنقل الكنائي، وينطبق في تراكيب مثل :

(72) أ) عارض البرلمان المشروع

(البرلمان = «الأشخاص العاملون في البرلمان»)

ب) رحبت المدينة بزيد

(المدينة = «السكان المقيمون في المدينة»)

(73) أ) قرأت الجاحظ

(الجاحظ = «مؤلفات الجاحظ»)

ب) فضل التحليليون فيتغنشتاين المتأخر

(فيتغنشتاين المتأخر = «الأعمال المتأخرة لفيتغنشتاين»)

55) نفسه ص : 217.

(74) أ) لم يحصل شيء مماثل منذ نابليون

(نابليون = «زمن نابليون»)

ب) بعد الحاسوب، تغيرت وظيفة المعلومات في حياة الإنسان

(الحاسوب = «اختراع الحاسوب»)

هذه الأزواج من الجمل، تقتضي ثلاث قواعد معجمية للنقل الكنائي، يصوغها لينتش كالتالي :

(75) س ⇐ إنسانٌ ⟨ الـ. في س ⟩

(حيث س تتضمن سمة «مكان»)

(76) س ⇐ لا ⟨الـ. ـــــ ألفة س⟩

(حيث س تتضمن سمة «إنسان»)

(77) س ⇐ زمنٌ ⟨الـ. ـــــ في (ص)⟩

(حيث الحمل المدمج ص يتضمن س)

وتقرأ هذه القاعدة الثالثة على الشكل التالي : «الزمن الذي حصل فيه شيء مرتبط بـ س». وهي نوع من القواعد الكنائية، يشبه، حسب لينتش، القواعد الاستعارية، في أنه يسمح بإدخال معلومات متنوعة. أي أننا نؤول مضمون ص باعتباره «اختراع س» أو «زمن س» أو «تأسيس س» ...الخ، تبعا للسياق. ورغم الاختلافات التي يمكن أن تلاحظ بين قاعدة وأخرى، فإن تغيير التخصيص الدلالي، بالنسبة لكل هذه القواعد المعجمية، يبقى، حسب لينتش، في جوهره واحدا، أي أن التخصيص الجديد ($د_2$) يكون متضمنا للتخصيص السابق ($د_1$). ويتعلق الأمر في أغلب الحالات، كما في القاعدة الكنائية الثالثة أعلاه، بدفع ($د_1$) «إلى أسفل»، أي إلى موقع ثانوي داخل ($د_2$)، عادة ما يكون موقع موضوع في حمل أسفل، ولذلك فهو لا يتحكم، من هذا الموقع، في القيود الانتقائية للوحدة المعجمية. وهذا ما يفسر إمكانية مثل التراكيب السابقة.[56]

رغم أن لينتش (1981) يدخل، كما رأينا، مبادئ كنائية إلى جانب المبادئ الاستعارية - وهو تقدم بالنسبة للاقتراحات السابقة الأخرى - فإن نسقه يبقى محدودا وغير واضح. وتكمن بعض جوانب هذه المحدودية في أن لينتش لا يقدم أية فرضية بصدد العلاقة بين التأويلات المجازية، والترابطات الدلالية المعجمة، كما لا نجد لديه قيودا على المبادئ الكنائية

56) نفسه ص : 218.

والاستعارية، تمكن من تقديم أساس نفسي لهذه المبادئ، وإمكانية للتمييز بين المطرد منها وغير المطرد، وذلك بتوضيح علاقتها بالنسق التصوري. فهو وإن كان يعتبر أن معالجته يمكنها أن تساهم في حل مشكل التمييز بين المشترك اللفظي والتعدد الدلالي ـ لأنها توضح معنى «التعالق النفسي»، أي أننا سنعتبر أن معنيين معجميين «متعالقان نفسيا»، إذا كان مستعمل اللغة قادرا على التسليم بترابط بينهما عن طريق قواعد معجمية، مثل قاعدة النقل الاستعاري ـ[57]، فإنه يكتفي من جهة أخرى، بالإشارة إلى أن «الاستعارة [...] وما يماثلها من ظواهر، لا يمكن فصلها، بكيفية مشروعة، عن رصد صوري للبنية التصورية والمنطقية للمعنى»[58] دون مزيد من التوضيح.

3 ـ خاتمة

يبدو أن مناقشتنا للاقتراحات المتعلقة بتأويل التراكيب الدلالية المولدة، قد بينت إلى حد، أن هذه الاقتراحات لا تقدم مبادئ علاقية دلالية واضحة، تمكن من رصد العلاقة القائمة بين القراءات المعجمية للوحدات، وتأويلاتها السياقية الممكنة. فبعض هذه الاقتراحات يتخلص من المشكل عن طريق وسم التراكيب المذكورة بالشذوذ أو الانحراف، وبعضها الآخر يقدم بعض الآليات الوصفية، لكن بدون تحديد أي نوع من القيود عليها، يمكنها من التمييز بين الحالات المطردة في توسيع المعنى ونقله، والحالات غير المطردة والشاذة.

إن الاقتراحات السابقة لا يمكنها إذن أن ترصد الترابط بين التأويلات الابداعية، والعلاقات الدلالية الممعجمة. وبعبارة أخرى، لا يمكنها أن تقدم تعميمات دلالية من شأنها أن تعطي تفسيرا لما نلاحظه في كون جزء كبير من المولدات المجازية يميل إلى أن يعكس في حالات كثيرة، المجازات الممعجمة، وهو أمر يدعو إلى البحث عن إقامة علاقة بين المبادئ المنتجة التي تتدخل في إبداع التراكيب المولدة وتأويلها، وبين العلاقات «القارة» الرابطة بين الوحدات داخل المعجم.[59]

أما الاقتراحات المتعلقة برصد العلاقات بين المداخل المعجمية ـ بما فيها العلاقات بين قراءات الوحدات المتعددة الدلالة ـ فقد رأينا أنها إما أن تعالق جزئيا، بين الوحدات المتعالقة

(57) نفسه ص : 228.

(58) نفسه ص : 230، على اعتبار أن «اللغة، في جانبها الدلالي، نسق تصوري [...] مفتوح [...] يسمح لنا بتجاوز حدوده عن طريق أنماط متنوعة للإبداع الدلالي»، نفسه ص : 24.

(59) انظر نوريك (1981) ص ص : 11 ـ 12، وانظر فصلا لاحقا.

صرفيا فقط، وإما أنها لا تستند إلى مبادئ دلالية أعم. وفي كلتا الحالتين لا نجد تفسيرا واضحا من نوع معين، للعلاقة بين الإمكانات التوليدية والترابطات المعجمة. ومن ثمة لا نجد تفسيرا للعمليات التي تتم بها معجمة القراءات المولدة.

إننا إذن، نبقى في حاجة إلى نظرية أشمل، تدمج مبادئ تصف الأنماط المتنوعة للتراكيب الدلالية المولدة، وتمكن من رصد العلاقة بين إمكانية هذه التراكيب، والترابطات المعجمية، كما نبقى في حاجة إلى نموذج يقدم وصفا لعملية معجمة التأويلات المجازية المولدة للوحدات المعجمية.

ولذلك سنتبع في فصل لاحق، روح بعض الاقتراحات التي ناقشناها هنا، وخاصة اقتراحات جاكندوف (1972) و(1975) و(1978) لصياغة قواعد علاقية معجمية، تعالق بين المداخل في المعجم،[60] ولكن مع إغناء النظرية الدلالية بمجموعة من المبادئ العلاقية الدلالية المشتقة من النسق التصوري ـ مبادئ كنائية مثل : سبب ـ مسبب، فعل ـ منفذ، جزء ـ كل، وعاء ـ محتوى ـ أعم في نفس الوقت من مبدأ جاكندوف : محسوس ـ مجرد، ومن قواعد ليتش، يمكن أن تحيل عليها هذه القواعد المعجمية. أي أن المبادئ العلاقية الدلالية المذكورة، يمكنها أن «تعطي مضمونا» دلاليا للقواعد العلاقية المعجمية.

وبصيغة أوضح، فإن القاعدة العلاقية المعجمية المسندة إلى مدخل معجمي معين، تسمح بإقامة علاقة بينه وبين مدخل آخر متعالق معه دلاليا، وذلك عن طريق الإحالة على المبدأ العلاقي الدلالي الوارد، الذي يصف نوع العلاقة المذكورة.

فإذا افترضنا مثلا قراءتين للوحدة المعجمية (كأس)، قراءة «المحتوى»، كما في :

(78) شربت كأسا

وقراءة «الوعاء»، كما في :

(79) كسرت كأسا

فإن مدخل قراءة «المحتوى» سيتضمن قاعدة علاقية، مثل (80)، تحيل على المبدأ الكنائي : وعاء ـ محتوى، الذي يرصد العلاقة الدلالية بين القراءتين :

60) انظر توريك (1981) ص : 15.

(80) قاعدة علاقية 1 :

...
له علاقة بـ (كأس) «الوعاء»، عن طريق المبدأ الكنائي : وعاء - محتوى.

وكذلك الأمر بالنسبة للمبادئ المتدخلة في إبداع التراكيب الاستعارية، إذ يتم إيرادها باعتبارها أجزاء من المداخل المعجمية للقراءات الاستعارية المولدة.

فإذا أخذنا مثلا وحدة مثل (نخلة)، يمكننا أن نفترض في قراءتها المعجمية سمات مثل : (نبات)، (...)، (طويل). لكن (نخلة) ترد أيضا في سياقات استعارية مثل :

(81) هند نخلة

للدلالة على طول قامة هند.

ويتم الترابط بين التأويلين عن طريق المبدأ الاستعاري : كيان - سمة (الرابط بين وحدة في حقل معجمي معين، وبين سمة واحدة (أو مركبة) تلعب دورا رئيسيا في تحديد هذا الحقل[61])، الذي يتضمن تحويلا دلاليا - له نفس الخصائص التصورية التي يسندها جاكندوف (1978) لما يسميه «بقواعد التوافق»[62] - يعمل على نسق السمات الذي تتضمنه القراءة المعجمية لـ (نخلة)، ليبرز السمة (طويل) على حساب السمات الأخرى.[63] وتؤدي مقبولية هذه الصورة المجازية، إلى معجمة قراءة (نخلة) التي تشير إلى «شخص طويل». ومن ثمة يمكننا أن نقيم علاقة بين هذه القراءة الأخيرة، وقراءة (نخلة) باعتبارها «نباتا طويلا...». ويتم رصد هذا التعالق في المعجم، بواسطة قاعدة علاقية تستند إلى مدخل القراءة المجازية لـ (نخلة)، وتصاغ كالتالي :

(61) انظر فصلا لاحقا.
(62) جاكندوف (1978) ص : 211، وانظر الفصل الموالي.
(63) انظر توريك (1981) ص ص : 84 - 85.

(82) قاعدة علاقية 2 :

...
له علاقة بـ (نخلة 1) «نبات طويل»
عن طريق المبدأ الاستعاري : كيان ـ
سمة، والتحويل الدلالي 2.

هكذا تستعمل القواعد العلاقية المعجمية، مجموعة المبادئ العلاقية الدلالية، التي تتنبأ بالحالات المنتجة للتوسعات الاستعارية والنقول الكنائية. وبذلك يمكن للقواعد العلاقية أن تقدم تفسيرا بسيطا للعلاقة بين المبادئ المنتجة الخارجة عن المعجم، وبين الترابطات المعجمة. إنها قواعد تمكن من رصد فئة أوسع من الترابطات الدلالية، بتعقيد أقل في المعجم،[64] وإن كان ذلك على حساب تعقيد ملحوظ في النظرية الدلالية، ناتج عن إغنائها بمجموعة المبادئ العلاقية الدلالية، التي تشتق، بناء على مقاييس محددة،[65] من مبادئ تصورية يقوم عليها جانب هام من النسق التصوري.

64) نفسه ص : 15.
65) انظر الفصل الموالي.

الفصـــل الرابع

# مبادئ تصورية

«إن المعلومات التي يمكن أن يحملها المتكلمون تتعلق بتأويلهم للعالم الخارجي، حيث يكون التأويل نتيجة تفاعل بين دخل خارجي والوسائل الصالحة لتمثيله داخليا».

ر. جاكندوف (1985)، ص : 23

## 1 ـ البنية الدلالية والبنية التصورية

### 1.1 ـ نحو استقلال البنية الدلالية

لقد رأينا في الفصل السابق الكيفية التي يتم بها بناء التمثيلات الدلالية للجمل في إطار النظرية التأليفية عند كاتز وبوسطل (1964) وكاتز (1972)، وذلك عن طريق تخصيص معاني الوحدات المعجمية، وعمل قواعد الإسقاط على ضم معاني الوحدات المعجمية لبناء معاني المركبات والجمل. ورأينا كذلك أن هذا التصور يصطدم بمشاكل الشذوذ الدلالي والتراكيب المجازية، وذلك لأن هذه النظرية لا تتضمن بالنسبة لتخصيص المعنى إلا الوسائل التمثيلية المذكورة، ومن ثمة «فالتمثيلات الدلالية في علاقة أحادية مع المعاني، أي أن التمثيلات الدلالية وحدها تخصص المعاني».[1] ولا تتضمن النظرية مبادئ دلالية تقدم وصفا أكفى للمعنى وتمكن من رصد التراكيب المجازية المولدة وتمييزها من الشذوذ الفعلي.

[1] الفاسي الفهري (1985)، 197/2.

وهذا يطرح ضرورة تصورا آخر لا يقتصر فيه وصف البنية الدلالية على التمثيلات الدلالية، بل يفترض فيه استقلال هذه البنية وخضوعها لقيود سلامة خاصة بها، وليس اعتبارها مشتقة فقط من البنية التركيبية بواسطة قواعد الإسقاط.[2]

إن هذا يعني بالنسبة إلينا ضرورة إغناء النظرية الدلالية بمجموعة من المبادئ العلاقية الدلالية تلعب دورا أساسيا في بناء البنيات الدلالية، ويمكن اعتبارها جزءا من قيود السلامة الخاصة بهذه البنيات. ونفترض أن هذه المبادئ الدلالية التي تتضمنها النظرية الدلالية يجب أن تكون ذات واقع نفسي. ويرتبط ذلك بإقامة علاقة انسجام من نوع محدد بين العلاقات التي تقوم عليها الأنساق الدلالية في اللغات الطبيعية، والعلاقات التي تنبني عليها أنساق معرفية وإدراكية أخرى، أي أن هناك مستوى ينسجم فيه هذان النوعان من العلاقات هو مستوى البنية التصورية.[3] وهذا يعني أن البنية الدلالية، أي المعلومات المحملة عن طريق اللغة، مصوغة بالطريقة التي ينظم بها الذهن التجربة. وذلك لأن تخصيص العلاقات الدلالية يضطرنا إلى استعمال معرفة (تصورية) غير لغوية، ولأن الآليات الضرورية لمقاربة البنية التصورية غير اللغوية تزودنا بتحليل يكاد يكون مباشرا للعلاقات الدلالية المذكورة.[4] ويرتبط هذا الانسجام التصوري، أو الوحدة التصورية، بفرضية أساسية لدى جاكندوف (1983) يسميها : فرضية البنية التصورية، مفادها أن «هناك مستوى واحدا للتمثيل الذهني، هو البنية التصورية، تنسجم فيه المعلومات اللغوية والحسية والحركية».[5]

وتنسحب مبادئ البنية التصورية على معرفتنا بكل أنواع الدلائل واستعمالها. فهي تتعلق بتجاربنا الفكرية والجمالية والحسية مع اللون والحجم والهيأة والصوت ...الخ.[6] إنها تهم مختلف أنساقنا المعرفية والإدراكية، انطلاقا من تآلفنا مع معنى حركات أجسادنا وأوضاعها الفضائية والقيم المختلفة، إلى تعاملنا مع الأعمال الفنية والصنافات والنظريات «العامية» والعلمية ...الخ.[7]

والصياغة المعبرة عن العلاقات الدلالية تملك كل الخصائص الرئيسية التي تختص بها هذه المبادئ التصورية. ويكمن الاختلاف الذي له معنى هنا، في أن خصائص المبادئ

2) نفسه، ن. ص. وانظر جاكندوف (1978) ص : 201.
3) انظر الفاسي الفهري (1985)، 198/2، وجاكندوف (1978) ص : 202، ونوريك (1981) ص : 1.
4) انظر الفاسي الفهري (1985)، 198/2، وجاكندوف (1978) ص : 202، وفوكونييه (1984) ص : 15، ومككولي (1968) ص ص : 129 ـ 130.
5) جاكندوف (1983) ص : 17.
6) ليكوف وجونسون (1980) ص : 235.
7) نوريك (1981) ص : 72.

الدلالية راجعة مباشرة إلى تحديدها بالنسبة لعناصر المستوى الدلالي في وصف اللغات الطبيعية، بينما ترتبط المبادئ التصورية بأنساق الدلائل عموما.[8]

إذا صح هذا، «فإن النظرية الدلالية للغة الطبيعية جزء فقط من النظرية العامة للبنية التصورية. وقواعد سلامة الدلالة مجموعة فرعية لقواعد سلامة التصورات. والبنى الدلالية الناتجة عن تطبيق قواعد الاسقاط، طبقة خاصة من التصورات».[9] ويرتبط هذا التخصيص للعلاقة بين الدلالة والمعرفة بأنه لا يمكننا بأية كيفية مبدئية أن نميز بين التأويل الدلالي لجملة ما وبين التمثيل المعرفي، ومن ثمة فعندما ندرس اللغة فإننا ندرس بالضرورة بنية الفكر. فرصد العلاقات المعجمية الدلالية يعني إذن رصد السبب الذي يجعل الناس يعتبرون بعض الأشياء متعالقة دون البعض الآخر، ولا معنى لأن نتساءل عما إذا كانت هذه الأشياء متعالقة «في الواقع»، دون أن نأخذ المعرفة بعين الاعتبار.[10]

2.1 - في البنية التصورية

إذا كان على أية نظرية دلالية أن تحدد مجموعة من المبادئ الدلالية تخصص سلامة البنيات الدلالية، فإن تحديد المبادئ التصورية، التي تتفرع عنها المبادئ الدلالية، يحتاج أيضا إلى نظرية للبنية التصورية. ومما يجب أن تتناوله هذه النظرية : طبيعة التصورات وكيفية تحديدها بالإضافة إلى كيفية نشوئها وبنيتها وارتباط بعضها ببعض.[11]

إن مثل هذه التساؤلات بصدد التصورات، تثير قضايا نفسية وثقافية متنوعة. فهي تنتمي إلى نماذج تصورية، أو «نماذج معرفية مؤمثلة» بتعبير فيلمور (1982)، تحددها عوامل نفسية وثقافية مرتبطة بـ«التجربة».[12] ويعني هذا الارتباط المحدد للتصورات بين الثقافة والتجربة، أن هذه الأخيرة لا توجد خارج أطر ثقافية. فحينما نتحدث عن «التجربة الفيزيائية المباشرة» في تأسيس التصورات، كالتصورات الفضائية مثلا، فإن ذلك لا يعني فقط الارتباط بالخصائص الفيزيائية للأوضاع الفضائية لأجسادنا ونشاطاتها الحركية، وإنما كل تجربة تأخذ مكانها داخل إطار واسع من التضمنات الثقافية. بل قد يكون من الخطأ أن نتحدث عن تجربة فيزيائية مباشرة، كما لو كانت هناك نواة تجريبية مباشرة يمكن أن «نؤولها» بعد ذلك عن

8) انظر نوريك (1981) ص : 75.

9) الفاسي الفهري (1985)، 198/2، وجاكندوف (1978) ص : 203.

10) جاكندوف (1983) ص : x، وكارلسن (1985) ص ص : 505 - 506.

11) نعتبر أن معالجة هذه القضايا في شموليتها، يتجاوز نطاق اهتمامنا هنا، علما بأن دراستها حديثة العهد جدا لدى الدلاليين وعلماء النفس - انظر مثلا : موريي وميدين (1985) - وسنكتفي منها بما هو وثيق الصلة بموضوعنا.

12) انظر فكونيه (1984) ص : 23.

طريق النسق التصوري. إن المزاعم الثقافية والقيم والمواقف ليست مجرد غطاء تصوري يمكننا، أولا يمكننا، أن نضعه فوق التجربة حسب اختيارنا... فكل تجربة تجربة ثقافية، وتجربتنا مع «العالم» تتم بشكل تكون فيه ثقافتنا حاضرة باستمرار في التجربة نفسها.[13] إننا إذن أمام موقف تمثيلي (Representationalist) للتصورات والمعاني يقوم على أن «المعلومات التي يمكن أن يحملها المتكلمون، تتعلق بتأويلهم للعالم الخارجي، حيث يكون التأويل نتيجة تفاعل بين الدخل الخارجي والوسائل الصالحة لتمثيله داخليا».[14]

ويتعارض هذا التصور التفاعلي لطبيعة الأنساق التصورية مع نظرة شائعة إلى هذا الحد أو ذاك، ترى أن ما هو واقعي يعتبر خارجيا بصفة كلية، ومستقلا عن الكيفية التي يتصور بها الناس العالم. لكن مثل هذه النظرة تهمل الخصائص الإنسانية للواقع، كالإدراكات والتصورات والحوافز والنشاطات التي تشكل أهم ما في التجربة.[15] وإذا كانت الأشياء في العالم الخارجي تلعب دورا في تقييد النسق التصوري، فإنها لا تلعب هذا الدور إلا من خلال تجربتنا معها.

في هذا الإطار، وبهذا المعنى فقط، تعتبر «التجارب» محددة لمقولات النسق التصوري، وعندما لا يمكن للمقولات المنبثقة عن تجربتنا الفيزيائية المباشرة أن تنطبق، فإننا نسقطها على جوانب العالم الفيزيائي التي لا تملك بشأنها تجربة كافية: فنحن مثلا نسقط اتجاه: أمام / خلف، على الأشياء التي لا تملك أماما أو خلفا ذاتيين. فإذا افترضنا حجرا في مجال الرؤية، وكرة بيننا والحجر، فإننا نتصور الكرة أمام الحجر، بينما ترى لغة أخرى كالهاوسا، التي تقوم بإسقاط مخالف، أن الكرة واقعة خلف الحجر.. ومعنى هذا أن اتجاه : أمام / خلف، ليس خصيصة ذاتية في أشياء كالحجر، وإنما هو اتجاه نسقطه عليها، وهو إسقاط يختلف في كيفيته من ثقافة إلى أخرى.

حتى نفهم العالم ونتعامل فيه ومعه، فإننا نحتاج إذن إلى مقولة الأشياء والتجارب التي نصادفها، بكيفية ذات دلالة بالنسبة إلينا. ولهذه المقولات أبعاد طبيعية تحددها. فهناك :

- أبعاد إدراكية : قائمة على تصورنا للأشياء عن طريق جهازنا الحسي.
- وأبعاد حركية : قائمة على طبيعة التفاعلات الحركية مع الأشياء.

13) انظر ليكوف وجونسون (1980) ص : 57.

14) جاكندوف (1985) ص : 23.

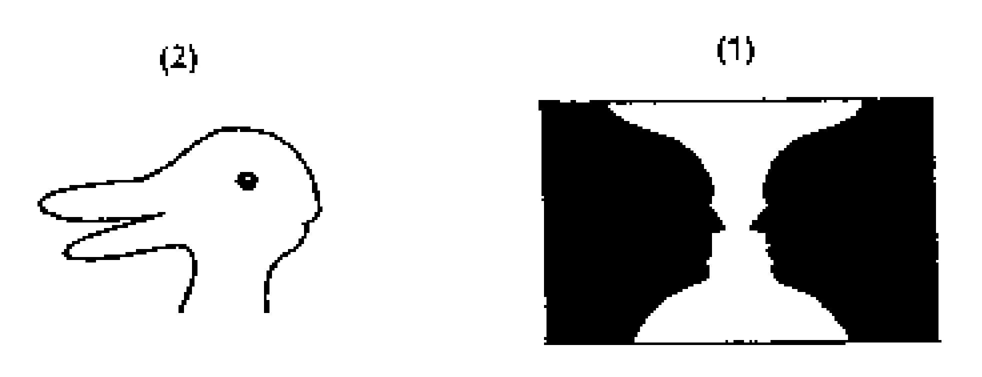
15) انظر ليكوف وجونسون (1980) ص : 146.

- وأبعاد وظيفية : قائمة على تصورنا لوظائف الأشياء.
- وأبعاد غرضية : قائمة على الاستعمالات التي تصلح لها الأشياء بالنسبة إلينا في أوضاع معينة.

إن مقولاتنا عن أنماط الأشياء، هي إذن جشطلتات، يحدد بواسطتها كل بعد من هذه الأبعاد الطبيعية، الخصائص التفاعلية. وبما أن الأبعاد الطبيعية للمقولات تصدر عن تفاعلنا مع العالم، فإن الخصائص التي تقدمها هذه الأبعاد ليست خصائص للأشياء في ذاتها، وإنما هي خصائص تفاعلية قائمة على الجهاز الإدراكي للإنسان وتصوراته للوظائف ...الخ.[16]

إن الطرق التي نجزئ بها العالم إذن، تبدو نتيجة لوسائلنا الإدراكية والمعرفية التابعة لقيود جشطلتية مختلفة.[17] ومن الأمثلة التي يقدمها جاكندوف (1983) على ذلك، مقولة الصور الملتبسة، إذ لا معنى لأن نتساءل عما إذا كان الشيء في الصورة (1)، وجهين «حقا» أم مزهرية، أو عما إذا كان الشيء في الصورة (2) اوزة «حقا» أم أرنبا :

(2) (1)



فالسؤال المتعلق بماهية هذه الأشياء، يرتبط بما إذا كان بإمكاننا أن نراها بهذه الطريقة أو تلك، وبالكيفية التي تتدخل بها أنساقنا المعرفية ـ الإدراكية في التكوين الخلاق لأحكامنا المقولية بصدد ما نراه.[18]

(16) نفسه ص ص : 160 ـ 163.

(17) جاكندوف (1985) ص ص : 24 ـ 25، الذي يضيف : «إن الكيفية التي بنيت عليها ذواتنا البشرية لتأويل العالم ـ أي القدرة التعبيرية لتمثلاتنا الداخلية ـ هي التي تحدد ما نتكلم بصدده اللغة. إن الأمر لا يتعلق بما إذا كانت كيانات (مثل الأمكنة والاتجاهات والأفعال والأحداث والكيفيات... الخ) تبنى استجابة لمثالات خارجية، أولها من الثمار المختصة لخيالنا : إننا نتصرف كما لو كانت موجودة بسبب الكيفية التي نحن مكونون بها». ص : 75.

(18) انظر جاكندوف (1983) ص ص : 24 ـ 25، وكارلسن (1985) ص : 507.

وإذا كان ما سبق يتناول بصفة عامة، جانبا من الكيفية التي تتحدد بها التصورات داخل النسق التصوري، فإن الحديث عن المبادئ التصورية يهم بالدرجة الأولى بنينة النسق التصوري واتساقه. والحال أن هذه البنينة وهذا الاتساق قائمان في جزء مهم منهما على مبادئ استعارية وكنائية.

ففي حين اعتبرت الاستعارة جهازا «للخيال الشعري» أو «لعبا لغويا» أو «تفننا في التعبير» البلاغي، لا علاقة ضرورية بينه وبين «اللغة العادية»، أو أنها خاصية للغة وحدها دون النشاطات الفكرية والعملية، نجد أنها على العكس من ذلك حاضرة باستمرار في حياتنا اليومية، ليس فقط على مستوى اللغة، ولكن أيضا على مستوى الفكر والفعل، إذ «للصور المجازية ما يقابلها في مجالات سلوكية أخرى غير الكلام».[19] فأنساقنا التصورية العادية التي نفكر بها ونعمل على ضوئها، هي أساسا أنساق استعارية في طبيعتها.[20] بل إن الاستعارات اللغوية ليست ممكنة إلا لأن هناك استعارات في النشاطات الفكرية والعملية لدى الإنسان، تشكل مع القيم الثقافية نسقا تصوريا متسقا.[21] وبهذا المعنى تعتبر الاستعارة مبنينة للشبكات التصورية عبر توافقات جزئية : ذلك أن جوهر الاستعارة يكمن في فهم نمط من الأشياء، والتعامل معه، من خلال نمط آخر. ويتجلى ذلك في أنماط التصورات الاستعارية التي تعمل كلها على بنينة النسق التصوري، والتي يحددها ليكوف وجونسون (1980) مثلا في الأنماط الثلاثة التالية :

1 ـ استعارات بنيوية، تتم فيها بنينة تصور ما، استعاريا، عن طريق تصور آخر. فالتصور الاستعاري : الجدال حرب، والذي يتجلى في جمل مثل :

(3) لا يمكن أن تدافع عن مزاعمك

(4) هاجم زيد مواطن الضعف في حجتي

(5) أصابت انتقاداته الهدف.

يتعلق بنمطين مختلفين من الأشياء : الجدال (خطاب لغوي) والحرب (صراع مسلح)، يتطلبان إنجاز نمطين مختلفين من الأفعال. ولكن (الجدال) يبنين جزئيا، ويفهم وينجز ويتحدث عنه من خلال (الحرب). فالتصور والنشاط العملي مبنينان استعاريا، والنتيجة أن اللغة كذلك.[22]

19) صيدوك (1979) ص : 46.
20) ليكوف وجونسون (1980) ص : 3.
21) نفسه ص : 22.
22) نفسه ص : 5.

2 ـ استعارات اتجاهية، يتم فيها تنظيم نسق كامل من التصورات، باعتماد نسق آخر. وتسمية هذه الاستعارات بـالاتجاهية، ناتج عن كون أغلبها يتعلق بالاتجاه الفضائي : فوق / تحت، داخل / خارج، أمام / وراء، عمق / سطح، مركز / محيط ...الخ. فتعطي هذه الاستعارات الاتجاهية، للتصورات، اتجاهات فضائية.[23] ومن ثمة جمل مثل :

(6) انحط مستوى الطالب

(7) بعض الحكومات تتقدم إلى الخلف

(8) ذهب زيد بعيدا في تحاليله

3 ـ استعارات أنطولوجية، ترتبط بتجاربنا مع الأشياء المحسوسة (بما فيها أجسادنا نفسها)، التي تعتبر أساسا لفئة واسعة من الاستعارات الأنطولوجية، أي كيفيات لرؤية الأحداث والنشاطات والأحاسيس والأفكار ...الخ، باعتبارها كيانات وأشياء محسوسة. فيسمح لنا ذلك بالإحالة على هذا النوع من التجارب، ومقولته وتصنيفه وتسويره والتفكير فيه. فالاستعارة الأنطولوجية : التضخم كيان، تمكننا مثلا من الإحالة استعاريا على ارتفاع الأسعار، باعتباره كيانا، عن طريق الاسم : التضخم. ومن ثمة جمل مثل :

(9) يقاوم الاقتصاديون التضخم

(10) تعامل زيد مع التضخم بطريقة ذكية

كما تستخدم الاستعارات الأنطولوجية مثلا، في فهم الأحداث والأفعال باعتبارها أشياء، وفهم الحالات باعتبارها أوعية... فالسباق حدث، يتصور استعاريا باعتباره كيانا منفصلا يوجد في الزمان والمكان، وله حدود واضحة المعالم. فنقول مثلا :

(11) لقد رأيت السباق

(12) يوجد زيد في السباق

كما نجد أنواعا مختلفة من الحالات تتصور استعاريا باعتبارها أوعية.[24] مثل :

(13) قضى زيد يومه في حزن عميق

ومن أهم الاستعارات الأنطولوجية أيضا، تلك التي تعمل على تشخيص الكيانات غير الإنسانية، فتسند إليها الحوافز، والخصائص والنشاطات الإنسانية.[25] ومن ثمة تعابير مثل :

(14) فسرت نظريته كثيرا من القضايا

23) نفسه ص ص : 14 ـ 17.

24) انظر مزيداً من الأمثلة في نفس المرجع ص ص : 25 ـ 32.

25) نفسه ص : 33.

(15) شككت معطياته في تحاليل عمرو

(16) هذا ما تقوله معتقدات زيد

أما الكنايات فتتعلق باستعمال كيان للإحالة على كيان آخر مرتبط به. فإذا كانت الاستعارة طريقة لتصور شيء من خلال شيء آخر، ووظيفتها الأولية هي الفهم، فإن الوظيفة الأولية للكناية إحالية، أي أنها تسمح لنا بإقامة كيان مقام كيان آخر.[26]

والتصورات الكنائية، مثلها في ذلك مثل التصورات الاستعارية، لا تبنين اللغة فحسب، ولكنها تبنين بالدرجة الأولى الأفكار والمواقف والأفعال. وتتجلى وظيفة الكناية هذه، في قيام جوانب مهمة من أنساقنا التصورية الفرعية على مبادئها. مثال ذلك أن الانساق التمثيلية المرتبطة برسم الأشخاص أو تصويرهم، قائمة على علاقة كنائية بين الشخص والوجه ـ تدخل في علاقة كنائية أعم بين الكل والجزء ـ. فإذا طلبت مني أن أريك صورة ابني وأريتك صورة وجهه، فإنك تعتبر أني استجبت لطلبك وأنك رأيت صورة ابني. ولكن الأمر سيكون خلاف ذلك إذا أريتك جسدا بدون وجه. وهذا دليل على أن العلاقة الكنائية بين الشخص والوجه لا تتعلق باللغة فقط حيث نجدها تعمل في تعابير مثل :

(17) رأيت في الكلية وجوها جديدة هذا الصباح

فنحن نرى، داخل ثقافتنا، أن وجوه الأشخاص ـ عوض أجسادهم أو حركاتهم ـ تقدم لنا المعلومات الأساسية بصدد هؤلاء الأشخاص. إننا نعمل بالكناية عندما ندرك الشخص من خلال وجهه ونتصرف على ضوء هذا الإدراك.[27]

26) نفسه ص : 36. وينسحب هذا التعريف أيضاً، كما سيتضح في هذا الفصل وفي الفصل الذي يليه، على ما أسماه القدماء «مجازا مرسلا». ذلك أننا نعتبر أن العلاقة التي تقوم عليها «الكناية» و«المجاز المرسل»، ذات طبيعة واحدة هي المجاورة التي قد تكون مجاورة سببية أو مكانية... الخ. بالإضافة إلى أن القدماء أنفسهم اعتبروا أن مرجع العلاقة سواء في الكناية أو في المجاز «اعتبار الملازمات بين المعاني» ـ كما يقول السكاكي في مفتاح العلوم، ص : 141 ـ، فينتقل من الملزوم إلى اللازم في المجاز ومن اللازم إلى الملزوم في الكناية. فتكون طبيعة العلاقة، بحسب ذلك، واحدة، والاختلاف إنما يكمن في اتجاهها، مثل :

| | | | |
|---|---|---|---|
| الملازمة في المجاز : | ملزوم | ← | لازم |
| | غيث | ← | نبت |
| الملازمة في الكناية : | لازم | ← | ملزوم |
| | طول النجاد | ← | طول القامة |

27) انظر ليكوف وجونسون (1980) ص : 37.

هكذا تبنين الكناية جزءا هاما من نسقنا التصوري على أساس مبادئ للمجاورة الفضائية أو السببية..[28] تتجلى في تعابير لغوية مثل :

ـ منتج / منتوج :

(18) اشتريت رونو

(19) قرأت الآمدي

ـ أداة / منفذ :

(20) بات الناي يشدو في المنزل المجاور

ـ مراقب / مراقب :

(21) هاجم ريغن الجمهورية الليبية

(22) انهزم نابليون في واترلو

ـ مكان / مؤسسة :

(23) أعلن البيت الأبيض إلغاء الاتفاق

(24) ندد الكرملين بالهجوم

ـ مكان / حدث :

(25) قد تكون نيكاراغوا فيتناما آخر

(26) لنتذكر دائما لبنان

إن كثيرا من تجاربنا ونشاطاتنا استعاري وكنائي في طبيعته. وهذا يعني أن كثيرا من المجاورات والمشابهات التي ندركها، قائم على التصورات الكنائية والتصورات الاستعارية على التوالي : مجاورات تنتجها تصورات كنائية بين الجزء والكل، أو بين السبب والمسبب ...الخ، ومشابهات تنتجها تصورات استعارية اتجاهية بين الاتجاه «إلى أعلى» والقيم الإيجابية، أو أنطولوجية بين الزمن والمادة، فنتمكن من تسوير الزمن وجعله وعاء وتجزيئه إلى وحدات لها قيم معينة، أو بنيوية بين الأفكار والغذاء إذ كلاهما يهضم ويلتهم ويغذي ...الخ.[29]

يمكننا أن نستنبط مما سبق الخاصية الإبداعية للتصورات الاستعارية والكنائية. فهي تعمل باستمرار على إبداع مشابهات ومجاورات جديدة تعطي لفئات من تجاربنا بنيات مشتقة.[30] وواضح أن هذا التصور يتعارض مع وجهة النظر التقليدية التي لا ترى في

28) انظر أمثلة إضافية في نفس المرجع، ص ص : 38 ـ 39.

29) نفسه ص : 147.

30) نفسه ص : 151.

الاستعارات والكنايات إبداعا لمشابهات ومجاورات جديدة، مادامت الاستعارات والكنايات مجرد تعبير «من نوع آخر» عن علاقات موجودة مسبقا، ولا يمكنها أن تبدع جديدا. وترتبط وجهة النظر هذه بتعلق الاستعارة والكناية باللغة فقط، دون النشاطات الأخرى الفكرية والعملية، بناء على أن «استعمال المجاز مخصوص بالألفاظ دون الأفعال كالقيام والقعود والصور والهيآت فلا ترد فيها المجازات بحال».[31] كما ترتبط عموما باعتبار المشابهات والمجاورات متعلقة بالكيانات في ذاتها، أي أن لهذه الكيانات خصائص تمتلكها باستقلال عن أية ذات تتعامل معها في التجربة : فالأشياء تتشابه وتتجاور موضوعيا تبعا لخصائصها الذاتية.[32] ولذلك فلا معنى، بالنسبة لصاحب هذه النظرة، لأن نتحدث عن الاستعارات والكنايات التي «تخلق المشابهات والمجاورات»، مادام ذلك يستتبع كون هذه الاستعارات والكنايات قادرة على تغيير طبيعة العالم الخارجي، مبدعة مشابهات ومجاورات لم تكن موجودة من قبل.[33] ولذلك أيضا اعتبرت الاستعارات تعابير «غير عادية» ونوقش مدى صدقها على أساس «صدق موضوعي مطلق». والنتيجة أن الاستعارة لا يمكنها أن تكون صادقة بكيفية مباشرة، وإذا أمكن ذلك، فإنما عن طريق غير مباشر، أي عن طريق مقابل «حقيقي» غير استعاري. إننا بصدد تصور ينطلق من أن الواقع يمكن وصفه عن طريق اللغة بكيفية واضحة وغير ملتبسة. فالواقع قابل للوصف بالمعنى «الحقيقي». أما الاستعمالات الأخرى للغة فهي عديمة المعنى لأنها لا تستجيب لهذا الشرط.[34] ومادامت الوظيفة الأولية للغة هي الوصف الدقيق «للواقع الموضوعي»، فإن الاستعمال الحقيقي للكلمات يجب أن يحدد بطرق موضوعية وقابلة للقياس، ودلالة الجمل يمكن أن تقوم كما لو أنها تتضمن في ذاتها قضايا منطقية بصدد خصائص الأشياء. فإذا اقتضت أجزاء مختلفة للجملة خصائص غير متلائمة، فإن القضية تكون غير منطقية وعديمة الدلالة. ومن ثمة فالجمل الاستعارية كاذبة أو غير منطقية.[35] إنها تخص الخطاب «البلاغي» وليس العلمي. إنها مائعة وغير ضرورية، ولا تصلح إلا لمقاصد السياسي أو الشاعر ولا تهم العالم الذي يحاول تقديم وصف موضوعي للواقع الفيزيائي.[36]

31) انظر : الطراز، ليحيى بن حمزة العلوي، ج : 1، ص ص : 88 ـ 89، وانظر الفصل الأول من هذا البحث.

32) انظر فيربروج (1977) ص : 366. وانظر نفس المرجع بصدد «الدور المركزي الذي يلعبه إدراك المشابهات في المعرفة البشرية».

33) انظر ليكوف وجونسون (1980) ص : 154.

34) انظر أورطوني (1979 أ) ص : 1.

35) انظر فيربروج (1977) ص : 366.

36) انظر أورطوني (1979 أ) ص : 2.

يمكننا أن نستنبط إذن أننا بصدد تصور ـ تمكن العودة به إلى أرسطو ـ يرى أن البنية مستقلة عن الملاحظ، وأن بنية الأشياء تتجلى مباشرة في صورتها الفيزيائية ـ «على السطح» ـ وأن العالم الطبيعي يمكن تصنيفه بواسطة هذه الخصائص الفيزيائية الظاهرة.[37] ومن ثمة يتضح أن الخلاف بين هذا التصور والتصور الذي نتبناه قائم على اختلاف أكثر عمقا بصدد تصور العلاقة بين اللغة والعالم. وإذا أمكن أن نعتبر التصور الذي حددنا بعض خصائصه الآن تصورا «غير بنائي» (nonconstructivist) بتعبير أورطوني (1979 أ)، فإن التصور الذي نتبناه تصور «بنائي» يرى أن المعرفة نتيجة بناء ذهني، وأن اللغة والإدراك والمعرفة أشياء تابعة لبعضها بشكل غير قابل للانفصام. وهو تصور يعطي دورا هاما للاستعارات سواء بالنسبة للغة أو بالنسبة للفكر، ويميل إلى إلغاء التمييز الصارم بين ما هو استعاري وما هو حقيقي. فبما أن المعنى، في هذا التصور، يبنى عوض أن يكتشف فإن معنى الاستعمالات غير الحقيقية للغة لا يعتبر مشكلة خاصة. إن استعمال اللغة نشاط إبداعي أساسا، مثلما هو الحال بالنسبة لفهمها، وإذا أمكن للمجاز أن يكون أحيانا أكثر إبداعية من لغة «الحقيقة»، فإن الفرق يبقى كميا وليس نوعيا.[38] وينتج عن هذا التصور بالنسبة لصدق التراكيب الدلالية اللغوية، أن هذه الأخيرة لا يمكنها أن تكون صادقة أو كاذبة «موضوعيا في العالم الواقعي»، فصدق ـ أو كذب ـ جمل مثل :

(27) الاجهاض جريمة

مرتبط بتصورات المتكلم أو «حاجات المستعمل» بتعبير جاكندوف (1983) : 102. ذلك أن «المعنى والصدق تابعان للملاحظ».[39]

إن للاستعارات والكنايات إذن القدرة على خلق واقع جديد. ويبدأ ذلك عندما نأخذ في فهم تجربتنا أو الإحالة عليها من خلال الاستعارة والكناية، وتصبح «واقعا عميقا» عندما نأخذ في الممارسة على ضوئها ومن خلالها. فالجديد من الاستعارات والكنايات، عندما يدخل النسق التصوري الذي تقوم عليه نشاطاتنا، يلحق تغيرا بهذا النسق وبالإدراكات والأفعال التي يؤطرها. فكثير من التغيرات الثقافية، إنما تنشأ عن تدخل تصورات استعارية وكنائية جديدة واختفاء أخرى قديمة. إن التصورات الاستعارية والكنائية لا تهم اللغة فقط، ولكنها تعتبر أدوات لبنية النسق التصوري والنشاطات اليومية التي ننجزها، والتغيرات التي

(37) فيربروج (1977) ص : 366.
(38) انظر أورطوني (1979 أ) ص ص : 1 ـ 2.
(39) جاكندوف (1985) ص : 28.

يدخلها إبداع الجديد من هذه التصورات، في النسق التصوري، تغير ما هو واقعي بالنسبة إلينا وتؤثر في الكيفية التي ندرك بها العالم.[40] ولا يمكن لهذا التصور أن يقوم إلا اعتمادا على أن العلاقات ـ المشابهات والمجاورات ـ الواردة بالنسبة للتصورات الاستعارية والكنائية، علاقات يتحدد إدراكها والتعامل معها تبعا للنسق التصوري. ومن ثمة تكون الاستعارات والكنايات تصورية في طبيعتها ـ كما أن المعنى عموما كذلك ـ ويكون الصدق تابعا دائما لنسق تصوري معين تحدد الاستعارة والكناية جانبا واسما فيه.

### 3.1 ـ في بعض خصائص المبادئ التصورية

يتضح إذن أن هناك مبادئ علاقية تصورية يقوم عليها اتساق جزء هام من النسق التصوري الذي يؤطر أنساقا فرعية معرفية وإدراكية. وأن هذه المبادئ التصورية تمثل أساسا يمكن أن نشتق منه مجموعة من المبادئ العلاقية الدلالية تهم الانساق الدلالية في اللغات الطبيعية. وقبل أن نحدد هذه المجموعة الأخيرة ـ في الفصل الموالي ـ يمكننا أولا أن نحدد أساسها التصوري من خلال حصر مجموعة من المبادئ التصورية التي تهم أنساق الدلائل عموما معينين بعض الخصائص التي يجب توفرها في هذه المبادئ حتى نفترض وجودها في النسق التصوري. وترتبط إمكانية هذا الافتراض بالبحث عن قيود طبيعية على المبادئ التصورية، وذلك باشتراط درجة معينة من الاطراد فيها لأن ذلك متعلق بالواقعية النفسية لهذه المبادئ : أي أنه يشترط في كل مبدأ تصوري انطباقات مطردة في أنساق مختلفة من الدلائل بما فيها الانساق اللغوية. وبذلك يمكن لقيد كهذا أن يقدم قاعدة ذات أساس نفسي لتعيين مجموعة من المبادئ وحصرها.[41]

وإذا كان من الممكن مبدئيا أن نميز بين علاقات اعتباطية وأخرى غير اعتباطية أي محفزة تصوريا ـ أو قائمة على مبدأ تصوري مطرد ـ فإننا كلما حددنا بما فيه الكفاية مجموعة من المبادئ التصورية، كلما تفادينا العلاقات الاعتباطية بين المبادئ والكيانات : أي إذا كان هناك مبدأ وارد فإنه ينطبق وتكون الكيانات المقصودة متعالقة بصورة مطردة، وإذا لم يكن هناك مبدأ مطرد فإن الكيانات تبقى غير متعالقة. وبذلك تكون المبادئ التصورية، من وجهة نظر نفسية، معبرة عن ميل المتكلمين إلى تعرف الترابطات بين بعض الكيانات، أو

(40) ليكوف وجونسون (1980) ص 145 ـ 146.

(41) انظر توريك (1981) ص : 17.

إقامة علاقات بين أشياء ذات طبيعة مختلفة، تمكنهم من الإحالة على شيء عن طريق شيء آخر مرتبط بالأول بشكل ملائم.(42)

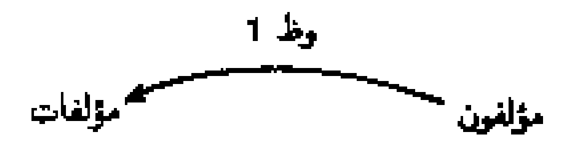
ومن الأمثلة التي يقدمها فوكونييه (1984) عن المبادئ المطردة التي يسميها «روابط مفتوحة» في مقابل المبادئ غير المطردة (أو «الروابط المغلقة»)، المبدأ الكنائي العام الذي يسميه مبدأ «تعيين»،(43) ويصوغه كالتالي :

**مبدأ التعيين**

إذا كان شيئان (بالمعنى الأعم) : أوب مرتبطين عن طريق وظيفة تداولية : وظ (ب= وظ (أ))، فإن وصف أيمكنه أن يصلح لتعيين ب الموافق لـ أ :




فهناك وظيفة (وظ 1) تربط بين المؤلفين ومؤلفاتهم :




وإذا أخذنا مثلا :

أ = الجاحظ

ب = وظ 1 (أ) = «مؤلفات الجاحظ»

فإن مبدأ التعيين يسمح لـ (28) بالدلالة على (29) :

(28) تجد الجاحظ على الرف الأيسر

(29) تجد مؤلفات الجاحظ على الرف الأيسر

أي أن وصف أيسمح بتعيين ب. ويسمي فوكونييه أ، في هذا المثال، مشغلا (للإحالة)، وب هدف (الإحالة)، ووظ رابطا، كما يبدو في مثل :




(42) فوكونييه (1984) ص : 15.

(43) نفسه ص ص : 15 ـ 16.

فمبدأ التعيين يشير إلى أن وصف المشغل يمكنه أن يعين الهدف، وذلك في وضع «ترابط ذريعي». وهذا يمكن من الإحالة على الهدف ب.

ففي المثال (28) المؤول استنادا إلى الرابط :

مؤلفون ——————← مؤلفات

هناك إحالة على مؤلفات معينة، وهو هدف إحالي يصبح سابقا (antécédent) ممكنا لضمائر أو لعناصر عائدية أخرى، كما نجد في مثل :

(30) تجد الخنساء على الرف الأيسر، إنه مجلد بجلد فاخر.

ويكون المشغل أ أيضا سابقا ممكنا :

(31) تجد الخنساء على الرف الأيسر، وسترى أنها تنظم بشكل ممتاز.

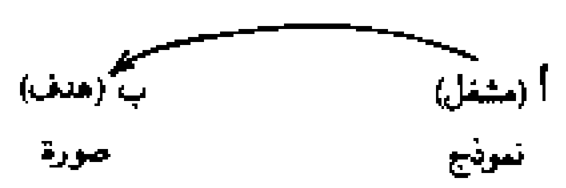
وهذا يعني أن المشغل (الخنساء المؤلفة)، والهدف (ديوان الخنساء مثلا)، يصلحان معا لأن يكونا سابقين للضمائر في بقية الخطاب.[44]

ويربط فوكونييه الأحكام المتعلقة بانفتاح بعض الروابط بقدرة المتكلمين على تعلم روابط جديدة وإقامتها عن طريق بناء «نماذج معرفية مؤمثلة» جديدة. ويقدر ما يصبح رابط ما مألوفا وعاما ونافعا بقدر ما ينحو نحو الانفتاح.

ومن الروابط الأخرى التي يوردها فوكونييه، والتي تعالق بين «فضاءات ذهنية»، وتعتبر مفتوحة باستمرار، روابط مثل التي تعالق بين الصورة والنموذج،[45] فتسمح لجملة مثل :

(32) هند تبتسم

أن تحيل سواء على هند نفسها (النموذج) أو على صورتها :



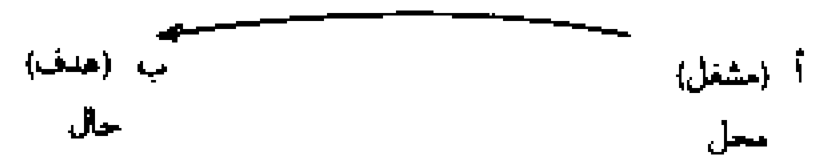

(44) نفسه ص ص : 17 ـ 19.

(45) نفسه ص ص : 23 ـ 24.

أو مثل التي تعالق بين المحل والحال، وتسمح لـ (33) بالإحالة على (34) :

(33) استقبلت المدينة زيدا.

(34) استقبل سكان المدينة زيدا.




لكن رغم ما يمكن استنباطه من ملاحظات ليكوف وجونسون (1980) وفوكونييه (1984) بصدد عمومية المبادئ التصورية وانطباقها في الأنساق المعرفية والإدراكية واللغوية على السواء، أو بصدد قدرتها الإنتاجية على خلق ترابطات جديدة باستمرار، أو بصدد نسقيتها، فإن المقاييس التي تعتمد في تحديد بعض الخصائص الأساسية للمبادئ التصورية، والتي تضمن لهذه المبادئ درجة معينة من الاطراد، وتسمح بافتراضها مبادئ مبنينة لجزء هام من النسق التصوري، لم تحظ باهتمام واضح وكاف لدى من تناولوا هذا الموضوع من الدلاليين. ويبدو أن ذلك راجع إلى أن الاتجاه نحو تحديد قيود عامة تهم القواعد والمبادئ، اتجاه حديث جدا في مجال الدلالة، بخلاف ما لوحظ - وما يلاحظ - في مجال القواعد الصواتية والتركيبية.

ويمكننا هنا أن نحدد أربعة مقاييس عامة تهم اطراد المبادئ المحددة للعلاقات التصورية على مستوى أنساق الدلائل عموماً (أو على مستوى النسق التصوري) :[46]

**1 - العمومية**

يجب أن تكون المبادئ التصورية عامة. وذلك بأن تكون قابلة للانطباق في أنساق مختلفة من الدلائل، وعلى مستويات مختلفة داخل هذه الأنساق.

ويوجب هذا المقياس ألا تكون المبادئ مصطنعة بالنسبة لنسق فرعي معين داخل النسق التصوري : فالمبدأ الذي ينطبق على مستويات متنوعة في ثقافات مختلفة، يكون أقرب إلى الكلية من غيره.

**2 - الإنتاجية**

يجب أن تكون المبادئ التصورية منتجة. ويكون المبدأ منتجا حين يمكن من إقامة ترابطات تصورية لم ينتظمها النسق من قبل.

46) وانظر نوريك (1981) ص : 30.

### 3 ـ النسقية

يجب أن يكون خرج المبادئ موافقاً لخصائص النسق، أي يجب أن تجد العناصر الناتجة عن انطباق المبادئ طريقها داخل «مخزون» العناصر التي ينتظمها النسق. وهذا يوصل في اللغات الطبيعية إلى معجمة العناصر الناتجة ودمجها في النسق اللغوي.

### 4 ـ صحة الاستنتاج

يجب أن تكون الترابطات الناتجة عن المبادئ موافقة لقواعد الاستنتاج الصحيح (Valid inference) فالترابط الذي يجعل من كيان تصوري ما، دليلاً على كيان تصوري آخر، يجب أن يكون ترابطاً استنتاجيا داخل النسق.

وهذا يعني أن قواعد الاستنتاج الصحيح هنا ليست مستقلة عن خصائص النسق التصوري : فنحن قادرون على استنتاج وجود النار من الدخان، وسقوط المطر من الأرض المبللة، ومرور حيوان معين من صورة آثاره على طريق رملي... وهكذا. كل هذه حالات للاستنتاج، وحياتنا اليومية مليئة بكثير من مثل هذه الأفعال الاستنتاجية. لكن هذه الترابطات لا يكون لها معنى بالنسبة إلينا إلا عندما تكون واردة في ثقافتنا ومنتظمة في أنساقنا التصورية.[47]

هذه المقاييس الأربعة، تحدد إذن بعض الخصائص الضرورية التي يجب أن تتوفر في المبادئ التصورية لتعتبر مطردة وتدمج في نسق العلاقات التصورية المطردة وبذلك، فالمبدأ التصوري المطرد هو كل مبدأ وصف العلاقة بين كيانين تصوريين داخل نسق معين، وامتلك الخصائص المذكورة.

ولقد سبق أن أشرنا إلى أن هذه المبادئ يمكن تقسيمها إلى مبادئ تصورية استعارية قائمة على المشابهة، وأخرى كنائية قائمة على المجاورة. فالمبدأ الذي يعالق بين «الكيان» (الشخص ذاته مثلا) وبين «النموذج» (صورة الشخص)، يعتبر استعاريا، لأن علاقة الكيان بنموذجه قائمة على المشابهة. في حين أن المبدأ الذي يعالق بين «الجزء» (الشراع مثلا) وبين «الكل» (السفينة) يعتبر كنائيا قائما على المجاورة. علما بأن المجاورة ـ باعتبارها أداة الكناية ـ تستلزم ترابطات فضائية أو سببية أو زمنية. في حين تستلزم المشابهة، وهي أهم أداة للاستعارة، ـ نظراً للصلة الوثيقة بين إسناد المشابهة وتأويل الاستعارات ـ «اشتراك الوحدات

(47) انظر ايكو (1976) ص : 17.

في بعض المسندات» أو «وجود مسندات بارزة مشتركة»، فتؤول الاستعارات عن طريق فحص فضاء السمات وانتقاء سمات «المستعار» التي يمكن أن تنطبق على «المستعار له».[48]

فنسق المبادئ الاستعارية يرصد العلاقات القائمة على المشابهة والخصائص المشتركة، ونسق المبادئ الكنائية يرصد العلاقات القائمة على المجاورة. ويتجلى النسقان في مجموعتين من المبادئ يمكن تصورهما وصياغتهما باعتبارهما قواعد يطبقها الأفراد، داخل نسق تصوري معين، أثناء عمليات تأويل الدلائل التي تهم العلاقات المذكورة.[49]

ويمكننا الآن أن نعرض لهذه المبادئ التصورية ـ التي تعتبر أساساً تتفرع عنه المبادئ العلاقية الدلالية التي نتناولها في الفصل الموالي ـ فنقسم مبادئ المشابهة التصورية إلى مجالين : مجال يهم العلاقات بين الكيانات ونماذجها، ومجال يهم العلاقات بين الحقول التصورية وعناصرها وسماتها، أما مبادئ المجاورة التصورية فنقسمها إلى خمسة مجالات تهم علاقات : السبب بالمسبب، والفعل بالمنفذ، والجزء بالكل، والوعاء بالمحتوى، والمالك بالملكية.

## 2 ـ المبادئ التصورية

### 1.2 ـ مبادئ المشابهة التصورية

#### 1.1.2 ـ علاقة الكيان بالنموذج

تتضمن البنية التصورية كيانات يمكنها أن تمثل كيانات أخرى. فنحن نتعرف على رسم خشبي صغير باعتباره نموذجاً لعمارة محسوسة، أو على صورة ما باعتبارها صورة شخص معين، إذا كانت هناك بعض الأشكال والأبعاد المشتركة بين الاثنين. فنقيم ترابطاً بين رسم ينتمي إلى مواضعة فنية من نوع معين، وبين شخص أو شيء أو حدث يتعلق بعالم من عوالم التجربة.

لكن إدراكنا هذا لبعض أنماط المشابهة، بين الكيانات وما يدل على تمثيلها من نماذج، يحدده تعرفنا علاقاتٍ قائمة بفضل تحويلات نسقية. وهي تحويلات تقيم ترابطاً بين إدراكاتنا لأشياء تشترك في مجموعة من السمات، ولكنها تتجلى في أوساط مختلفة.[50] ويسمي

48) انظر لورطوني (1979 ب) ص ص : 186 ـ 190. وانظر أيضاً بصدد علاقة الاستعارة بالمشابهة، والكناية بالمجاورة، أولمان (1962) ص ص 212 ـ 220، وجاكبسون (1963) ص ص : 61 ـ 67، وديبوا وآخرين (1982) ص ص : 106 ـ 120. ويعتبر ميلر (1979) أن «المشابهة تشكل [بالنسبة لفهم الاستعارة] دالة (function) نصية أساسية»، ص : 245.

49) انظر نوريك (1981) ص : 25. وانظر نفس المرجع بصدد ما يسميه نوريك مبادئ أيقونية وإشارية، ص ص : 28 ـ 29.

50) انظر جاكندوف (1978) ص : 210، ونوريك (1981) ص ص : 31 ـ 32.

جاكندوف (1978) هذه التحويلات «قواعد توافق». فالنماذج لا تدل وحدها، وبكيفية مجردة، عما تمثله من كيانات، بل ان أي نموذج لا يدل على تمثيل كيان آخر إلا إذا كان واحداً من مجموعة من النماذج المتعالقة نسقيا بكيانات أخرى، بواسطة مجموعة من قواعد التوافق. وهي قواعد تعبر عن علاقات وضعية (conventional) قائمة، وتجعل أي فرد له معرفة بقواعد التوافق هذه، قادراً على تحديد ما يدل النموذج على تمثيله. فقواعد الرسم التمثيلي التقليدي مثلا، تقدم توافقاً في خصائص مثل الشكل واللون والظلال... وتستغني قواعد التصوير بالأبيض والأسود عن اللون... وفي الفن المصري القديم نجد توافقا بين أحجام الصور، والمراكز الاجتماعية المختلفة... وباختصار فإن كل علاقة تمثيلية تمتلك ميزاتها الخاصة بها، والمتضمنة في قواعد توافقها.[51]

إن البنية التصورية يجب أن تحيل على أشياء قابلة للتعيين، ليس بفضل خصائصها الفيزيائية فقط، ولكن أيضا بفضل دلالتها على تمثيل كيان آخر. وإحدى الكيفيات الأساسية التي تلعب بها الكيانات هذا الدور الأخير ـ أي الدلالة على تمثيل كيان آخر ـ تقوم على مجموعة قواعد التوافق. بل إن هذه المنزلة التمثيلية تظل قائمة حتى في حالات «التوافقات الخاطئة أو الناقصة» :

(35) رسم زيد هندا، ذات العيون السوداء، بعيون زرقاء.

او حتى في الحالات التي لا يقابل النموذج فيها أي كيان واقعي :

(36) وضع زيد وحيد القرن في لوحته.

إن معرفة الوارد من قواعد التوافق، يجعل النماذج قادرة على حمل المعلومات. فبدون قواعد توافق، تتضمنها البنية المعرفية، لا يمكن أن تكون هذه الخاصية التمثيلية للكيانات نسقية. ولذلك يجب أن تتضمن هذه البنية إمكانية لوصف أنساق قواعد التوافق وتعلمها.[52]

يمكننا إذن أن نفترض انطباق هذه التحويلات النسقية (أو قواعد التوافق) لتحفيز علاقات بين كيانات يمكنها أن تختلف في الوسط وبعض الخصائص على السواء. وبذلك فعلاقات المشابهة، بهذا المعنى، ترتبط بانطباق تحويلات في الحالات التي نتعرف فيها كيانا

51) انظر جاكندوف (1978) ص : 211، وفوكونييه (1984) ص : 26.

52) انظر جاكندوف (1978) ص ص 212 ـ 213.

معينا (نموذجا) باعتباره دالا على تمثيل كيان آخر (كيان). ويمكننا أن نقدم صياغة أولى لمبدأ المشابهة الأول، كالتالي :

**مبدأ مشابهة 1**

تكون س نموذجا لـ ص إذا كانت س و ص متماثلتين عن طريق تحويل.

أما بالنسبة للعمليات التي يمكن أن تقوم بها التحويلات النسقية في إطار علاقات المشابهة التصورية، فنفترض تقييدها وحصرها في عمليات حذف تنطبق على سمة واحدة، باعتبار الحذف أكثر بساطة من العمليات الأخرى المتعلقة بالسمات.[53] فإعادة تنظيم السمات، وتعويض بعضها ببعض، أكثر تعقيداً من الحذف، لأنهما يستلزمان تشغيل سمتين أو أكثر عوض سمة واحدة.

كما أن الحذف من جهة أخرى، أبسط من الزيادة، لأنه يعمل فقط على السمات المتضمنة في دخله، بينما تتطلب الزيادة سمات أخرى خارجية.

اعتماداً إذن على فرضية تعتبر أن التحويلات النسقية (أو قواعد التوافق) لا تقوم إلا بعمليات الحذف، ولا تعمل إلا على سمة واحدة، يمكننا أن نعيد صياغة المبدأ السابق كالتالي :

**مبدأ مشابهة 1**

تكون س نموذجا لـ ص، إذا كانت س و ص تختلفان في سمة واحدة يتم حذفها عن طريق تحويل.

إن مبدأ المشابهة 1 يصف إذن نوع العلاقة الملاحظة بين النموذج والكيان. وهي علاقة يتطلب تأويلها تبعا لصياغة المبدأ المذكور، ترك بعض السمات التي لاتتلاءم مع بعضها، أو تعتبر عارضة بالنسبة للعلاقة. ويمكن أن نستنتج مما سبق أن مبدأ المشابهة 1 يستجيب لشرط العمومية، إذ يبدع الناس في كل الثقافات نماذج تدل على تمثيل جوانب متنوعة من تجربتهم

(53) انظر نوريك (1981) ص : 32، الذي يشير إلى أن مثل هذا القيد لا يستلزم بالضرورة كون النموذج لا يمكنه أن يرتبط بكيان يختلف عنه بأكثر من سمة واحدة، وذلك بالنظر إلى إمكان التطبيق المتكرر لهذه التحويلات لإنتاج ترابطات بين فئة من الأزواج : نموذج ـ كيان.

مع الواقع. فينطبق المبدأ 1 لإقامة توافقات بين نماذج وكيانات تنتمي إلى أنساق تصورية فرعية من كل الأنماط، كالنماذج العلمية المختلفة، والرموز المنطقية والرياضية الممثلة للكميات والعلاقات والقضايا، والأنساق الفنية، والطقوس الدينية، والاستعارات في اللغات الطبيعية.

وكلها توافقات تشير إلى الدور المركزي الذي يلعبه إدراك المشابهات في المعرفة البشرية،[54] وتدعو إلى «أن تتضمن البنية الدلالية نظرية شاملة للسيمياء، يمكن اعتبارها، بالإضافة إلى ذلك، وصفا سليما للكيفية التي يستعمل بها الناس التمثيلات الرمزية».[55]

وتتضح إنتاجية مبدأ المشابهة 1 كذلك، في الإبداع المستمر للنماذج في الأنساق المذكورة، بما فيها الأنساق الاستعارية المستجدة في اللغات الطبيعية.[56]

أما نسقية العلاقة القائمة على مبدأ المشابهة 1، فتتجلى في رواج النماذج واستقرار بعضها بالنسبة للأنساق العلمية والمنطقية والفنية... الخ. وفي الاستعارات المعجمة بالنسبة للأنساق اللغوية.

وواضح كذلك أن علاقة النموذج بالكيان تستجيب لشرط صحة الاستنتاج، إذ يمكننا دائما أن نستنتج الكيان من النموذج الذي يدل على تمثيله. أما بالنسبة للنماذج التي لاتقابلها كيانات في «العالم الواقعي»، فقد رأينا أن المسألة لا ترتبط بوجود «واقعي» للكيانات مستقل عن النسق التصوري، وإنما الترابطات (الاستنتاجية) لا تكتسب دلالتها (و «واقعيتها») إلا عندما تكون واردة في ثقافتنا، ومنتظمة في أنساقنا التصورية : «فوجود» الكيانات أو «عدم وجودها» تابع للكيفية التي ينظم بها الذهن التجربة.[57] لكن مبدأ المشابهة 1 لا يقبل الاستنتاج الثنائي، أي بينما يستلزم النموذج وجود الكيان، فإن الكيان لا يستلزم بالضرورة نموذجا له. فتكون العلاقة الاستنتاجية بين النموذج والكيان علاقة أحادية، كالتالي :

نموذج ⟵ كيان

54) انظر فريبرج (1977) ص : 366، ونوريك (1981) ص : 33.

55) جاكندوف (1978) ص : 215.

56) انظر أمثلة الاستعارات اللغوية في الفصل الموالي.

57) انظر الفاسي الفهري (1985)، 2 _ 198، وجاكندوف (1978) ص : 202.

### 2.1.2 ـ علاقة الكيان بالسمة

إذا افترضنا امكان تصنيف الكيانات في حقول تصورية، فإن أي كيان يمكن أن يعتبر دليلا على الحقل الذي هو عنصر من عناصره. وبما أن الحقل يمكن أن يفهم ماصدقيا، باعتبار مجموع العناصر المكونة له، أو مفهوميا، باعتبار مجموع السمات المخصصة له، فإن أي كيان يمكنه أن يشترك في بنيات تصورية متماثلة، سواء مع كل عناصر حقله، أو مع تركيب السمات المخصصة لهذا الحقل. فالبنيات التصورية التي تتعرف من خلالها حقلا معينا هي نفسها التي تجعلنا نتعرف كيانا ما، باعتباره عنصراً من عناصر هذا الحقل، أو التي تمكننا من تصنيف الكيانات داخل الحقل ككل. ولذلك يمكننا أن نميز، في هذا الإطار، بين ثلاث علاقات أساسية للمشابهة تهم الحقول وعناصرها وسماتها :

أ ـ علاقة الكيان بالحقل على مستوى الماصدق : أي باعتبار الحقل مجموع الكيانات بما فيها الكيان المذكور، كعلاقة القلم بكل الأقلام الأخرى.

ب ـ علاقة الكيان بالحقل على مستوى المفهوم : أي باعتبار الحقل مجموع السمات التي تخصصه، كعلاقة القلم بمجموع السمات المخصصة للأقلام.

ج ـ علاقة الكيان بأي كيان مفرد آخر داخل نفس الحقل، كعلاقة القلم بأي قلم آخر.

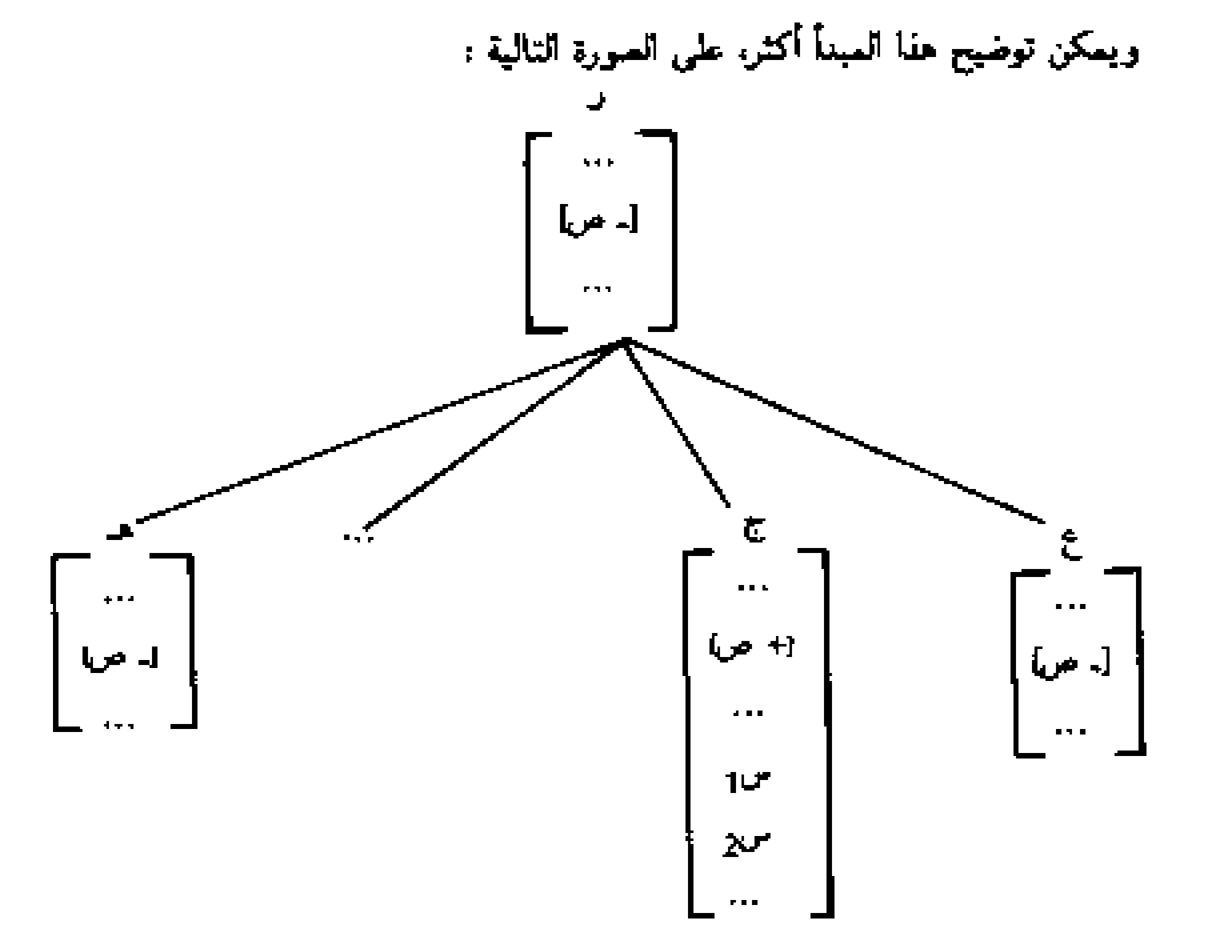
والعلاقة التي تهمنا هنا، هي العلاقة الثانية (ب)، التي يمكن أن نشتق منها علاقة فرعية تربط بين الكيان وسمة واحدة (أو مركبة) مخصصة للحقل الذي ينتظم هذا الكيان، وبذلك يكون الأمر متعلقا بسمة واحدة (أو مركبة) تلعب دورا أساسيا في تمييز الحقل المعتبر، من أي حقل (مستعل) يتضمنه، أو من أي حقل آخر لا يتلاءم معه ويتضمنه حقل من الحقول المستعلية على الحقل المعتبر[58] ويمكننا أن نصوغ هذه العلاقة في مبدأ مشابهة، كالتالي :

#### مبدأ مشابهة 2

تكون س دالة على ص، إذا كانت س عنصراً في الحقل ج المتضمن في الحقل د، وكانت ص سمة في ج، تميزه من د، أو من أي حقل آخر غير متلائم مع ج ومتضمن في د.

58) وانظر نوريك (1981) ص : 37.

ويمكن توضيح هذا المبدأ أكثر، على الصورة التالية :



إن مبدأ المشابهة 2 يعبر إذن عن العلاقات التي نتعرفها بين عنصر خاص في حقل معين، وبين سمة من سماته البارزة. فهو الذي يعالق مثلا بين القنفذ وبين سمة مثل [شائك]، لأن إحدى السمات البارزة المميزة للقنافذ، من أية مجموعة أخرى من الحيوانات داخل الحقل العام للقواضم، أنها «قواضم شائكة». ومن الأمثلة الدالة على معجمة سمة [شائك] باعتبارها سمة بارزة مميزة، في القراءة المعجمية للقنفذ في اللغة العربية، المثل القائل :

(37) ليس في القنافذ أملس

فالمبدأ 2 ينطبق إذن في هذه الحالات ومثيلاتها، كأن نستعمل كلمة مثل «ثعلب» أو «جبل» بصدد كيان معين، بقصد أن نسند إليه سمات مثل [ماكر] أو [ضخم] على التوالي. ويجب ألا يدعو كون المكر يمثل خاصية مرتبطة بالثعالب على أساس معايير ثقافية، بينما تعتبر الضخامة جزءا من أي تعريف للجبال، إلى اللبس. وذلك لأننا رأينا سابقا أن العبرة ليست بالخصائص «الواقعية» للأشياء، ولكن بخصائصها التصورية. إذ ليست أشياء «العالم الواقعي» هي الحاسمة في تحديد العلاقات المحفزة بين الدلائل، بل النماذج الإدراكية والمعرفية كما ينتظمها النسق التصوري.

إن عمومية مبدأ المشابهة 2، وإنتاجيته، تظهران إذن في كوننا قادرين باستمرار، وضمن أنساق تصورية فرعية مختلفة من بينها نسق اللغة الطبيعية، على أن نربط خصائص معينة بكيانات معينة، وذلك عن طريق إسناد عناصر تمتلك هذه الخصائص باعتبارها سمات بارزة مميزة، إلى الكيانات المذكورة.

وينسحب هذا على ميلنا إلى تشخيص محمولات عامة مثل : الشجاعة والجمال والنبوغ الرياضي والنحوي... الخ، في أشخاص أو حيوانات أو كيانات خاصة مثل : الأسد والقمر وإينشتين وسيبويه، على التوالي.

وكلها أمثلة تبين من جهة أخرى، نسقية مبدأ المشابهة 2، والتي تتجلى، بالنسبة لأنساق اللغات الطبيعية، في معجمة استعارات قائمة على هذا المبدأ.

كما يستجيب المبدأ 2 كذلك لمقياس صحة الاستنتاج، إذ أن أي كيان يمكنه أن يحل (استنتاجيا) على سماته الخاصة التي تميزه عن الكيانات الأخرى.

فوجود القنافذ مثلا يعني وجود حيوانات شائكة. لكن هذا المبدأ، مثله في ذلك مثل مبدأ المشابهة 1، لا يقبل الاستنتاج الثنائي، إذ لا يمكننا أن نستنتج بالضرورة وجود القنافذ انطلاقا من وجود كيانات شائكة. وبذلك تكون العلاقة الاستنتاجية هنا أيضا، أحادية الاتجاه :

كيان ⟵——— سمة

## 2.2 ـ مبادئ المجاورة التصورية

سبق أن أشرنا إلى أن هناك علاقات تصورية تلعب دورا رئيسيا في بنية النسق التصوري، تقوم على المجاورة. وحددنا علاقات المجاورة بناء على اعتبارات إدراكية وتأويلية بالدرجة الأولى، وثيقة الصلة بقواعد الاستنتاج. إذ يجب أن تعكس مبادئ المجاورة القواعد العامة للاستنتاج الصحيح، باعتبار هذا الأخير «المصدر الأقصى للربط عن طريق المجاورة في مجال الإدراك والتأويل».[59]

ونحاول هنا أن نخصص بعض المبادئ المحددة لعلاقات المجاورة، والتي تمتلك نوعا من الاطراد يسمح بإدماجها في النسق التصوري.

(59) نفسه ص : 47.

### 1.2.2 ـ علاقة السبب بالمسبب

قد يكون المبدأ الذي يعالق بين السبب والمسبب أهم مبدأ تصوري قائم على المجاورة. فالسببية «من التصورات التي يستعملها الناس باستمرار لتنظيم واقعهم الفيزيائي والثقافي».[60] إننا نستنتج بكيفية مطردة الأسباب من المسببات، والمسببات من الأسباب. فنستنتج إمكان نزول المطر، من السحب السوداء، ونستنتج وجود النار، من تصاعد الدخان... الخ.

ونظرا لشمولية علاقة السبب بالمسبب، قد نجد بعض الصعوبة في التمييز بين هذه العلاقة، وبعض العلاقات الأخرى الوثيقة الصلة بها. ونجد بالفعل أن بعض من تناولوا الموضوع يصوغون علاقة السبب بالمسبب بكيفية عامة تندرج فيها علاقات مثل : منتج ـ منتوج (مؤلف ـ كتاب)، أداة ـ منتوج (آلة تصوير ـ صورة)... الخ.[61]

ورغم أنه يمكن أن نعتبر هذا الفهم مشروعاً، إذا نحن تصورناه على مستوى معين من التجريد موافق للميل النفسي لدى المتكلمين إلى ضم بعض العمليات والعلاقات إلى بعضها وقياس بعضها على بعض ـ فيكون المنتج لشيء ما، بمثابة سبب في وجود هذا الشيء، وتكون الطريقة أو الأداة المستلزمة في إنتاج شيء، بمثابة سبب، ولو غير مباشر، في وجود هذا الشيء ـ فإننا نحتاج مع ذلك إلى تخصيص علاقة السببية لرصد ترابطات متعلقة بحالات خاصة مثل استعمال المؤلف للإحالة على الكتاب، التي يصعب أن نورد بصددها علاقة السبب بالمسبب في صيغتها العامة. وهذا يرتبط بحاجتنا، في وصف العلاقات الدلالية في اللغات الطبيعية، إلى قواعد تنطبق على طبقات (أو حقول) خاصة من الوحدات المعجمية، أو على كل الوحدات التي تميزها سمة (أو مجموعة سمات) معينة. ولذلك فإن صياغة مثل هذه القواعد يتطلب إقامة تمييزات دقيقة نسبياً، بالنسبة للمبادئ التي تقوم عليها العلاقات المحفزة. فالقاعدة التي تصف مثلا الترابط بين اسم يحيل على شخص يشتغل في صنع شيء معين، وبين اسم يحيل على الشيء المصنوع نفسه، يجب أن تقيد بكيفية تحدد انطباقها فقط على الوحدات المتضمنة لسمة مثل [إنسان] أو [حي] بالنسبة للمنتج. أم المبدأ العام الذي يعالق بين السبب والمسبب فلا يحتاج إلى ذلك، ويجب ألا يقيد بهذه الكيفية.

60) ليكوف وجونسون (1980) ص : 69.
61) انظر نوريك (1981) ص : 41.

يبدو أن المناسب إذن أن نعالج مبادئ المجاورة المماثلة للمبدأ الذي يصف العلاقة بين المنتج والمنتوج، بكيفية منفصلة عن المبدأ السببي العام، وإن كانت في النهاية متعالقة معه.

ويمكننا أن نصوغ مبدأ المجاورة الذي يعالق بين السبب والمسبب بصفة عامة كالتالي :(62)

**مبدأ مجاورة 1**

تحيل س على ص، إذا كانت س تتصور سببا لـ ص.

إن بعض ما أسلفناه، يسمح لنا بأن نستنتج مدى عمومية هذا المبدأ، وعمله داخل أنساق تصورية فرعية متنوعة. فهو يحدد علاقات كالتي تجمع بين تصوري النار والحرارة، بين التعلم والمعرفة، بين القتل والموت، بين افتراض الجاذبية وملاحظة سقوط الأشياء... الخ، ويقيم، على مستوى الأنساق الدلالية للغات الطبيعية علاقات من بينها العلاقات بين التأويلات السياقية لوحدات متعددة الدلالة، مثل : «مفاجأة»، التي قد تعني «الحالة الذهنية» باعتبارها مسببا، أو الفعل (أو الشيء) المتسبب فيها.. الخ.

إن أمثلة كهذه تبين كذلك نسقية المبدأ وإنتاجيته، فـالنسق التصوري متحفز باستمرار لاكتشاف الأسباب [...] ومختلف الأجهزة المعجمية والصرفية [...] التي تقدمها (اللغة) للإحالة على العلاقات السببية [...] ليست إلا مؤشرات سطحية للنواة التصورية التي يقوم عليها فهمنا للعلاقات السببية.(63)

كما أن الأمثلة السابقة توضح أيضا استجابة مبدأ المجاورة 1 لشرط صحة الاستنتاج، وهو استنتاج ثنائي : من السبب إلى المسبب، ومن المسبب إلى السبب. وتعتبر إمكانية الاستنتاج الثنائي هذه، خاصية تميز علاقات المجاورة التصورية عموماً كما سنرى، من خصائص علاقات المشابهة السابقة. ويمكن اعتبارها خاصية مميزة بين مبادئ النسقين المختلفين. وبذلك تكون علاقة الاستنتاج الثنائي التي يقوم عليها مبدأ المجاورة 1 كالتالي :

سبب ◄━━━━━━━━► مسبب

62) يشير فعل «الإحالة»، في صياغة مبادئ المجاورة، إلى ما يميز هذه المبادئ عن مبادئ المشابهة. وقد أوضحنا ذلك في الفقرة 2.6 من القسم 6. أما عبارة : «تتصور»، فتشير إلى ما أسلفناه بصدد الطبيعة التصورية للعلاقات التي تقوم عليها المبادئ. ولم نحتج إلى ذلك في صياغة مبادئ المشابهة، فما دامت هذه الأخيرة تصاغ اعتمادا على السمات والحقول، فإنها تهم طبعا التصورات عوض الأشياء «كما هي». وانظر نوريك (1981) ص : 42.

63) ميلر وجونسون (1976) ص : 472.

### 2.2.2 ـ علاقة المنتج بالمنتوج

وهو مبدأ يقيم علاقة إحالية تصورية بين المنتوجات ومنتجيها. وقد أشرنا سابقا إلى إمكانية إدراج هذا المبدأ في المبدأ السببي العام، ولكننا نحتفظ بالتمييز بينهما لاجرائيته في النظرية الدلالية التي نتناول مبادئها في الفصل الموالي، على أساس المبادئ التصورية التي نحن بصدد بعض خصائصها التي تهمنا مباشرة.

نعتبر إذن أن هذا المبدأ مشتق من المبدأ السببي العام، ونصوغه كالتالي :

**مبدأ مجاورة 1 أ**

تحيل س على ص، إذا كانت س تتصور منتوجا لـ ص.

وهو مبدأ يرصد علاقات كالتي نقيمها بين الكتاب ومؤلفه، بين اللوحة والرسام، بين الخمر وصانعها... الخ. وتتجلى نسقية هذا المبدأ مثلا، بالنسبة للغات الطبيعية، في العلاقات الصرفية ـ الدلالية المعجمة بين عناصر أزواج مثل : كاتب ـ كتاب، رواية ـ روائي، خبز ـ خباز، نسيج ـ نساج... الخ. وهي أمثلة تبين كذلك صحة الاستنتاج الثنائي في العلاقة التي يقوم عليها مبدأ المجاورة 1 أ :

منتج <========> منتوج

### 3.2.2 ـ علاقة المصدر الطبيعي بالنتاج الطبيعي

هناك مبدأ ثان له علاقة بالمبدأ السببي العام، يعالق بين أي نتاج طبيعي ومصدره الطبيعي. والمقصود بالنتاج الطبيعي، كل ما يصدر عن النبات والحيوان والكائنات عموماً من أشياء، كصدور الثمار عن النبات، أو بعض المواد عن الحيوان... الخ. وكما أن المنتوج يمكن أن يحيل على منتجه، فإن هذه النتاجات يمكنها أن تحيل على مصادرها الطبيعية. فنكون بصدد علاقة نفترض قيامها على مبدأ المجاورة 1 ب التالي :

**مبدأ مجاورة 1 ب**

تحيل س على ص، إذا كانت س تتصور نتاجا طبيعيا لـ ص.

وهو مبدأ يعالق بين الولد والوالد، بين البيضة والدجاجة، بين التمر والنخلة، بين العنب والكروم... الخ.

وتتجلى نسقية هذا المبدأ مثلا، على مستوى الوحدات المعجمية في اللغات الطبيعية، في حالة الوحدات الملتبسة دلاليا، والتي تدل في نفس الوقت على النتاج الطبيعي ومصدره

الطبيعي،[64] مثل : طماطم «للثمرة»، و «للنبات»، والغنم «للحم» و «للحيوان»، والزيتون «للثمار» و «للشجر»... الخ.

وهي أمثلة يمكن أن نستنبط منها استجابة العلاقة لصحة الاستنتاج الثنائي :

نتاج طبيعي ⟸⟹ مصدر طبيعي

### 4.2.2 ـ علاقة الأداة بالمنتوج

رأينا بصدد مبدأ المجاورة 1 أ، أن المنتوج يمكنه أن يحيل على منتجه، ونرى هنا إمكانية إحالته على الأداة التي يستلزمها إنتاجه بكيفية رئيسية. فالعلاقة الإحالية التي تربط بين الصورة وآلة التصوير، بين الخمر وآلة تصفيته، تتطلب افتراض مبدأ مجاورة نصوغه كالتالي :

**مبدأ مجاورة 1 ج**

تحيل س على ص، إذ كانت س تتصور منتوجاً، و ص أداة يستلزمها بكيفية رئيسية إنتاج س.

إن الكيانات، مثلما تحيل على منتجيها من البشر، يمكنها أيضا أن تحيل على الأدوات (أو الآلات) التي يستلزمها إنتاجها. فكما يوحي النسيج بالنساج، يوحي أيضا بالنول... الخ. وعموما فإن مجال انطباق مبدأ المجاورة 1 ج مجال واسع، إذ بالإضافة إلى انطباقه على العلاقات بين المنتوجات المصنعة وآلات إنتاجها، ينطبق على العلاقات بين الإنتاجات الفنية، وما يعتمده الفنانون من أدوات، وعلى العلاقات بين الإبداعات والنظريات العلمية، والفرضيات والمسلمات والإجراءات الضرورية لبلورتها.

وتتجلى نسقية هذا المبدأ مثلا، بالنسبة لصرف اللغات الطبيعية، في معجمة بعض التعالقات الصرفية بين أسماء الأشياء وأسماء الآلات المستعملة في إنتاجها، كعلاقة الطاحونة بالطحين... الخ.

وتستجيب العلاقة بين الأداة والمنتوج، مثل سابقاتها من علاقات المجاورة، لشرط صحة الاستنتاج الثنائي :

منتوج ⟸⟹ أداة

64) وانظر توريك (1961) ص ص : 46 ـ 47.

**5.2.2 ـ علاقة الموضوع بالفعل**

يدخل هذا المبدأ، إلى جانب مبادئ أخرى تالية، في مجموعة أخرى من العلاقات التصورية تهم علاقات المجاورة القائمة بين الأفعال (acts) وموضوعاتها (objects) ومنفذيها (agents) والأدوات الرئيسية المستخدمة في إنجازها. والمبدأ الذي نحن بصدده يهم العلاقة بين الفعل وموضوع إنجاز هذا الفعل.

فإذا كان مبدأ المجاورة 1 أ سابقا يعالق مثلا بين «الكاتب» باعتباره منتجا، و«الكتاب» باعتباره منتوجاً، فإن مبدأ المجاورة 2 يعالق بين «الكتابة» باعتبارها فعلا، و «الكتاب» باعتباره موضوعا متميزا يتخذ لإنجاز الفعل. وتمكن صياغة هذا المبدأ كالتالي :

**مبدأ مجاورة 2**

تحيل س على ص، إذا كانت س تتصور فعلا، و ص موضوعا لإنجاز س.

إن هذا المبدأ ينطبق لإقامة علاقات بين ما تصوره فعلاً، وما تصوره موضوعا لإنجاز الفعل، وهي علاقات استنتاجية ثنائية، إذ مثلما يحيل فعل الشرب على الشراب (أو المشروب)، ويحيل فعل الأكل على المواد الغذائية، فإن العكس صحيح كذلك.(65)

وتظهر نسقية مبدأ المجاورة 2 مثلا، في معجمة اللغات الطبيعية لمثل هذه العلاقات، فنجد وحدات ملتبسة الدلالة، يمكنها أن تدل على الفعل أو على موضوع إنجازه، مثل : «أكل» لفعل الأكل أو للمواد الغذائية، و «رسم» لفعل الرسم وللمرسوم، و «بناء» لفعل البناء وللمبني... الخ.

وبناء على ذلك تكون العلاقة التي يقيمها مبدأ المجاورة 2 علاقة استنتاج ثنائي :

فعل ⟸=====⟹ موضوع

**6.2.2 ـ علاقة الأداة بالفعل**

مثلما يمكن أن تقوم الأفعال مقام طبقة الكيانات التي تتخذ موضوعات لإنجازها، يمكن للأفعال كذلك أن تقوم مقام الكيانات التي تتخذ أدوات لإنجازها، كفعل الطرق بالنسبة لأداته المطرقة، أو فعل القص بالنسبة لأداته المقص... الخ.

وواضح أن هذا النوع من علاقات المجاورة يتميز عن العلاقات التي يعبر عنها مبدأ المجاورة 1 ج سابقا، والرابطة بين الأداة والمنتوج، كعلاقة الطاحونة (الأداة) بالطحين (المنتوج).

(65) نفسه ص ص : 48 ـ 49.

فالعلاقة الواردة بالنسبة لمبدأ المجاورة 2 أ التي نحن بصدده، هي الرابطة، في المثال الأخير، بين الطاحونة (الأداة) وفعل الطحن نفسه. ويمكننا أن نصوغ هذا المبدأ كالتالي :

**مبدأ مجاورة 2 أ**

تحيل س على ص، إذا كانت س تتصور فعلاً، و ص أداة لإنجاز س.

وتنطبق العلاقات التي يعبر عنها هذا المبدأ في مجالات متنوعة داخل النسق التصوري الذي يحتاج باستمرار إلى إقامة ترابطات تصورية بين الأفعال وأدوات إنجازها. ولذلك يمكننا أن نستعمل أدوات مثل الحبال والأقلام والكؤوس والسكاكين والفرضيات، للإحالة على أفعال الربط والكتابة والشرب والقطع والتنظير على التوالي.

وتتجلى إنتاجية مبدأ المجاورة 2 أ، ونسقيته في تعابير مثل :

(38) كان زيد يناضل **بقلمه**

(39) **السيف** أصدق أنباء من الكتب

حيث يحيل القلم والسيف، باعتبارهما أداتين، على فعلي الكتابة والقتال. كما تظهر نسقية المبدأ المذكور في معجمة التعالقات الصرفية بين الأفعال وما يستلزمه إنجازها من أدوات، مثل : عاين ـ عين، ساف ـ سيف، رأس ـ رأس، فتح ـ مفتاح... الخ.

وكلها أمثلة تشير كذلك إلى صحة الاستنتاج الثنائي[66] في العلاقة الرابطة بين الأداة والفعل :

فعل ←--------→ أداة

**7.2.2 ـ علاقة المنفذ بالفعل**

وهو مبدأ ينطبق كلما أمكن أن نحيل بفعل معين على الكيان المسؤول (تصوريا) عن تنفيذ هذا الفعل. وتمكن صياغته كالتالي :

**مبدأ مجاورة 2 ب**

تحيل س على ص، إذا كانت س تتصور فعلاً، و ص منفذا لـ س.

ويبدو أن قيام العلاقة التي يعبر عنها هذا المبدأ، على مستوى النسق التصوري عموماً، يكاد لا يحتاج إلى استدلال، فنحن نربط باستمرار أسماء المنفذين بما يمارسونه من أفعال : فالملاكم من يمارس الملاكمة، والطباخ من يمارس الطبخ، والكاتب من يمارس الكتابة، والمنظر من يمارس التنظير... الخ.

(66) من الأمثلة التي يوردها نوربك (1981) ص : 51، على صحة الاستنتاج في هذا السياق، أن يكتشف عالم الآثار أداة لفعل شيء معين، في تنقيباته بصدد حضارة ما، فيسند إلى أهل هذه الحضارة الأفعال التي يستلزم إنجازها وجود تلك الأداة

وتتضح نسقية هذه العلاقات التصورية أكثر في الترابطات الدلالية ـ الصرفية في معاجم اللغات الطبيعية، حيث نجد أزواجا من الترابطات المعجمية بين المنفذين والأفعال، مثل : تسابق ـ متسابق، درس ـ مدرس، نهض ـ ناهض، ضرب ـ ضارب... الخ.

وهي أمثلة تستنبط منها كذلك صحة الاستنتاج الثنائي في العلاقة التي يعبر عنها مبدأ المجاورة 2 ب :

فعل ⟵-------⟶ منفذ

**8.2.2 ـ علاقة المنفذ بالأداة**

ويتعلق الأمر بالعلاقة بين المنفذ وبين الأداة المتميزة التي يستخدمها المنفذ في إنجاز الفعل، كعلاقة المحارب بالسلاح، وعلاقة الكاتب بالقلم، والمسافر بوسيلة السفر... الخ. وهي علاقة تقوم على مبدأ مجاورة 2 ج نصوغه كالتالي :

**مبدأ مجاورة 2 ج**

تحيل س على ص، إذا كانت س تتصور منفذا لـ ف، و ص أداة س في تنفيذ ف.

بالإضافة إلى عمومية انطباق هذا المبدأ لإنتاج علاقات تصورية من النوع المذكور، ضمن أنساق تصورية فرعية مختلفة، فإن نسقيته تظهر كذلك في معجمة اللغات الطبيعية لبعض التعالقات الدلالية ـ الصرفية بين الوحدات الدالة على منفذي أفعال معينة، والوحدات الدالة على أدوات تنفيذ هذه الأفعال، مثل : سياف ـ سيف، راقن ـ راقنة، قاص ـ مقص... الخ.

كما تتجلى إنتاجية مبدأ المجاورة 2 ج في تعابير نحيل فيها بالأدوات على المنفذين، مثل :

(40) تَدَخَّل الكمان في المقطع الأخير من الأغنية.

(41) كان عمرو قلما جادا.

حيث يحيل الكمان على «عازف الكمان»، ويحيل القلم على «الكاتب»، وهي أمثلة تشير، بالإضافة إلى ماسبق، إلى صحة الاستنتاج الثنائي[67] في العلاقة التي يعبر عنها مبدأ المجاورة 2 ج :

منفذ ⟵-------⟶ أداة

67) وانظر نوريك (1981) ص ص : 52 ـ 53.

### 9.2.2 ـ علاقة الجزء بالكل

يتعلق هنا المبدأ بنوع آخر من علاقات المجاورة، تربط بين الجزء والكل كعلاقة الشراع بالسفينة، والنصل بالرمح، والعضو بالجسد ككل... الخ. وهي علاقات منبثقة ـ يقول ليكوف وجونسون (1980) ـ عن تجاربنا مع الكيفية التي ترتبط بها الأجزاء عموما بالكل، في نسقنا التصوري.[68] فنستنتج الكل من الجزء، والجزء من الكل على أساس تجربتنا التصورية مع تجاورهما.

وهو استنتاج قد يبلغ من الاطراد حدا يمكن أن يكون معه هنا «الإجراء المتمثل في تسمية الكل عن طريق جزء من أجزائه [...] من الكليات اللغوية».[69]

وتمكن صياغة مبدأ المجاورة 3 الذي تقوم عليه مثل هذه العلاقات، كالتالي :

**مبدأ مجاورة 3 :**

تحيل س على ص، إذا كانت س تتصور جزءاً من ص.

وما دامت العلاقة التي يعبر عنها هذا المبدأ، تجعل الكلمة محيلة على كيانين مختلفين لكنهما متجاورين، كإحالة الشراع على «الشراع» وحده أو على «السفينة» كلها، فإن مبدأ المجاورة 3، يعتبر ـ كسابقيه ـ منتجا للتعدد الدلالي، كما تعتبر العلاقة التي يعبر عنها، علاقة استنتاج ثنائي :

كل ⟵------⟶ جزء

ومثلما نجد العلاقة بين الجزء والكل تربط بين كيانات كالتي ذكرناها، فإننا نجدها أيضا تنطبق في الحالات التي نعبر فيها عن أفعال أو عمليات مركبة ببعض الأجزاء الرئيسية فيها. ولذلك نقترض مبدأ فرعيا مشتقا من مبدأ المجاورة 3، يعالق بين الأفعال المركبة، والأفعال البسيطة التي تعتبر أجزاء من الأولى :

### 10.2.2 ـ علاقة الفعل البسيط بالفعل المركب

وهو مبدأ يعالق إذن بين فعل (أو عملية) مركب، وفعل بسيط يعتبر رئيسيا بالنسبة لإنجاز الفعل الأول. ففعل الطبخ مثلاً، لا ينحصر في «الطبخ» بمعناه البسيط، أي «الإنضاج بمرق ونحوه» (**المعجم الوسيط** : II ص : 555)، ولكنه مركب من أفعال أخرى كالغسل والقطع فإيقاد النار وملء الأواني وإعداد المواد... الخ. ولكن بما أن فعل الطبخ بمعناه

68) ليكوف وجونسون (1980) ص : 40.

69) الفاتس وآخرون (1980) ص : 188.

البسيط يعتبر أساساً للفئة المذكورة من الأفعال، فإنه يستعمل للإحالة عليها. وتصدق نفس الملاحظات على الأفعال الأخرى، مثل أكل، واغتسل، وخاط... الخ.

فمبدأ المجاورة 3 أ يعالق بين فعل الخياطة في معناه البسيط، باعتباره فعلا رئيسيا، وبين نفس الفعل في معناه المركب من فئة أفعال كالقياس والقطع والخياطة... الخ، تنتهي بإنتاج اللباس باعتباره عملية كلية.

يمكننا إذن أن نعتبر الأفعال الجزئية والكلية محيلة على بعضها البعض بموجب مبدأ المجاورة 3 أ التالي :

**مبدأ مجاورة 3 أ**

تحيل س على ص، إذا كانت س تتصور فعلا مركباً، و ص فعلا بسيطاً رئيسيا في إنجاز س.

وهو مبدأ ينطبق، كما رأينا، في مجالات مختلفة،[70] من بينها الأنساق الدلالية في اللغات الطبيعية. ويتجلى ذلك في معجمة علاقات التعدد الدلالي بين القراءات البسيطة والمركبة للأفعال، والمتعلقة بنسقية انطباق المبدأ المذكور الذي تظهر إنتاجيته كلما أسندنا إلى عملية جديدة اسم فعل رئيسي من الأفعال التي تحقق إنجازها.

وبناء على ما سبق كذلك، تكون العلاقة التي يعبر عنها مبدأ المجاورة 3 أ، علاقة استنتاج ثنائي :

فعل مركب ⟵⟶ فعل بسيط

**11.2.2 ـ علاقة الوعاء بالمحتوى**

هناك فئة أخرى من المبادئ التصورية، تقوم على علاقة المجاورة بين الوعاء والمحتوى. إذ نحتاج إلى مبدأ يتنبأ بكون كأس الشاي يمكن أن يحيل على الشاي، وزجاجة الخمر يمكن أن تحيل على الخمر... الخ، حتى لو كانت هذه الأوعية أحياناً فارغة من محتوياتها. فنحن نستعمل زجاجة اللتر من الخمر دليلاً على الخمر أو دليلاً على المقدار ( : «لتر واحد»). وفي الحالتين فإن الوعاء يقوم مقام المحتوى، مرة باعتباره مادة فيزيائية، ومرة باعتباره كمية معينة. وتمكن صياغة مبدأ المجاورة 4 المسؤول عن إقامة مثل هذه العلاقات بين الوعاء والمحتوى كالتالي :

70) من الأمثلة التي يوردها نوربك (1981) بصدد انطباق هذا المبدأ في مجالات الإدراك، مثال الأطفال الذين يتصورون إدارة المقود باليدين فعلا رئيسيا في عملية السياقة، ولذلك فهم لا يطلبون إلا مقوداً صغيرا «لإنجاز» فعل السياقة ككل. ص : 55.

**مبدأ مجاورة 4**

تحيل س على ص، إذا كانت س تتصور وعاء لـ ص.

وتتجلى إنتاجية هذا المبدأ ونسقيته في أنساق تصورية فرعية مختلفة، منها نسق اللغة الطبيعية حيث ينطبق المبدأ المذكور في تأويلنا لجمل مثل : (42 أ) و (43 أ) بمعنى (42 ب) و (43 ب) على التوالي :

(42 أ ) فاض النهر

(42 ب) فاض ماء النهر

(43 أ ) شربت الكأس

(43 ب) شربت محتوى الكأس

فجمل مثل (42 أ) و (43 أ) تعتبر شاذة في تأويلها «الحقيقي»، ما دام الصلب لا يفيض ولا يشرب، ولذلك نحتاج إلى مبدأ مثل مبدأ المجاورة 4 للتنبؤ بتأويلها.

كما تظهر نسقية المبدأ أيضا في معجمة قراءة بعض التعابير المجازية المسكوكة مثل :

(44) حوته كتخنز شواري

بمعنى :

(45) حوته كتخنز الحوت لا خر (في الشواري)

والتي يمكن أن تقابلها في لغات أخرى كالإنجليزية، تعابير مثل :

One bad apple spoils the barrel (46)

وفي معجمة علاقة التعدد الدلالي بين قراءات وحدات مثل : ملعقة، كأس، زجاجة... الخ، التي يمكنها أن تعني الوعاء نفسه، أو المحتوى في صورة مقدار كمي.[71] وكلها أمثلة تشير كذلك إلى أن العلاقة التي يعبر عنها مبدأ المجاورة 4 علاقة استنتاج ثنائي :

وعاء ⟵⟶ محتوى

**12.2.2 ـ علاقة الحال بالمحل**

نفترض أن علاقة الوعاء بالمحتوى ـ وهي أساساً علاقة مجاورة فضائية ـ تتسع لتنطبق على كيانات أعم في إطار علاقات فضائية أوسع. وبذلك يمكننا أن نشتق منها مبدأ تصوريا فرعيا يعالق بين المحل والحال. أما المحل فيشمل كل الفضاءات الممتدة جغرافيا وسياسيا

(71) يلاحظ نوريك (1981) ص ص : 58 ـ 59، بصدد علاقة التعدد الدلالي في مثال الوحدات المشار إليها، أن العلاقة التصورية الواردة قائمة بين وظيفتين متمايزتين للشيء، تصحان في نسقين مختلفين : نسق المواد باعتبارها مقادير ومحتويات، ونسق الأشياء باعتبارها أوعية، وليست بين الشيء من حيث هو كذلك، وبينه هو نفسه من وجهة نظر أخرى.

كالبلدان والمدن والعواصم السياسية ومقرات المؤسسات... الخ. وأما الحال فيشمل الأفراد والجماعات الحالة بهذه الفضاءات كسكان المدن والبلدان وحكام العواصم ومسؤولي المؤسسات... الخ. فمبدأ المجاورة 4 أ يعالق إذن بين محلات مثل : مدينة، قصر البلدية، برلمان، المغرب، الكرملين، وبين الأفراد والجماعات الحالة بهذه المحلات : سكان المدينة، مسؤولو البلدية، نواب البرلمان، سكان المغرب، حكومة الاتحاد السوفياتي، على التوالي.

والإجراء الكامن خلف إدماج مثل هذه العلاقات المختلفة ضمن علاقة واحدة، هو صياغة مبدأ تصوري علاقي واحد، عوض مبادئ متعددة متعالقة كما نجد عند ليكوف وجونسون (1980) مثلا :[72].

وتمكن صياغة المبدأ المذكور كالتالي :

**مبدأ مجاورة 4 أ**

تحيل س على ص، إذا كانت س تتصور محلا لـ ص.

ويبدو أن الأمثلة السابقة تكفي لإبراز نسقية هذا المبدأ وإنتاجيته، بالإضافة إلى معجمة مثل هذه العلاقات في اللغات الطبيعية، كما تظهر في الترابطات الصرفية ـ الدلالية مثل : مغرب ـ مغربي ـ مغاربة، ريف ـ ريفي... الخ.

وهي أمثلة تشير كذلك إلى صحة الاستنتاج الثنائي في العلاقة التي يعبر عنها مبدأ المجاورة 4 أ :

محل ←--------→ حال

### 13.2.2 ـ علاقة المالك بالملكية

وهو مبدأ يعالق بين المالكين وملكياتهم. ويكون المالك فردا أو جماعة، وتؤول الملكية، بشكل موسع، على أنها لا تشمل فقط الأشياء الفيزيائية المنفصلة، وإنما أيضا كيانات مثل الذاكرة الجيدة والجمال والوظيفة أو المنصب والشهادة العلمية... الخ.

وتمكن صياغة هذا المبدأ كالتالي :

**مبدأ مجاورة 5**

تحيل س على ص، إذا كانت س تتصور ملكية لـ ص.

72) انظر ليكوف وجونسون (1980) ص : 38.

وتتجلى عمومية هذا المبدأ أو نسقيته، في انطباقه لإنتاج علاقات ملكية بين كيانات تنتمي إلى مجالات تصورية مختلفة، كالعلاقة بين الجماعات البشرية وعاداتها ولغاتها، أو بين الأفراد وممتلكاتهم... الخ. ولذلك يمكن للملكية أن تحيل على مالكها، في تعابير مثل :

(47) وصلت سيارة زيد

بمعنى :

(48) وصل زيد

أو مثل :

(49) تزوج عمرو ثروة هائلة

بمعنى :

(50) تزوج عمرو امرأة تملك ثروة هائلة

ولذلك نجد أيضاً بعض التعالقات الصرفية ـ الدلالية في معاجم اللغات الطبيعية، بين المالك والملكية، في أزواج مثل : ثروة ـ ثري، عقل ـ عاقل... الخ. وهي أمثلة تشير كذلك إلى صحة الاستنتاج الثنائي في العلاقة التي يعبر عنها مبدأ المجاورة 5 :

مالك ⟸=====⟹ ملكية

وتلحق بهذا المبدأ، في عموميته، مجموعة العلاقات التي تربط بين الأشخاص والوظائف أو الأدوار التي يملكونها داخل جماعة معينة. فينطبق المبدأ المذكور ليعالق مثلا بين وظيفة الرئيس أو الوزير أو المحاسب، وبين الأفراد الذين يملكون هذه الوظائف، أو ليعالق بين الأشخاص، والشهادات أو المراتب العلمية التي حصلوها... الخ. ولذلك فنحن نحيل على الأشخاص سواء بأسمائهم، أو بشهاداتهم ومناصبهم ووظائفهم... بل إن الأطفال مثلا يتعرفون على وظائف الأشخاص ـ مثل الأم، الأب، الجد... الخ ـ قبل التعرف على أسمائهم الشخصية.[73]

ومن العلاقات التي يقيمها مبدأ المجاورة 5 كذلك، علاقة الفرد بلباسه المميز. ذلك أن اللباس ـ باعتباره ملكية ـ يمكنه أن يصاغ بكيفية خاصة تميز لا بسيه من الأفراد والجماعات، عن غيرهم. وتلك الحال مثلا عندما نحيل بشكل اللباس على الجندي أو النادل أو الشرطي أو الممرض أو البهلوان... الخ.

(73) انظر نوريك (1981) ص : 68.

# الفصـــل الخامـس

## مبادئ علاقية دلالية

**«يجب أن نوسع نظرياتنا للفهم الحقيقي حتى تكون قوية بما فيه الكفاية لرصد الفهم المجازي».**

ج.أ. ميلر (1979)، ص : 247

### 1 ـ المبادئ العلاقية الدلالية

اعتبرنا في الفصل السابق أن المبادئ العلاقية الدلالية التي تهم رصد العلاقات الدلالية في اللغات الطبيعية، مشتقة من مبادئ أعم تعمل على بنينة النسق التصوري، أي أن النظرية الدلالية ـ بما تتضمنه من مبادئ علاقية دلالية ـ جزء فقط من النظرية العامة للبنية التصورية، وقواعد سلامة الدلالة مجموعة فرعية لقواعد سلامة التصورات.[1]

كما أشرنا إلى أن الاختلاف الأساسي الوارد بالنسبة إلينا هنا، يكمن في أن المبادئ التصورية تهم أنساق الدلائل عموماً، بينما خصائص المباعد[2] راجعة مباشرة إلى تحديدها بالنسبة لعناصر المستوى الدلالي في الوصف اللغوي، أي تنتمي إلى النظرية الدلالية في حد ذاتها.

فالمباعد، بكيفية أدق، تعمل على رصد العلاقات الدلالية المطردة داخل المعجم، وتخصص القراءات المتعددة للوحدات التي لولا هذه المباعد لصنفت في المعجم في مداخل

1) الفاسي الفهري (1985)، 198/2، وجاكندوف (1978) ص : 203.

2) نختصر في ما يلي «المبادئ العلاقية الدلالية» في : «المباعد» بالنسبة للجمع، وفي «المبعد» بالنسبة للمفرد.

منفصلة لا رابط بينها.[3] كما ترصد العلاقات بين المداخل المعجمية والتواردات السياقية بكيفية تمكنها من وصف العلاقات الاستعارية والكنائية بين القراءات المعجمية والقراءات السياقية المولدة للوحدات.

وبما أن المباعد مشتقة إذن من المبادئ التصورية، فإنها تملك كل الخصائص الرئيسية التي تملكها هذه الأخيرة، وتعبر أيضا، من وجهة نظر نفسية، عن ميل المتكلمين إلى تعرف الترابطات بين بعض الكيانات الدلالية.

فالمباعد قائمة أيضا على الاستنتاج، إذ كما يمكننا أن نقيم علاقة استنتاجية بين تصوري «النار» و «الدخان»، أو بين تصوري «السيف» و «السياف» على أساس المبدأين التصوريين : سبب ـ مسبب، و : أداة ـ منفذ، على التوالي، يمكننا أن نعالق استنتاجيا كذلك بين المدخل المعجمي للنار والمدخل المعجمي للدخان على أساس مبعد كنائي : سبب ـ مسبب، أو بين المدخل المعجمي للسيف والمدخل المعجمي للسياف عن طريق مبعد كنائي : أداة ـ منفذ.

كما أن المباعد قابلة كذلك للاستعمال المنتج، وتمتلك خاصية النسقية التي ترتبط هنا بالمعجمة، أي أن المباعد ـ كما سنرى ـ برصدها للترابطات النسقية في المعجم يمكنها أن تتنبأ بمعجمة ترابطات مولدة. فالمتكلم يفهم المعاني المولدة (المنقولة أو الموسعة) للوحدات المعجمية الموجودة مسبقا في معجمه الذهني، على أساس مثل هذه المباعد العامة.[4]

وتنقسم المباعد إلى مباعد استعارية مشتقة من مبادئ المشابهة التصورية، وأخرى كنائية مشتقة من مبادئ المجاورة التصورية، بالمعنى الذي حددناه للمشابهة والمجاورة في الفصل السابق.

أما صياغة هذه المباعد، فتتخذ عموما الصورة التي صيغت بها المبادئ التصورية، باستثناء التغييرات الضرورية الناتجة عن حصر مجال انطباق المباعد في القراءات الدلالية. فإذا أخذنا مبدأ تصوريا مثل الذي يعالق بين السبب والمسبب، أمكننا أن نصوغ المبعد الكنائي المشتق منه، مع تخصيص س و ص باعتبارهما قراءتين دلاليتين، وتخصيص العلاقة الدلالية بينهما، والتي ستكون في هذه الحالة علاقة كنائية :

3) انظر في ذلك الفصل الموالي.

4) نعود إلى المعجمة عند حديثنا عن علاقة المباعد بالمعجم وبالقواعد العلاقية المعجمية، في الفصل الموالي.

**مبعد كنائي :**

هناك علاقة كنائية بين القراءة الدلالية س والقراءة الدلالية ص، إذا كانت س و ص تخصصان سببا ومسببه على التوالي.

وقبل أن نحدد موقع المباعد الكنائية والاستعارية داخل النظرية الدلالية، وعلاقتها بالمكون الدلالي (قواعد الاسقاط أساسا) للنحو، يجدر بنا أولا أن نثبتها ممثلين لانطباقها على المعطيات الواردة.

**1.1 ـ المبادئ العلاقية الدلالية الاستعارية**

**1.1.1 ـ المبعد الاستعاري 1**

وهو مشتق من مبدأ المشابهة 1 الذي يعالق بين الكيان والنموذج. ويقيم علاقة استعارية بين تمثيلين دلاليين يختلفان في سمة رئيسية (بسيطة أو مركبة). وتمكن صياغته كالتالي :

**مبعد استعاري 1 :**

هناك علاقة استعارية بين س وص، إذا كانت س مخصصة بالسمات م 1، م 2،... م ن، وص بالسمات م 1، م 2،... م ل، وتم حذف م ن من س عن طريق تحويل دلالي.

وتمكن صياغة التحويل الدلالي المذكور كالتالي :[5]

**تحويل دلالي 1 :**

تحذف السمة م ن من س في الحقل أ، إذا كانت م ن تميز أ من أي حقل ب يتضمن أ، أو من أي حقل ج في ب لا يتلاءم مع أ.

يرصد المبعد الاستعاري 1، إلى جانب التحويل الدلالي 1، معطيات نوعية للتوليد الدلالي. وهو يختلف عن القواعد الاستعارية عند ليتش (1981) التي رأيناها في الفصل الثالث، في كونه مشتقا بكيفية واضحة من مبدأ تصوري أعم، وينتمي إلى النظرية الدلالية لا إلى القواعد المعجمية.

فإذا أخذنا محمولات مثل : ضحك، ردد، نادى، وافترضنا تصنيفها دلاليا في المعجم إلى جانب المحمولات التي تصف أفعالا إنسانية، مثل :

(1) ضحك عمرو

(2) ردد زيد الجملة

(3) نادت هند زيدا

5) تشير س و ص إلى تمثيلات دلالية تتجلى في مجموعة من السمات : م 1، م 2،... م ن. وتشير أ، ب، ج إلى حقول دلالية. وانظر نوريك (1981) ص : 80.

أمكن أن نفترض تضمن القراءات الدلالية لمثل هذه المحمولات، سمة مثل [+ إنسان].
لكن معطيات مثل :

(4) ضحك الشلال

(5) رددت الشجرة الحكاية

(6) نادت الذكرى زيدا

تتطلب تأويلات سياقية «غير إنسانية» للمحمولات الثلاثة. وما دمنا نفترض في النظرية الدلالية قدرتها على رصد مثل هذه التوسعات الدلالية، فإن إغناءها بالمبعد الاستعاري 1 يمكنها من ذلك. ففي حالة تأويل (4) ـ (6) ينطبق التحويل الدلالي 1 على السمة [+ إنسان] في التمثيلات الدلالية لضحك وردد ونادى، وذلك ما دامت هذه السمة، كما يشير التحويل الدلالي 1، تميز هذه المحمولات «الإنسانية» من محمولات مثل : عوى، حمحم، نهق، نبح... الخ، التي تتضمن تمثيلاتها الدلالية السمة [ ـ إنسان]. في حين يتكفل المبعد الاستعاري 1 بإقامة العلاقات الاستعارية بين التأويلات السياقية لضحك وردد ونادى، وقراءاتها المعجمية.

ولنأخذ مثالاً آخر. فالفعل قرأ يعبر، في قراءته المعجمية، عن عملية ذهنية تستلزم تأويل دلائل لغوية مرئية. لكنه يستعمل في سياقات مثل :

(7) قرأ زيد وجه هند (فأحس بالمأساة)

وهو استعمال يتنبأ به المبعد الاستعاري 1. فالتحويل الدلالي 1 ينطبق في هذه الحالة على السمة [+ لغوي] في التمثيل الدلالي للفعل، ما دامت هذه السمة تميز قرأ وأفعال أخرى مثل : تلا، وراجع... الخ، من أفعال أخرى تعبر أيضا عن عمليات ذهنية لكنها لا تستلزم دلائل لغوية مرئية مثل : فكر، تذكر خمن... ويضمن المبعد الاستعاري 1، وصف التأويل السياقي المولد، عن طريق إبراز علاقته الاستعارية بالقراءة الدلالية الممعجمة. وفي حالة أخرى، كتوسع نفس الفعل للدلالة على القراءة عن طريق اللمس (قراءة براي)، في مثل :

(8) قرأ عمرو النص بيده اليسرى،

فإن التحويل الدلالي 1 ينطبق ليس على السمة [+ لغوي]، ولكن على السمة [+ مرئي]. ويبدو أن المثال الأخير خاصة، يشير إلى معجمة التأويل المولد الناتج عن انطباق المبعد الاستعاري 1، ذلك أننا نتحدث عن «قراءة براي» دون أن نحس باستعارية هذا التعبير.

وهكذا ينطبق المبعد الاستعاري 1 بكيفية منتجة لتوليد تراكيب دلالية مختلفة باختلاف السمة الدلالية الواردة التي ينطبق عليها التحويل الدلالي 1 في القراءة المعجمية

للمحمول، فينطبق على السمة [– إنسان] في قراءة : نبح، لتوليد تراكيب مثل :

(9) نبح الأستاذ ساعتين دون جدوى

وعلى السمة [+ حي] في قراءة : رقص، لتوليد (10) و (11) :

(10) ترقص شقائق النعمان مع الأطفال (في الحقول)

(11) ترقص سفن الصيد في الميناء

وعلى السمة [+ سائل] في قراءتي : سال، وماج، لتوليد (12) و (13) :

(12) تسيل شقائق النعمان على خدود الأطفال

(13) ماجت الجماهير بعنف

وعلى السمة [+ محسوس] لتوليد تراكيب دلالية متعددة مثل :

(14) هضمت أسماء الدرس بشكل ممتاز

(15) أحمد أسرط هذا الفكرة

(16) عالج عمرو الأزمة الثقافية

(17) طهر زيد الوضع السيء

(18) لوثت النظريات الخاطئة فكر زيد

(19) ذاقت هند الكتاب

(20) قضى الكتاب الضخم على عمرو

(21) نسجنا الاتفاق

(22) نبذ القوم الأمر

(23) بنى زيد نظرية

تبين هذه الأمثلة إنتاجية المبعد الاستعاري 1، والمجال الواسع لا تطابقه كلما أسقطنا بعض خصائص الكيانات على خصائص نماذجها، كإسقاط خصائص المحسوس على خصائص المجرد، وإسقاط خصائص الحي على خصائص غير الحي، وإسقاط خصائص الإنسان على خصائص غيره...

ولذلك فإن أية نظرية دلالية كافية يجب أن تتضمن المبعد الاستعاري 1 أو ما يوازيه،[6] قصد رصد مثل هذه الإسقاطات، أو التوسعات الدلالية، عوض وصفها بالانحراف أو الشذوذ واعتبارها خارج مجال النظرية الدلالية.

6) انظر توريك (1981) ص : 87.

### 2.1.1 - المبعد الاستعاري 2

وهو مشتق من مبدأ المشابهة 2. ويربط بين عنصر في حقل معين، وسمة (بسيطة أو مركبة) تلعب دورا رئيسيا في تخصيص هذا الحقل.

وبما أننا نفترض أن كل مدخل معجمي يتضمن تخصيصا للسمات، وتخصيصا للحقل المعجمي الذي ينتمي إليه، يمكننا أن نصوغ المبدأ المذكور كالتالي :

**مبعد استعاري 2**

هناك علاقة استعارية بين س و ص، إذا كانت س مخصصة بالسمات م1، م2،... م ن التي تحدد انتماءها إلى أ، وكانت ص السمة م س التي تميز أ من أي حقل ب يتضمن أ، أو من أي حقل ج في ب ولا يتلاءم مع أ.

إن هناك علاقة بين هذا المبعد الاستعاري 2، والمبعد الاستعاري 1. فبينما يعالق هذا الأخير بين تمثيلين دلاليين يختلفان في سمة رئيسية، فإن المبعد الاستعاري 2، يعالق بين تمثيلين دلاليين يشتركان في سمة رئيسية.

ويمكن إبراز هذه العلاقة بصياغة المبعد الاستعاري 2، بكيفية تجعله ينطبق فقط عندما يتم حذف كل السمات عن طريق تحويل دلالي، باستثناء السمة الرئيسية المشتركة. وبذلك فإننا نحتاج إلى تحويل دلالي 2، يحذف كل السمات باستثناء واحدة، بموازاة التحويل الدلالي 1 الذي لا يحذف إلا السمة الرئيسية موضوع الاختلاف بين تمثيلين دلاليين متعالقين استعاريا.

والملاحظ أن المبعد الاستعاري 2، كما صيغ أعلاه، قابل للقراءة العكسية، أي يمكن عكسه لجعله يعالق بين السمة م س، و س باعتبارها عنصراً في الحقل أ. ومثال ذلك أن سمة مثل [شائك] تكفي لتمييز طبقة القنافذ (أي : أ) عن طبقات القواضم الأخرى (أي : ب، ج... الخ)، تبعا للتصنيف الذي تعكسه لغة طبيعية معينة في هذا المجال. كما أن سمة مثل [أنثى] تكفي لإبراز طبقة الأمهات، وتمييزها من طبقة الآباء، عندما تتوفر سمة [والد(ة)]، وأن سمة مثل [سائل] تخصص طبقة المواد السائلة وتميزها من باقي المواد الغازية والصلبة الأخرى.

ولذلك يمكننا أن نعيد صياغة المبعد الاستعاري 2، مع تخصيص التحويل الدلالي المرتبط به، كالتالي :

**مبعد استعاري 2**

هناك علاقة استعارية بين س و ص، إذا كانت س السمة م س المتضمنة في تخصيص ص : م1، م2،... م ن، حيث تحذف السمات الأخرى عن طريق تحويل دلالي.

وتمكن صياغة التحويل الدلالي المذكور كالتالي :

**تحويل دلالي 2**

تحذف السمات من س في الحقل أ، باستثناء السمة م ن، إذا كانت م ن تميز أ من أي حقل ب يتضمن أ، أو من أي حقل ج في ب ولا يتلاءم مع أ.

إن العلاقة التي يعبر عنها المبعد الاستعاري 2 إذن، تربط بين الورود السياقي لوحدة معينة، حيث تلعب سمة رئيسية من سماتها دورا أساسيا في «مساهمتها الدلالية (في السياق)»، وبين القراءة المعجمية للوحدة المذكورة. فيعمل التحويل الدلالي 2 على وصف التوسع الدلالي للقراءة المعجمية لهذه الوحدة، عن طريق إبراز السمة الواردة سياقيا.[7]

هكذا ينطبق التحويل الدلالي 2 على القراءات المعجمية لوحدات مثل : أسد، ثعلب، ذئب، لإبراز السمات : [شجاع] و [ماكر] و [محتال] على التوالي، في :

(24) رأيت أسدا في الحمام

(25) كلمني ثعلب في بهو الفندق

(26) أعرف ذئبا في إدارة الكلية

وذلك ما دامت هذه السمات تميز الأسود والثعالب والذئاب من أية طبقة أخرى من الحيوانات التي تسند إليها خصائص مخالفة. ثم يتكفل المبعد الاستعاري 2 بإقامة العلاقة الاستعارية بين القراءات المعجمية والقراءات السياقية للوحدات المذكورة.

كذلك الأمر بالنسبة لإبراز سمات مثل : [جميل] و [ضخم] و [بليد]، بالنسبة للوحدات : قمر وجبل وحمار، على التوالي، في :

(27) تزوج زيد قمرا

(28) صارع عمرو جبلا في الشارع

(29) نجح حمار في الانتخابات

أو لإبراز سمة مثل : [طويل]، بالنسبة لوحدة مثل : نخلة، في :

(30) زيد نخلة

7) نفسه ص ص : 83 ـ 85.

ومن ثمة تظهر نسقية المبعد الاستعاري 2 وإنتاجيته في توليد فئة واسعة من الاستعارات ـ نجد الكثير منها معجما مسكوكا ـ تقوم عموما على ربط عناصر تمتلك ـ في تصورنا ـ بعض الخصائص التي نعتبرها سمات مميزة لها، بكيانات معينة، قصد إسناد تلك الخصائص إلى هذه الكيانات. وذلك كربط الورد بالخدود، والبحر بالجواد، والنرجس بالعيون، والقمر بالجميل، واللؤلؤ بالدموع، والفأر بالجبان، والأسد بالشجاع... الخ.

### 2.1 ـ المبادئ العلاقية الدلالية الكنائية

#### 1.2.1 ـ المبعد الكنائي 1

وهو مشتق من مبدأ المجاورة 1، ويعالق بين القراءات الدلالية التي تخصص السبب، والقراءات الدلالية التي تخصص المسبب. وتمكن صياغته كالتالي :

**مبدأ كنائي 1**

هناك علاقة كنائية بين س و ص، إذا كانت س و ص تخصصان سببا ومسببه على التوالي.

ان جملا مثل :

(31) أمطرت السماء نباتا

(32) تنضح أرض الخليج بالعملة الصعبة

تعتبر في نظرية مثل نظرية كاتز (1972)، أمثلة للجمل الشاذة. وذلك تبعا لكون الوحدتين : نبات وعملة، تتضمنان سمة مثل [– سائل]، بينما يتطلب الفعلان : أمطر ونضح، مفعولات تتضمن سمة مثل [+ سائل].

وهنا نقص واضح في النظرية المذكورة، ما دام المتكلمون ينتجون مثل هذه الجمل ويفهمونها باعتبارها جملا سليمة.

أما في نظرية مغناة بمبادئ علاقية دلالية يمكن أن ترصد المعطيات المذكورة، فإن (31) و (32) لن تعتبرا شاذتين. ذلك أن النظرية تتضمن مبعدا كنائيا ينطبق على الوحدات التي تتضمن سمات متعارضة، فيسمح بذلك لقواعد الإسقاط بأن تنطبق من جديد بشكل سليم.

فالمبعد الكنائي 1 أعلاه، ينطبق في مثل هذه الحالات ليعالق بين التمثيلات الدلالية المخصصة للمسبب، والتمثيلات الدلالية المخصصة للسبب. فعن طريقه يتم التعالق بين النبات (أي ص المسبب) المتضمن للسمة [– سائل] وبين تمثيل دلالي يخصص سبب ص (أي س السبب) ويستلزم السمة [+ سائل] مثل : مطر. وبذلك يمكن الوصول إلى قراءة

سليمة للجملة (31)، موافقة لقراءة مثل :

(31 أ) أمطرت السماء مطرا تسبب في ظهور النبات

فالعلاقة التي يقيمها البعد الكنائي ۱، تسمح إذن بربط ص (المسبب) بأي تمثيل دلالي س يخصص شيئاً نتصور أنه سبب في ص.

ومن ثمة أيضا يمكن تأويل (32) على أساس العلاقة الكنائية التي يقيمها البعد الكنائي 1 بين العملة الصعبة، باعتبارها مسببا، وبين البترول باعتباره سببا. ويمكن تأويل (33) و (34) استنادا إلى نفس البعد الكنائي[8] الذي يعالق بين الشفاء (المسبب) والدواء (السبب) في (33)، وبين القوة (المسببة) والسلاح (السبب) في (34) :

(33) تناولت كأس الشفاء

(34) أعدوا لهم القوة

كما يعالق بين النار (المسببة) والحرام (السبب) في :

(35) أكل في بطنه ناراً

وبين المطر (السبب) والنبات (المسبب) في :

(36) رعى الجواد المطر

ومن الأمثلة الإضافية التي يوردها نوريك (1981) للدلالة على إنتاجية البعد الكنائي ۱، تعابير مثل :

(37) أفرغ زيد الكأس

بمعنى : شربه، للتعبير عن السبب بالمسبب، ومثل :

(38) أكتب الاستدعاءات

بمعنى :

(38 أ) استدع الضيوف

للتعبير عن المسبب بالسبب.[9]

كما تتجلى إنتاجية البعد الكنائي 1 في انطباقه لإقامة علاقات بين التأويلات السياقية لوحدات متعددة الدلالة، مثل : الضوء، في :

(39) أشعل زيد الضوء

8) الأمثلة من (33) إلى (36) توردها كتب البلاغة في أبواب «البيان» ضمن «المجاز المرسل». انظر مثلا : **علوم البلاغة** للمراغي ص : 258.

9) انظر نوريك (1981) ص : 87.

.التي تؤول على الضوء 1 : «الطاقة المرئية» (السبب)، أو على الضوء 2 : «المصباح منبع الضوء» (السبب). أو مثل : المفاجأة، في :

(40) أدهشتني المفاجأة

التي تؤول على المفاجأة 1 : «الحالة الذهنية» (المسبب)، أو على المفاجأة 2 : «الفعل أو الشيء» المتسبب في المفاجأة 1.

وتظهر نسقية المبعد الكنائي 1 كذلك في تحديده لترابطات دلالية بين وحدات معجمية غير متعالقة صرفيا، مثل الترابطات السببية التالية :

| | | |
|---|---|---|
| أخذ | - | امتلك |
| تعلم | - | عرف |
| قتل | - | مات |
| ... | | |

إذ نتصور أفعالاً مثل الأخذ والتعلم والقتل، مسببة لحالات الامتلاك والمعرفة والموت على التوالي.

**2.2.1 - المبعد الكنائي 1 أ**

وهو مشتق من مبدأ المجاورة 1 أ، ومتفرع عن المبعد الكنائي 1، باعتبار أن العلاقة التي يقيمها المبعد الكنائي 1 أ بين القراءات الدلالية المخصصة للمنتوج والقراءات الدلالية المخصصة للمنتج، علاقة متفرعة عن علاقة سببية أعم يعبر عنها المبعد الكنائي 1 أعلاه. فقد رأينا، في الفصل السابق، أنه يمكننا، على مستوى أعلى من التجريد، أن نتصور منتج شيء ما بمثابة سبب في وجود هذا الشيء.

ويمكننا أن نصوغ المبعد الكنائي 1 أ، كالتالي :

**مبعد كنائي 1 أ**

هناك علاقة كنائية بين س و ص، إذا كانت س و ص تخصصان منتوجا ومنتجه على التوالي.

إننا نحتاج إلى مبدأ كهذا لرصد تأويل بنيات يبدو أنها تخلق مشكلا لأية نظرية دلالية لا تتضمن ما يوازيه. فبالنسبة لنظرية دلالية مثل هذه الأخيرة، تعتبر البنيات (41) و (42)

و (43) بنيات منحرفة من حيث خرقها لبعض القيود الانتقائية التي تفرضها الأفعال فيها على مفعولاتها :

(41) قرأت سيبويه

(42) درست ابن هشام

(43) حفظ عمرو السكاكي

فالأفعال الثلاثة : قرأ ودرس وحفظ، تشترك ـ في هذه السياقات ـ في فرض قيد انتقائي على مفعولاتها يستلزم تضمن هذه الأخيرة لسمات مثل [- حي] و [+ لغوي]، في حين أن سيبويه وابن هشام والسكاكي أعلام تتضمن السمة [+ إنسان] (والسمة الحشوية [+ حي]).

وبذلك لن تحظى البنيات المذكورة بتأويلات دلالية في مثل النظرية المقصودة.

أما النظرية الدلالية المغناة بمبادئ مثل المبعد الكنائي 1 أ، فإنها تتنبأ بتأويل هذه البنيات. فينطبق المبعد الكنائي 1 أ عندما يعرقل انطباق قواعد الإسقاط، ليعالق بين التمثيلات الدلالية المخصصة للمنتوج، والتمثيلات الدلالية المخصصة للمنتج، أي بين ص (سيبويه) المتضمن لسمات مثل [+ إنسان]، وبين التمثيل الدلالي س المخصص لمنتوج ص (الكتاب)، والمتضمن لسمات مثل [- حي] و [+ لغوي]. فالمبعد الكنائي 1 أ يعمل إذن على ربط ص (المنتج) بالتمثيل الدلالي س الذي يعين كيانا نتصور أنه منتوج ص، وبذلك يسمح لقواعد الإسقاط بالانطباق بصورة سليمة، للوصول إلى قراءة للجملة (41) موافقة لقراءة مثل (41 أ) :

(41 أ) قرأت كتاب سيبويه

ويوصلنا نفس التحليل إلى تحليل (42) و (43) بصورة مماثلة.

كما يتنبأ المبعد الكنائي 1 أ بالقراءة الكنائية لتعابير مثل :

(44) تحتاج الرواية إلى خيال واسع

بمعنى :

(44 أ) يحتاج الروائي إلى خيال واسع

إن المبعد الكنائي 1 أ ينطبق إذن كلما استخدمنا كيانا للإحالة على كيان آخر مرتبط به عن طريق علاقة المنتج بالمنتوج.[10] ومن ثمة تظهر إنتاجيته في توليد بنيات كنائية

(10) انظر ليكوف وجونسون (1980) ص ص : 35 ـ 40.

يحيل فيها المنتج على المنتوج، كإحالة الرسام على اللوحة، في مثل :

(45) اشترى زيد بيكاسو بثمن خيالي

وإحالة منتج الخمر على منتوجه، في مثل :

(46) يشرب عمرو جوني والكر

وإحالة منتج السجائر على منتوجه، في مثل :

(47) لم يدخن زيد دنهيل منذ مدة طويلة

وإحالة صانع السيارة على منتوجه، في مثل :

(48) تفضل هند شراء بوجو

وتظهر نسقية المبعد الكنائي 1 أ، بالإضافة إلى ما سبق، في إقامته لعلاقات دلالية معجمية بين وحدات غير متعالقة صرفيا مثل :

| | | |
|---|---|---|
| مؤلف | - | كتاب |
| نجار | - | طاولة |
| رسام | - | لوحة |
| ... | | |

وبين وحدات متعالقة صرفيا، مثل :

| | | |
|---|---|---|
| مسرحي | - | مسرحية |
| مؤلف | - | مؤلَّف |
| روائي | - | رواية |
| ... | | |

### 3.2.1 - المبعد الكنائي 1 ب

وهو مبدأ مشتق من مبدأ المجاورة 1 ب، ومتفرع أيضا عن المبعد الكنائي 1، ويقيم علاقة كنائية بين تمثيلات دلالية مخصصة للكيانات الطبيعية، وتمثيلات دلالية مخصصة لمصادرها الطبيعية، وتمكن صياغته كالتالي :

**مبعد كنائي 1 ب**

هناك علاقة كنائية بين س و ص، إذا كانت س و ص تخصصان نتاجا طبيعيا ومصدره الطبيعي على التوالي.

وتظهر نسقية هذه العلاقة الكنائية في معجم اللغة العربية، في وجود وحدات ملتبسة دلالياً، يمكنها أن تدل على الشيء نفسه أو على مصدره الطبيعي. فالطماطم تدل على «الثمرة» (أي النتاج) في مثل :

(49) أكلت طماطم طرية

أو على «النبات» (أي المصدر الطبيعي) في مثل :

(50) أزهرت الطماطم

والغنم يدل على «اللحم»، في مثل :

(51) تناول زيد غنما

أو على «الحيوان»، في مثل :

(52) كان عمرو يرعى الغنم

والزيتونة تدل على «الثمرة»، في مثل :

(53) لم يبق في الصحن إلا زيتونة واحدة

أو على «الشجرة»، في مثل :

(54) حطمت العاصفة زيتونة زيد

ومثل ذلك وحدات كثيرة كالقطن والدجاج والموز... الخ.

وتتجلى إنتاجية المبدأ الكنائي 1 ب في انطباقه لتأويل بنيات كنائية يحيل فيها النتاج على مصدره الطبيعي، مثل :

(55) إني أراني أعصر خمراً

حيث يحيل الخمر على «العنب». ومثل :

(56) لزيد تسعة هكتارات من السكر

حيث يحيل السكر على «الشمندر» أو «قصب السكر». ومثل.

(57) في حظيرة عمرو مئات اللترات من الحليب

حيث يحيل الحليب على «البقر». ومثل :

(58) في السهول أطنان من الحبوب

حيث تحيل الحبوب على مصدرها النباتي. ومثل :

(59) غرست شجرا

حيث يحيل الشجر على «البذور».[11]

كما تجد بنيات يحيل فيها المصدر الطبيعي على النتاج الطبيعي، مثل :

(60) شربت جوزا وشربت هند تفاحا

حيث يحيل الجوز والتفاح على «العصير» المستخلص منهما.[12]

وبذلك يتضح أن تأويل مثل هذه التراكيب يستلزم تضمن النظرية الدلالية لمبدأ مثل المبعد الكنائي 1 ب، حتى لا تعتبر هذه التراكيب الدلالية، التي يبدعها المتكلمون ويؤولونها بكيفية تلقائية، تراكيب شاذة دلاليا.

### 4.2.1 - المبعد الكنائي 1 ج

وهو مشتق من مبدأ المجاورة 1 ج، ومتفرع كذلك عن المبعد الكنائي 1. وهو يقيم علاقة كنائية بين تمثيل دلالي يخصص المنتوج، وتمثيل دلالي يخصص الأداة التي يستلزمها إنتاجه بكيفية رئيسية. وتمكن صياغته كالتالي :

**مبعد كنائي 1 ج**

هناك علاقة كنائية بين س و ص، إذا كانت س تخصص منتوجاً، و ص أداة رئيسية في إنتاج س.

بالإضافة إلى الترابطات الدلالية التي يقيمها هذا المبعد الكنائي بين وحدات غير متعالقة صرفيا، مثل :

| | | |
|---|---|---|
| نول | - | نسيج |
| فرشة | - | لوحة |
| قلم | - | كتاب |
| ... | | |

(11) يسلك بعض القدماء مثل هذه المعطيات في باب «اعتبار ما سيكون». انظر مثلا : المراغي ص : 260. في حين يسلكها البعض الآخر في باب «السببية». انظر مثلا الرازي، عن السيوطي في «المزهر» : 359/1.

(12) وتسلك أمثلة مثل (60)، عند القدماء، في باب «اعتبار ما كان». انظر المراغي مثلا ص : 260. كما أن هذا الأخير يسلك مثل :

(أ) دخلت الشمس من الكوة.

حيث تحيل الشمس على «الضوء» الصادر عنها، في باب «الملزومية». انظر المراغي ص : 259.

فإن نسقيته تتجلى في أزواج من الوحدات المتعالقة صرفيا والدالة على الأدوات ومنتوجاتها، مثل :

(آلة) راقنة - (بحث) مرقون
طاحونة - طحين
عصارة - عصير
...

كما تتجلى في بعض الوحدات الملتبسة دلالياً، والتي يمكن أن تدل على الأداة أو على المنتوج، كما في اللسان، التي تدل على «العضو» أو على «اللغة» التي تنتج عن استخدامه.

وتظهر إنتاجية المبعد الكنائي 1 ج في انطباقه لتوليد بنيات كنائية، مثل :

(61) يفضل زيد القلم على الكمان

حيث يحيل القلم على «الكتاب»، والكمان على «الموسيقى».

ومثل :

(62) تعتقد هند أن الكاميرا أغنى من الفرشة

حيث تحيل الكاميرا على «الصورة»، والفرشة على «اللوحة». ومن ذلك أيضا ما يدعوه بعض القدماء «بالآلية»،[13] ويمثلون له بمثل :

(63) يتكلم زيد خمسة ألسن

(64) (وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه)

حيث يحيل اللسان (الأداة) على المنتوج (اللغة).

### 5.2.1 - المبعد الكنائي 2

هناك فئة أخرى من المباعد الكنائية تشترك في كونها تخصص ترابطات بين العناصر التي تتدخل في إنجاز الأفعال (acts)، فتربط بين التمثيلات الدلالية المخصصة للأفعال والتمثيلات الدلالية المخصصة لموضوعاتها (objects) ومنفذيها (agents) والأدوات الرئيسية المستخدمة في إنجازها.

(13) انظر مثلا المراغي ص ص : 260 - 261، المعطى (64) : سورة ابراهيم 4.

وبذلك نكون بصدد مباعد كنائية أربعة تخصص علاقات الفعل بالموضوع، والفعل بالأداة، والفعل بالمنفذ، والمنفذ بالأداة. ويمكننا أن نلاحظ أن الإمكانات العلاقية الأخرى، كعلاقة المنفذ بالموضوع وعلاقة الأداة بالموضوع، تدخل في علاقة السببية، وقد حددناها سابقا باعتبارها علاقات بين المنتج والمنتوج، وبين الأداة والمنتوج على التوالي.

إن المبعد الكنائي 2 مشتق من مبدأ المجاورة 2، ويعالق بين التمثيل الدلالي المخصص للفعل، والتمثيل الدلالي المخصص للموضوع، وتمكن صياغته كالتالي:

**مبعد كنائي 2**

هناك علاقة كنائية بين س و ص، إذا كانت س و ص تخصصان فعلا وموضوعه على التوالي.

وتتجلى إنتاجية هذا المبعد الكنائي في سلاسل كاملة من الترابطات المعجمية، على رأسها الترابطات القائمة بين وحدات متعالقة صرفيا، مثل :

| | | |
|---|---|---|
| كتب | - | كتابة |
| لبس | - | لباس |
| خَبَزَ | - | خبز |
| دخن | - | دخان (سجائر) |
| شرب | - | شراب |
| أكَلَ | - | أكل |
| ... | | |

كما تتضح نسقيته في وجود وحدات معجمية يمكنها أن تدل على الفعل نفسه أو على موضوع إنجاز الفعل. ذلك مثال وحدات مثل : أكْل، التي تدل على فعل الأكل، في مثل :

(65) حان موعد الأكل

أو على موضوع الفعل من المواد الغذائية، في مثل :

(66) لم أذق أكلاً لذيذاً كهذا

ومثل : رسْم : التي تدل على فعل الرسم، في مثل :

(67) بعض الفنانين يفضلون الرسم صباحاً

أو على المرسوم، في مثل :

(68) هذا الرسم جميل بخطوطه المائلة

ومن ذلك أيضا ما يورده القدماء في باب «إطلاق المصدر على اسم المفعول»،[14] مثل :

(69) **﴿ولا يحيطون بشيء من علمه﴾**

حيث يحيل العلم على «المعلوم». أو في باب «إطلاق اسم المفعول على المصدر»،[15] مثل :

(70) (بأيكم المفتون)

حيث يحيل المفتون على «الفتنة».

**6.2.1 ـ المبعد الكنائي 2 أ**

وهو مشتق من مبدأ المجاورة 2 أ، ومتفرع عن المبعد الكنائي 2، ويعالق بين التمثيل الدلالي المخصص للفعل، والتمثيل الدلالي المخصص للأداة التي يتطلبها إنجاز الفعل، وتمكن صياغته كالتالي :

**مبعد كنائي 2 أ**

هناك علاقة كنائية بين س و ص، إذا كانت س تخصص فعلاً، و ص الأداة التي يستلزمها إنجاز س.

وتتجلى نسقية المبعد الكنائي 2 أ، في الترابطات المعجمية التي نجدها بين وحدات متعالقة صرفيا، تدل على الفعل وعلى أداة إنجازه، مثل :

| | | |
|---|---|---|
| طرّق | ـ | مطرقة |
| طحّن | ـ | طاحونة |
| قص | ـ | مقص |
| عاين | ـ | عين |
| صفى | ـ | مصفاة |
| ساف | ـ | سيف |

14) نفسه ص : 262. المعطى (69) : سورة البقرة 255.

15) نفسه ن. ص. المعطى (70) : سورة القلم 6.

| | | |
|---|---|---|
| فتح | - | مفتاح |
| رأس | - | رأس |
| محا | - | ممحاة |
| ... | | |

بالإضافة إلى الترابطات المعجمية بين وحدات غير متعالقة صرفيا، مثل :

| | | |
|---|---|---|
| ركل | - | رجل |
| لكم | - | يد |

وهي ترابطات تنتمي إلى البنية التصورية لمثل هذه الأفعال، كما يعبر عن ذلك عدم إمكان (71) و (72) :

(71) * ركله بيده

(72) * لكمه برجله

وتظهر إنتاجية المبعد الكنائي 2 أ في انطباقه لتوليد بنيات كنائية نحيل فيها على الفعل بالأداة المتميزة التي يتطلبها إنجاز هذا الفعل. فنقول مثلاً :

(73) أتعب الكمان زيداً لأنه أصعب من الطبل

فنحيل على فعل العزف بأداته، وعلى فعل النقر بأداته أيضاً. ونقول :

(74) البندقية أنجع من القلم

للدلالة على أن فعل النضال المسلح أنجع من فعل النضال الفكري. ونقول :

(75) قضى السوط على السجين

للدلالة على فعل الجلد بأداته.

وكلها معطيات يتطلب رصدها إغناء النظرية الدلالية بمبدأ علاقي دلالي مثل المبعد الكنائي 2 أ.

### 7.2.1 ـ المبعد الكنائي 2 ب

وهو مشتق من مبدأ المجاورة 2 ب، ومتفرع أيضا عن المبعد الكنائي 2، ويقيم علاقة بين تمثيلات دلالية تخصص الفعل، وتمثيلات دلالية تخصص منفذ الفعل.

وقد لا تخلو لغة طبيعية من أزواج من الوحدات المتعالقة صرفيا، والدالة على أفعال ومنفذين، مثل :

| | | |
|---|---|---|
| لاكم | - | ملاكم |
| طبخ | - | طباخ |
| حلق | - | حلاق |
| سجن | - | سجان |
| نجر | - | نجار |
| ... | | |

وتمكن صياغة هذا المبعد الكنائي كالتالي :

**مبعد كنائي 2 ب**

هناك علاقة كنائية بين س و ص، إذا كانت س و ص تخصصان فعلا ومنفذه على التوالي.

وتتجلى إنتاجية المبعد الكنائي 2 ب، في انطباقه لتوليد بنيات كنائية يحيل فيها المنفذ على الفعل، مثل :

(76) يحتاج الملاكم إلى استعداد بدني خاص

(77) يحتاج الطباخ إلى نار

للدلالة على أن فعل الملاكمة يتطلب استعدادا خاصا، وعلى أن فعل الطبخ يتطلب توفر النار.

ومن ذلك أيضا ما يورده القدماء في باب «إطلاق اسم الفاعل على المصدر»،[16] مثل :

(78) **﴿ليس لوقعتها كاذبة﴾**

أي : «تكذيب».

كما أن الفعل يمكن أن يحيل على المنفذ في مثل :

(79) ووجه الهجوم بدفاع مستميت

(16) نفسه، ن. ص. المعطى (78) - سورة الواقعة 2.

حيث يدل فعل الهجوم وفعل الدفاع على المهاجمين والمدافعين على التوالي، ومثل :

(80) عمل التأليف الجاد على تنوير المقول

حيث يدل فعل التأليف على المؤلفين.

### 8.2.1 ـ المبعد الكنائي 2 ج

وهو مشتق من مبدأ المجاورة 2 ج، ويتعلق هذا المبعد الكنائي الرابع، ضمن المباعد الكنائية التي تخصص العلاقات بين العناصر المتدخلة في إنجاز الأفعال، بإقامة ترابط بين التمثيل الدلالي المخصص للمنفذ، والتمثيل الدلالي المخصص للأداة المتميزة المستخدمة في إنجاز الفعل، كالترابط بين المحارب والسلاح، والكاتب والقلم... الخ. وتمكن صياغة هذا المبعد الكنائي كالتالي :

**مبعد كنائي 2 ج**

هناك علاقة كنائية بين س و ص، إذا كانت س تخصص منفذ ف، و ص الأداة التي يستخدمها س في تنفيذ ف.

وتظهر نسقية المبعد الكنائي 2 ج، في إقامته ترابطات دلالية بين وحدات متعالقة صرفيا، مثل الأزواج التالية :

سياف - سيف
طبال - طبل
نابل - نبل
حابل - حبل
...

وفي بعض الوحدات مثل : راقنة، التي يمكنها أن تدل على المنفذ، في مثل :

(81) تأخرت الراقنة عن موعد العمل

أو على الأداة (أو الآلة)، في مثل :

(82) اشترى زيد راقنة كهربائية

وتتجلى إنتاجية المبعد الكنائي 2 ج، في انطباقه لتوليد بنيات كنائية نحيل فيها بالأداة على المنفذ،[17] مثل :

(83) قرأت لقلم بارع

(84) يتصدر القانون والعود الجوقة

(85) شدا الناي الليل كله

فنحيل بالقلم على «الكاتب» في (83)، وبالقانون والعود والناي على «العازفين» بهذه الآلات في (84) و (85).

**9.2.1 ـ المبعد الكنائي 3**

وهو مشتق من مبدأ المجاورة 3، ويعالق بين التمثيل الدلالي المخصص لأي جزء من أجزاء كيان معين، والتمثيل الدلالي المخصص لهذا الكيان باعتباره كلا. وتمكن صياغة هذا المبعد الكنائي كالتالي :

**مبعد كنائي 3**

هناك علاقة كنائية بين س و ص، إذا كانت س تخصص جزءاً من الكل ص.

ويمكن هذا المبعد الكنائي من رصد ترابطات كنائية نحيل فيها بالجزء على الكل، كإطلاق الشراع على السفينة، والنصل على الرمح، والرقبة على الإنسان، والعين على الجاسوس... الخ، أو بالكل على الجزء، كإطلاق الأصابع على رؤوس الأنامل،[18] في مثل :

(86) ﴿يجعلون أصابعهم في آذانهم﴾

كما تظهر إنتاجية المبعد الكنائي 3، في توليد تعابير مثل :

(87) اشترى زيد عجلة

حيث تدل العجلة على «الدراجة». ومثل :

(88) أعرف في الجامعة رؤوسا فارغة

حيث تدل الرؤوس على «أشخاص» جاهلين. ومثل :

(89) كثرت الأيادي العاطلة

حيث تدل الأيادي على «الأشخاص» العاطلين... الخ.[19]

17) وانظر ليكوف وجونسون (1980) ص : 38.

18) انظر المراغي ص : 259. المعطى (86) : سورة البقرة 19.

19) وانظر ليكوف وجونسون (1980) ص ص : 36 ـ 38.

### 10.2.1 - المبعد الكنائي 3 أ

إن المبعد الكنائي 3 يعالق إذن بين كيانات يعتبر بعضها جزءاً من البعض الآخر. لكن علاقة الجزء بالكل تنطبق أيضاً - على مستوى أعلى من التجريد - لتعالق بين أفعال (أو عمليات) مركبة، وبعض الأفعال (أو العمليات) البسيطة التي تعتبر أجزاء رئيسية في إنجاز هذه الأفعال المركبة. وذلك مثل العلاقة بين فعل الأكل، والأفعال البسيطة التي يستلزمها إنجازه كالمضغ والبلع... الخ.

ولذلك نحتاج، لرصد مثل هذه الترابطات، إلى مبعد كنائي متفرع عن المبعد الكنائي 3، نصوغه كالتالي :

**مبعد كنائي 3 أ**

هناك علاقة كنائية بين س و ص، إذا كانت س تخصص فعلا بسيطاً رئيسياً في إنجاز الفعل المركب ص.

فالمبعد الكنائي 3 أ يعالق بين التمثيلات الدلالية لوحدات تصف أفعالاً (أو عمليات) مركبة، والتمثيلات الدلالية لوحدات تصف الأفعال (أو العمليات) البسيطة التي تعتبر رئيسية في تحقيقها. فالفعل : طبخ، الذي يدل في معناه البسيط على «الإنضاج بمرق ونحوه»[20] يتسع للدلالة المركبة على مجمل الأفعال (أو العمليات) التي يستلزمها تحقيقه كالغسل والقطع وإيقاد النار وملء الأواني وإعداد المواد... الخ. وبذلك فالمبعد الكنائي 3 أ يعالق بين فعل الطبخ المركب في (90)، ومتوالية الأفعال البسيطة التي يتطلبها إنجازه في (91) :

(90) طبخ زيد البطاطس

(91) أعد زيد الأواني وقشر البطاطس وغسلها وقطعها... وطبخها في المرق

ومثل ذلك نقول :

(92) ذهب عمرو إلى السوق

للدلالة على مجمل الأفعال والعمليات التي يستلزمها إنجاز مثل هذا الفعل المركب.

ويدخل في هذا الإطار كثير مما اعتبره القدماء من باب «دلالة الخاص على العام»،

(20) انظر المعجم الوسيط : ج - II ص : 555.

كدلالة «الركوع» على «الصلاة»،[21] أو «القيام» على «الصلاة» في مثل :

(93) ﴿قم الليل إلا قليلا﴾

أي : «صل».[22]

كما يوردون «علاقة الخاص بالعام»، في حديثهم عن نقل «الاسم اللغوي» إلى المعنى الشرعي»، كما في نقل اسم «الصلاة» من مجرد «الاتباع» إلى «مجموع الأفعال الشرعية» التي يعنيها الاسم شرعاً، حتى أنه «لا يخطر ببال السامع والمتكلم إلا جملة هذه الأفعال دون الاتباع».[23] ويوردون «علاقة العام بالخاص» في نقل «الصوم» من إفادته في اللغة «الإمساك» إلى إفادته في الشريعة «إمساكاً مخصوصاً»...[24] الخ.

**11.2.1 ـ المبعد الكنائي 4**

وهو مشتق من مبدأ المجاورة 4، ويقيم ترابطات كنائية بين التمثيلات الدلالية للوحدات الدالة على الأوعية، والتمثيلات الدلالية للوحدات الدالة على محتوياتها. وتمكن صياغته كالتالي :

**مبعد كنائي 4**

هناك علاقة كنائية بين س و ص، إذا كانت س و ص تخصصان وعاء ومحتواه على التوالي.

وتظهر معجمة العلاقة الكنائية-التي يعبر عنها المبعد الكنائي 4، في الدلالة النسقية المزدوجة لبعض الوحدات التي يمكنها أن تدل على الوعاء أو على محتواه في صورة مقدار كمي، مثل : ملعقة، كأس، زجاجة، علبة، صحن، كيس... الخ. ومن ثمة فإن المبعد الكنائي 4، يمكننا من رصد العلاقات الكنائية بين جملتي كل زوج من الأزواج التالية :

(94) شربت الكأس

(94 أ) شربت محتوى الكأس

(95) كانت الزجاجة مرة

(95 أ) كان محتوى الزجاجة مرا

(96) أكل عمرو الصحن كله

(96 أ) أكل عمرو محتوى الصحن كله

(21) انظر : إرشاد الفحول للشوكاني ص : 23.

(22) انظر المراغي ص : 259. المعطى (93) : سورة المزمل 2.

(23) انظر : المعتمد للبصري 1 ـ 25.

(24) انظر الفصل الأول.

كما تتجلى إنتاجية المبعد الكنائي 4 في انطباقه لتوليد بنيات كنائية تؤول فيها الوحدات المخصصة للمحتوى على الأوعية التي تحتويه، كالعلاقة بين الجملتين :

(97) قلب الحليب

(97 أ) قلب وعاء الحليب

أو بين الجملتين :

(98) وسم زيد الخمر بعلامة مميزة

(98 أ) وسم زيد زجاجة الخمر بعلامة مميزة

**12.2.1 - المبعد الكنائي 4 أ**

وهو مشتق من مبدأ المجاورة 4 أ، ومتفرع عن المبعد الكنائي 4، ويربط بين التمثيلات الدلالية المخصصة للمحلات، والتمثيلات الدلالية المخصصة للحالين في هذه المحلات.

فالمبعد الكنائي 4 أ يرصد العلاقة الدلالية الكنائية بين قراءة وحدة مثل : المدينة، باعتبارها محلاً، وقراءتها باعتبارها حالا. ومن ثمة بنيات كنائية نحيل فيها على الحال بالمحل، مثل :

(99) استقبلت المدينة زيدا

أي : سكانها، أو مثل :

(100) **﴿واسأل القرية﴾**

أي : أهلها. أو مثل :

(101) سافرت الدار كلها

أي : سكانها.

فتظهر إنتاجية المبعد الكنائي 4 أ في انطباقه لتوليد مثل هذه البنيات، وبنيات مشابهة نحيل فيها بالمؤسسات التي نعتبرها أمكنة أو محلات، على الأفراد المسؤولين بهذه المؤسسات، مثل :

(102) قبل البيت الأبيض القرار

(103) رفض الكرملين المعاهدة

(104) قدمت بغداد مشروعاً للسلام

(105) فرضت باريس تأشيرة الدخول على الأجانب

(106) وافق البرلمان على المشروع

أي : نوابه. ومثل :

(107) ساهمت الكلية في الندوة الثقافية

أي : أساتذتها. ومثل :

(108) حاكمت المحكمة المتهمين

أي : قضاتها...[25] الخ.

ويضاف إلى هذه الأمثلة أمثلة أخرى تعبر عن تصورنا للزمان باعتباره مكاناً. فنحيل بالمراحل الزمنية - التي تعتبر عندئذ محلات - على من عاش فيها. وبذلك يمتد انطباق المبعد الكنائي 4 أ من البعد الفضائي إلى البعد الزمني، ليولد بنيات مثل :

(109) لم يقدر القرن السابع عشر جاليلي

(110) أدركت العصور الحديثة قيمة العلم

للإحالة على الناس الذين عاشوا في القرن السابع، وفي العصور الحديثة على التوالي.

ويمكننا أن نجد، بالإضافة إلى ما سبق، دليلا آخر على نسقية المبعد الكنائي 4 أ، وذلك في معجمة التعالقات الصرفية الدلالية بين الوحدات المخصصة للمحل والوحدات المخصصة للحال، مثل :

| | | |
|---|---|---|
| مغرب | - | مغربي |
| قرية | - | قروي |
| بحر | - | بحري |
| ... | | |

أما المبعد الكنائي الذي يرصد التعالقات المذكورة، فتمكن صياغته كالتالي :

**مبعد كنائي 4 أ**

هناك علاقة كنائية بين س و ص، إذا كانت س و ص تخصصان حالاً ومحلاً على التوالي.

**13.2.1 - المبعد الكنائي 5**

أما المبعد العلاقي الدلالي الكنائي الأخير، فمشتق من مبدأ المجاورة 5، ويقيم علاقات كنائية بين المالكين وملكياتهم. انه يربط بين التمثيلات الدلالية للمالكين سواء كانوا

(25) وانظر "المراغي ص : 260، المعطى (100) : سورة يوسف 82.

أفرادا أو جماعات، والتمثيلات الدلالية لملكياتهم سواء كانت أشياء منفصلة أو كيانات مثل الذاكرة الجيدة والعادات واللغة والوظائف المؤسساتية الاجتماعية والسياسية... الخ.

إننا نتصور اللغة أو العادات الحضارية، ملكية لأصحابها، ولذلك نسمي اللغات والحضارات بأسماء أصحابها، ونحيل على المتكلمين ببعض خصائص لغاتهم، فنقول مثلا :

(111) العربية لا تبدأ بساكن ولا تقف على متحرك

(112) اللهجة الحجازية لا تهمز

(113) ألم تعرف الحضارة العربية رسم الأشخاص ؟

ولذلك أيضا تسرق اللغة أو الكتابة، كما تسرق أية ملكية أخرى، فيقال :

(114) يسرق المستعمر الثروة والحضارة واللغة

ونجد في بعض المنشورات العراقية الحالية من يقول :

(115) لقد سرق الفرس الكتابة العربية

وتتجلى إنتاجية المبدأ الكنائي 5 في انطباقه لتوليد بنيات كنائية نحيل فيها ببعض الخصائص التي نعتبرها ملكيات، على من يملكها من الأشخاص، مثل :

(116) س : هل سألت زيدا ؟

ص : أجل، سألت ذاكرة خارقة للعادة حقا !

أو مثل :

(117) س : هل رأيت هندا ؟

ص : رأيت جمالاً لم تره في حياتك !

أو بنيات نحيل فيها على الأشخاص بما يملكونه من أشياء، مثل :

(118) وصلت سيارة زيد.

أي : وصل زيد. ومثل :

(119) تزوج عمرو ثروة هائلة

أي : امرأة تملك ثروة هائلة.

وتظهر نسقية المبعد الكنائي 5، في معجمة بعض التعالقات الصرفية الدلالية بين وحدات مخصصة للمالك ووحدات مخصصة للملكية، مثل :

| | | |
|---|---|---|
| مالك | - | ملكية |
| عاقل | - | عقل |
| ثري | - | ثروة |
| ... | | |

وبذلك يمكننا أن نصوغ المبعد الكنائي 5 كالتالي :

**مبعد كنائي 5**

هناك علاقة كنائية بين س و ص، إذا كانت س و ص تخصصان مالكاً وملكيته على التوالي.

ويمكننا على مستوى أعلى من التجريد، أن نلحق بهذا المبعد الكنائي، مجموعة من الترابطات التي تدخل في تصوراتنا، ضمن علاقات المالك بالملكية. من ذلك العلاقات التي تربط بين الأشخاص من جهة، وشهاداتهم أو مراتبهم العلمية من جهة أخرى. فنحن نحيل على الأشخاص سواء بأسمائهم أو بشهاداتهم العلمية، فنقول مثلاً :

(120) خرج الدكتور من الفصل

للإحالة على زيد الحاصل على شهادة الدكتوراه. كما نحيل على الأشخاص ببعض المراتب العلمية الخاصة، كأن نقول :

(121) ليس في الجامعات العربية أية جائزة نوبل

للإحالة على انعدام وجود علماء حصلوا هذه الجائزة.

ومن ذلك أيضا العلاقات التي تربط بين الأشخاص والمناصب المؤسساتية أو الوظائف الاجتماعية والسياسية التي يملكونها، إذ نجد وحدات معجمية يمكنها أن تحيل سواء على وظيفة داخل نسق مؤسساتي معين، أو على الشخص ذاته المالك لهذه الوظيفة. فكلمة : الرئيس، مثلاً، يمكنها أن تحيل على الوظيفة (أو المؤسسة) في مثل :

(122) يحكم الرئيس في بعض البلدان مدى الحياة

أو على الشخص ذاته، في مثل :

(123) كان الرئيس يفضل أفلام رعاة البقر

ومثل ذلك كلمات كالوزير والجندي والضابط، تحيل على وظائف في مثل :

(124) للوزير صلاحيات محددة

(125) يمتثل الجندي لأوامر الضابط

كما تحيل على ذوات الأشخاص في مثل :

(126) أحس الوزير بالبرد البارحة

(127) ضرب الجندي الضابط بالعصا

ونجد في هذا السياق كثيراً من أسماء الأشخاص مشتقة من وظائف أو مهن، مثل : فلاح، حداد، صائغ، وزير... الخ. ومن الترابطات التي يمكن إدراجها أيضا ضمن علاقة المالك بالملكية، العلاقة بين اللباس ـ أو ما يدخل في حكمه ـ ومالكه.[26] فنفترض أن المبعدالكنائي 5 ينطبق كلما أحلنا بصورة اللباس على الجندي أو الشرطي أو البهلوان أو النادل، أو بالبذلة البيضاء على الممرض، أو بالجلباب على الفقيه التقليدي، أو بلون الأقمصة على الفرقة الرياضية... الخ. فينطبق المبعد الكنائي 5 لتوليد بنيات كنائية نحيل فيها باللباس ـ أو بعض أجزائه ـ على صاحبه، مثل :

(128) أصابت القذيفة قبعة زرقاء

أي : جندياً أممياً. ومثل :

(129) حارب نابليون البذل الحمراء

أي : جنود أنجلترا. ومثل :

(130) انتصرت الأقمصة الخضراء في المقابلة

أي : اللاعبين الذين يرتدون أقمصة خضراء. ومثل :

(131) طرد رب المعمل بذلة زرقاء

أي : عاملا. ومثل :

(132) احتلت الكوفيات جوانب الملهى الليلي

أي : عرب من الخليج.

(26) انظر علاقة «المجاورة» في أبواب «المجاز المرسل» عند القدماء، حيث يدمجون «إطلاق الثياب على النفس» في مثل :
(ب) فشككت بالرمح الأصم ثيابه ليس الكريم على القنا بمحرم
وانظر المراغي ص : 261، مثلا. وواضح أن معنى «المجاورة» هنا، مختلف عن المفهوم التصوري العام الذي نتبناه. وذلك تبعاً لاختلاف الاعتبارات النظرية والمنهجية الأساسية التي تقود عملنا هنا، عن منطلقات القدماء. وانظر الفصل الأول والفصل الرابع.

كما نفترض أن نسقية البعد الكنائي 5 تتجلى أيضا في معجمة بعض التعابير المسكوكة مثل :

(133) عصر الأحذية الغليظة

للإحالة على الديكتاتوريات العسكرية. ومثل :

(134) coureur de jupons

للإحالة على المهووس بمتابعة النساء... الخ.

بهذا نكون قد انتهينا من حصر مجموعة المبادئ العلاقية الدلالية الاستعارية والكنائية، التي افترضنا اشتقاقها من مبادئ تصورية قائمة على المشابهة والمجاورة، تنتمي إلى البنية التصورية. وننتقل في القسم الموالي، إلى مزيد من التوضيح بصدد ضرورة إغناء النظرية الدلالية بمثل هذه المبادئ العلاقية الدلالية، وبصدد وظيفتها داخل النظرية الدلالية.

**2 ـ النظرية الدلالية ووظيفة المبادئ العلاقية الدلالية**

تتوخى النظرية الدلالية الإجابة عن سؤال أساسي عام : «ما هو المعنى ؟». وهي تسلك في ذلك، طريق تجزئ هذا السؤال العام إلى تساؤلات أكثر تخصيصاً. ومن ثمة فالتساؤل عن المعنى عموماً يقتضي من النظرية الدلالية رصد الخصائص الدلالية، أو العلائق الدلالية في اللغات الطبيعية، مثل التعدد الدلالي، والشذوذ الدلالي، والترادف، والتضاد، والاقتضاء، والتحليلية... الخ،[27] باعتبار أن الرصد الكافي لهذه العلائق يعني الإجابة عن السؤال العام، والعكس صحيح أيضاً.

وبحثنا هنا يمس أساساً بعض قضايا التعدد والشذوذ الدلاليين، بالنظر إلى علاقتهما الوثيقة بقضايا التوليد الدلالي عموماً.

ويمكن أن يستنبط من ذلك، أن النظرية الدلالية تهم البنيات الدلالية للغات الطبيعية عموماً، ولا تهم البنية الدلالية في لغة خاصة دون أخرى. فتحديد خصائص دلالية مثل الخصائص السابقة، لا يقتصر على فئة محدودة معينة من اللغات الطبيعية. إنها خصائص دلالية وعلائق تعبر عنها الوحدات والمركبات والجمل في كل اللغات الطبيعية.[28]

وبالنظر إلى التمييز بين النظرية الدلالية والمكون الدلالي في وصف أية لغة، فإن المباعد الاستعارية والكنائية تدخل في إطار النظرية الدلالية، وليست هناك حاجة إلى

27) انظر الفاسي الفهري (1985)، 198/2، وجاكندوف (1978) ص : 202، و(1983) ص : 11، وكاتز (1972) الذي يحدد من هذه الخصائص خمس عشرة خصيصة. ص ص : 4 ـ 5.

28) انظر كاتز (1972) ص ص : 11 ـ 12.

إدماجها في المكون الدلالي «المعيار»[29] المتضمن لقواعد الإسقاط، مادمنا نفترض في هذه المباعد خصيصة الكلية.

تتضمن النظرية الدلالية إذن، مكوناً دلالياً ـ يضم قواعد الإسقاط ـ ينطبق على سامات مركبية تحتية تم فيها إدماج الوحدات المعجمية، وينتج تمثيلات دلالية للجمل. إلا أن تخصيص البنيات الدلالية لا يقتصر على التمثيلات الدلالية بهذا المعنى، وإنما نفترض استقلال هذه البنيات الدلالية وخضوعها لقيود سلامة خاصة بها، عوض أن تقف فقط عند اشتقاقها من البنيات التركيبية بواسطة قواعد الإسقاط.[30] فبينما اعتبرت هذه الأخيرة وحدها محددة للصورة الدلالية، عند كاتز ويوسطل (1964) وكاتز (1972)، فإننا نفترض في النظرية الدلالية مجموعة من المباعد ـ المشتقة من قواعد سلامة التصورات التي تحدد البنيات التصورية ـ المخصصة لمظاهر البنية الدلالية المستقلة عن البنيات التركيبية. وربما أمكننا أن نعتبر هذه المجموعة من المباعد جزءا مما يسميه جاكندوف (1983) «قواعد سلامة الدلالة» التي تتضمن لائحة السمات الدلالية ومبادئ ضمها.[31]

يعتبر كل مبعد مقترح إذن، جزءا من النظرية الدلالية، مشتقا من مبدأ تصوري. وتعمل هذه المباعد خاصة، على تحديد العلاقات بين المداخل المعجمية للوحدات، والمعاني (المولدة) التي يمكن أن تأخذها هذه الوحدات على مستوى التركيب الدلالي.

ويمكننا أن نصف هذه الوظيفة الإبداعية ـ أو غير المعجمية ـ[32] للمباعد كالتالي.

في نظرية تأويلية، مثل نظرية كاتز (1972)، تنطبق قواعد الإسقاط على السامة المركبية لتضم القراءات المعجمية للوحدات فيما بينها، وتبني تأويلاً دلاليا للبنية ككل. ويتوقف الوصول إلى بناء هذا التأويل الدلالي للبنية، على توافق القراءات المعجمية للوحدات المكونة أثناء انطباق قواعد الإسقاط. فإذا تعارضت بعض السمات في نقطة معينة من عملية الضم هذه، فإن بناء تأويل البنية يتوقف، وتعتبر المتوالية شاذة دلاليا.[33]

29) نقصد بذلك المكون الدلالي في النظرية المعيار : كاتز ويوسطل (1964)، تشومسكي (1965). وانظر نوريك (1981) ص : 101.

30) انظر الفصل الرابع.

31) انظر جاكندوف (1983) ص : 8.

32) إذ كما أن للمباعد علاقة بالمكون الدلالي، فإن لها علاقة كذلك بالمكون المعجمي عن طريق القواعد المعجمية العلاقية وانظر الفصل الموالي.

33) انظر توضيح ذلك في الفصل الثالث.

أما في نظرية تأويلية مغناة بالمباعد، فإن انطباق قواعد الإسقاط يكون مصحوباً اختيارياً بانطباق أي مبعد ملائم من المباعد. ويمكن هذا الإجراء النظرية الدلالية من بناء تأويلات البنيات الدلالية المولدة. فالمباعد تنطبق اختياريا على كل طبقات الوحدات المعجمية، وبذلك يمكنها أن تتنبأ بالتأويلات السياقية عن طريق رصد العلاقات الاستعارية والكنائية بين القراءات المعجمية والقراءات السياقية للوحدات. وهي تنطبق بكيفية متناوبة مع انطباق قواعد الإسقاط، فإذا توقف الاشتقاق الدلالي في نقطة معينة، تدخلت المباعد لبناء التأويل الوارد. وبذلك نفترض أننا نكون بصدد «تأويل دلالي للجملة» عندما يتم انطباق قواعد الإسقاط والمباعد الموازية. وإذا توقف الاشتقاق رغم انطباق المباعد، عندئذ فقط تعتبر البنية شاذة دلاليا.

وتؤدي بنا هذه الفرضية إلى إعادة النظر في تحديد كاتز (1972) للشذوذ الدلالي،[34] فنحدد هذا الأخير كالتالي :

(135) يكون المكون شاذا دلاليا عندما لا تسند إليه أية قراءة بعد انطباق قواعد الإسقاط والمبادئ العلاقية الدلالية.

ويبدو أن إغناء النظرية الدلالية بالمباعد يعبر، من وجهة نظر نفسية، عن ميل المتكلم - السامع إلى محاولة البحث عن تأويلات دلالية ملائمة للبنيات، بغض النظر عما تبدو عليه هذه الأخيرة من شذوذ دلالي للوهلة الأولى.[35]

تنطبق المباعد إذن، أثناء الانطباقات المتتالية لقواعد الإسقاط، بكيفية اختيارية، إلا في حالة تعارض السمات حيث يصبح انطباقها ضروريا. وبالإضافة إلى الأمثلة التي قدمناها في القسم الأول من هذا الفصل، أثناء استدلالنا على ورود المباعد بالنسبة لبناء تأويل البنيات الدلالية المولدة، نقدم هنا أمثلة إضافية.

يعرقل انطباق قواعد الإسقاط أثناء عملية ضم قراءات الوحدات المعجمية لبناء التأويل الدلالي في الجملة التالية :

(136) هضم زيد الفكرة الجديدة

وذلك نظرا لتعارض السمة الانتقائية [+ محسوس] في الفعل، مع السمة [+ مجرد] في : الفكرة. لكننا لن نعتبر (136) جملة شاذة دلاليا. فتحديد الشذوذ الدلالي في (135) أعلاه،

34) انظر كاتز (1972) ص : 49. وانظر الفصل الثالث من هذا البحث.

35) وانظر نوريك (1981) ص : 103.

يشير إلى أن البنيات لا توصف بذلك إلا بعد انطباق المبعد بموازاة قواعد الإسقاط. والحال أن النظرية الدلالية تتضمن مبعداً وارداً في حالة تأويل بنية مثل (136). فيعالج بناء تأويلها بانطباق المبعد الاستعاري 1 الذي يعالق بين الكيان والنموذج. فيقوم التحويل الدلالي 1 بحذف السمة [+ محسوس] في : هضم، مادامت هذه السمة، كما يشير إلى ذلك التحويل المذكور، تميز هذا النوع من الأفعال الدالة على عمليات استيعاب محسوسة (فيزيولوجية)، من أفعال مثل : تمثل، فهم،... الخ، الدالة على عمليات استيعاب ذهنية مجردة. فيتكفل المبعد الاستعاري 1 بإقامة العلاقة الاستعارية بين التأويل السياقي «المجرد» للفعل، وقراءته المعجمية. وهي علاقة استعارية قائمة على اسقاط بعض خصائص عملية محسوسة على خصائص عملية ذهنية مجردة.

وإذا أخذنا بنية أخرى مثل :

(137) نجح حمار في الانتخابات

فإن المبعد الاستعاري 2 الذي يعالق بين الكيان والسمة، ينطبق لإقامة علاقة استعارية بين المعنى السياقي للحمار، حيث تلعب سمة [بليد] الدور الأساسي، وبين قراءته المعجمية، وذلك عن طريق التحويل الدلالي 2 الذي يبرز السمة المذكورة الواردة سياقيا، ما دامت هذه السمة، كما يشير إلى ذلك التحويل الدلالي 2، تميز الحمير من أية طبقة أخرى من الحيوانات «نجسده بها سمات مميزة مخالفة، تبعا لأنساقنا التصورية، فنربط هذه السمات ـ المجسدة ـ بكيانات أخرى، كربط الحمار المجسد للبلادة بالإنسان البليد، في (137).

أما تأويل البنية :

(138) استدعى زيد الوجه الجديد إلى المكتب

حيث تتعارض السمة الانتقائية [ إنسان] في الفعل، مع السمة [− إنسان] في : الوجه، فيتم عن طريق المبعد الكنائي 3 الذي يعالق بين الجزء والكل. فينطبق على القراءة الدلالية المخصصة للجزء، أي الوجه، للربط بينها وبين القراءة المخصصة للكل، أي الشخص الجديد، والمتضمنة سمة [+ إنسان]، للاستجابة للقيد الانتقائي في الفعل، والحصول على التأويل الدلالي المراد.

وبالنسبة لبنية مثل :

(139) سال الإناء على الفراش

حيث تتعارض السمة الانتقائية [+ سائل] في الفعل، مع السمة [− سائل] في : الإناء، فإن النظرية الدلالية تتضمن المبعد الكنائي 4 الذي يربط بين الوعاء والمحتوى، فينطبق على

القراءة الدلالية المخصصة للإناء لربطها بالقراءة الدلالية المخصصة للمحتوى الذي يستلزم سمة مثل : [+ سائل] تستجيب للقيد الانتقائي في الفعل. وبذلك يتم بناء التأويل الدلالي الوارد في (139).

أما بالنسبة لبنيتين مثل :

(140) صفقت القاعة للخطيب

(141) رفضت الوزارة مطالب الأساتذة المشروعة

فيتم بناء تأويلهما عن طريق المبعد الكنائي 4 أ الذي يعالق بين الحال والمحل. فينطبق في (140) على القراءة الدلالية للمحل، أي القاعة، لربطها بالقراءة الدلالية للحال المتضمنة السمة [+ إنسان] التي يفترضها القيد الانتقائي للفعل في الوحدة المذكورة.

وينطبق نفس المبعد الكنائي في (141) على القراءة المخصصة للمحل أي الوزارة، للربط بينها وبين قراءة الحال، أي المسؤولين بالوزارة، المتضمنة السمة [+ إنسان] التي يتطلبها الفعل.

ونجد في تأويل البنيتين (142) و (143) مثالا لانطباق المبعد الكنائي 5 :

(142) تزوج زيد ثروة هائلة

(143) كرم وزير الرياضة الأقمصة الحمراء

فينطبق المبعد الكنائي 5 في (142) ليعالق بين القراءة المخصصة للملكية، أي الثروة، والقراءة المخصصة للمالك، أي امرأة ثرية، والتي تتضمن السمة [+ إنسان] المتلائمة مع القيد الانتقائي للفعل.

كما ينطبق في (143) ليعالق بين قراءة الملكية، أي الأقمصة الحمراء، وقراءة المالك، أي أفراد الفرقة الرياضية، والمتضمنة للسمة [+ إنسان] التي تفرضها السمة الانتقائية لفعل التكريم.

تبين هذه الأمثلة حالات الانطباق الضروري للمباعد،[36] للتوصل إلى بناء التأويل الدلالي في البنيات الممثل لها، والتي تتضمن تعارضا بين السمات. ولقد حددنا مبدئيا انطباق المباعد باعتباره اختياريا، إلا في مثل الحالات المذكورة.

[36] إنها أمثلة تبين انطباق المباعد بكيفية متناوبة مع قواعد الإسقاط. وهناك حالات أخرى يمكن للمباعد فيها أن تنطبق على خرج قواعد الإسقاط. ولنأخذ البنية التالية :

(ج) كسر زيد ما عصر عمرو

في هذه البنية لا تتضمن (ما) سمات دلالية واردة يمكنها أن تشكل دخلا لانطباق مبعد من المباعد. ولذلك يجب أن تأخذ محتوى.

واختيارية انطباق المبادىء هذه، تمكنها من أن تعمل حتى في حالات عدم وجود تعارض بين السمات.

فتنطبق اختياريا في حالة البنيات التي يمكنها أن تأخذ تأويلاً معيناً، بالإضافة إلى تأويلها المجازي.

وبذلك تتفادى الربط الضروري بين مجازية البنيات، ووجود تعارض بين السمات فيها، أي تتفادى التصور الذي يرى في خرق السمات الشرط الضروري والكافي لإمكان المجاز.[37]

ولنأخذ البنيات التالية :

(144) وجد زيد ثروة هائلة

(145) كانت مؤخرة الحافلة سوداء

(146) قضى الكتاب الضخم على عمرو

إن لهذه البنيات تأويلات سليمة، لا تفترض خرقا للسمات. فالبنية (144) تعني أن زيدا وجد ثروة هائلة في صورة مال أو ذهب أو ما شابه ذلك. والبنية (145) تعني أن مؤخرة الحافلة كانت مطلية باللون الأسود. والبنية (146) تعني أن عمرا مات على إثر سقوط الكتاب الضخم عليه.

لكن لهذه البنيات السليمة كذلك تأويلات مجازية. إذ يمكن أن ينطبق المبدأ الكنائي 5 في (144) لتأويلها مجازا بأن زيدا وجد امرأة تملك ثروة هائلة. ويمكن أن ينطبق المبدأ الكنائي 4 أ في (145) لتأويلها مجازا بأن أشخاصا من الزنوج كانوا جالسين

إن بنية (ج) باختصار كالتالي :

(ج) [كسر زيد ضم$_1$ [عضم عمرو ضم$_2$]]

ج$_1$ ج$_2$

حيث ضم$_1$ يساوي ضم$_2$.

يسند الفعل (عض) أولا السمة [+ حائل] إلى ضم$_2$ ويعطي انطباق قواعد الإسقاط قراءة ج$_2$. ويضم الانطباق الموالي لقواعد الإسقاط ضم$_1$ إلى قراءة ج$_2$. وبذلك يأخذ ضم$_1$ السمة [+ حائل] بحكم مطابقته إحاليا لضم$_2$.

وآنذاك ينطبق المبدأ الكنائي 4 على ضم$_1$ باعتباره محتوى، لربطه بقراءة الوعاء المتضمنة لسمة [+ صلب]، ليصبح ضم$_1$ متلائماً مع السمة الانتقائية التي يفرضها الفعل (كسر).

ومن ثمة تكون قراءة (ج) موافقة لمثل :

اذا كسر زيد وعاء ما عضم عمرو

وهذا يعني أن المبادئ يمكنها أن تنطبق أحياناً على خرج قواعد الإسقاط. وانظر نوريك (1981) ص : 150.

(37) انظر الفصل الثالث من هذا البحث.

بالمقاعد الخلفية بالحافلة. ويمكن أن ينطبق المبعد الاستعاري 1 في (146) لتأويلها مجازاً بأن عمرا مات بسبب التأثير المعنوي العميق الذي أحدثه الكتاب الضخم في نفسه.

هكذا يتضح إذن، أن إغناء النظرية الدلالية بالمباعد الاستعارية والكنائية يمكنها من رصد فئة واسعة من التأويلات الدلالية التي يسندها المتكلم - السامع إلى الجمل، وأن عدم إدخال مباعد مثل هذه يؤدي إلى عدم رصد تأويلات دلالية واردة، وإلى اعتبار متواليات سليمة جملا شاذة،[38] أي أن إدخال المباعد في النظرية الدلالية، يمكن هذه الأخيرة من تفادي النتيجة العبثية المتمثلة في اعتبار الجمل السليمة الخاضعة لتقول مجازية عن القراءات المعجمية، جملا شاذة، وفي العجز عن إشتقاق كل التأويلات باستثناء التأويلات غير المجازية للجمل.

(38) انظر مثال البنيات التي يمكن أن تؤول مجازاً، لكن لها أيضا تأويلات «حقيقية». وانظر ليفين (1977) ص : 14، في استدلاله على أن هناك اعتبارات تبين أن الانحراف الدلالي ليس شرطا ضروريا وكافيا للاستعارة. وانظر الفصل الثالث من هذا البحث.

# المعجم والقواعد العلاقية

«إن إحدى التنقلات الدالة في تصور البحث المعجمي الإقرار بأن [...] منهج المعجم لا يتجه بالضرورة» إلى دراسة قائمة من الكلمات تشتمل على جميع ما يستعمله المجتمع اللغوي من مفردات «كما يدعي ذلك بعض اللغويين [...] بل إن المفردات تفرز خصائص واطرادات فرعية أو تامة تمكن من وضعها في طبقات عامة أو فرعية لها خصائص يمكن استخلاصها من مبادئ عامة تضبط الملكة اللسانية العامة للإنسان، أو الملكة الخاصة بلغة من اللغات الطبيعية».

عبد القادر الفاسي الفهري (1986) : 6.

### 1 ـ في التعدد الدلالي

انصب اهتمامنا في الفصل السابق على علاقة المباعد بالمكون الدلالي، ودورها في تأويل التراكيب الدلالية المولدة. ونخصص هذا الفصل لعلاقة المباعد بالمعجم وبرصد الترابطات الدلالية المعجمية، وخاصة علاقة التعدد الدلالي وتمييزها من المشترك اللفظي.

كما نوضح الترابط القائم بين تعدد دلالي مشتق (خارج المعجم) وتعدد دلالي معجمي (داخل المعجم)، وكيف أن إغناء النظرية الدلالية بالمباعد، وافتراض قواعد علاقية في المعجم يسمحان بمعالجة موحدة لهما.

### 1.1 - مشاكل تمثيلية

نفترض أن من بين المشاكل التي تطرح على أية نظرية للدلالة المعجمية مشاكل ترتبط بالوسائل التي يمكن أن تقدمها النظرية لتحديد ما يمكن اعتباره وحدة معجمية من وجهة نظر دلالية. فالقرار المتعلق باعتبار وحدتين متطابقتين صواتيا، ومختلفتين إلى حد دلالياً، وحدة معجمية واحدة أم وحدتين، يرتبط من جهة بما إذا كانت هناك علاقة دلالية مطردة بين قراءتي الوحدتين، ويرتبط من جهة أخرى بالوسائل التي تقدمها النظرية لإقامة هذا التعالق الدلالي. أي أن الأمر يتعلق عموماً بالمبادئ الممكنة التي تفرضها النظرية لتخصيص علاقة التعدد الدلالي وتمييزها من غيرها من العلاقات.[1]

وإذا عدنا إلى أول نظرية دلالية في الانموذج التوليدي، وهي نظرية كاتز وفودور (1963) وكاتز وبوسطل (1964)، لا نجد تمييزا داخل المعجم بالنسبة للوحدات التي تمتلك أكثرمن قراءة، بين الوحدات المرتبطة بقراءات متعالقة بكيفية مطردة، والوحدات المرتبطة بقراءات غير متعالقة. فهم يقترحون مدخلاً واحداً في جميع الحالات، يتضمن مختلف القراءات المشار إليها، فتعالج وحدة مثل (bachelor) باعتبارها وحدة معجمية واحدة بمدخل واحد يتضمن أربعة مداخل فرعية توافق المعاني الأربعة للوحدة المذكورة. فموقف كاتز وفودور وبوسطل يتلخص إذن في تخصيص مدخل واحد تجمع فيه كل القراءات المرتبطة بصورة صواتية معينة، والمنتمية إلى مقولة تركيبية واحدة.[2]

ولقد انتقد هذا الاقتراح لسانيون من بينهم فنريش (1966) الذي تصور مفهوم «الوحدة المعجمية» على أساس ربط القراءة الدلالية الواحدة بالصورة الصواتية الواحدة والمقولة التركيبية الواحدة، لنكون بالنسبة لمثال (bachelor) بصدد أربع وحدات معجمية بصورة صواتية واحدة، عوض أن نكون بصدد وحدة معجمية ملتبسة أربع مرات.

ورغم أن فنريش لم يقدم تبريرات كافية للتميز بين القراءات المتعالقة، والقراءات غير المتعالقة، ولم يقترح كيفية تسمح برصد التعالق الدلالي عموما في المعجم، فيبقى في جميع الأحوال أن ليس هناك، كما يلاحظ مككولي (1968)، ما يبررّ بكيفية مسبقة تصنيف المعلومات في المعجم على أساس التطابق الصواتي، عوض تطابق آخر كالتطابق في التمثيل الدلالي أو غيره،[3] بالإضافة إلى أن بنينة المعجم على أساس التطابق أو التعالق الصواتي

1) انظر نوريك (1981) ص : 13.
2) انظر كاتز وبوسطل (1964) ص : 37، وانظر الهامش : 5 من الفصل الثالث في هذا البحث.
3) انظر مككولي (1968) ص : 125.

بدون اعتبار المحتوى الدلالي للقراءات أو ما تعكسه من علاقات دلالية مطردة، قد يؤدي إلى عدم رصد البنية الحقولية الدلالية للمعجم.[4]

ويقترح مككولي (1968) في هذا الإطار ألا تسجل في المعجم بعض الوحدات التي يمكن التنبؤ بورودها في النسق اللغوي انطلاقا من وحدات أخرى مسجلة. فالمعجم لا يتضمن كل «الوحدات المعجمية» الواردة في النسق اللغوي. وذلك لأن كل اللغات تملك علاقات استلزامية بين وحداتها المعجمية، تجعل وجود وحدة معجمية معينة يستلزم وجود وحدة أخرى لن تكون بذلك مسجلة في المعجم. فصفات مثل : دافئ، بارد، حار... الخ، تستعمل للدلالة على درجات الحرارة، أو على الإحساس بدرجة الحرارة الناتج عن نوع معين من اللباس. فالصفة : دافئ، في جملة مثل :

(1) وجدت القميص الدافئ

يمكنها أن تعني أن للقميص درجة معينة من الحرارة، ويمكنها أن تعني أن القميص ينتج لدى لابسه إحساساً بالدفء.

ومن ثمة يقترح مككولي (1968) أن هناك وحدتين : $دافئ_1$ و$دافئ_2$، تظهر واحدة منهما فقط في المعجم، أما الثانية فيمكن التنبؤ بها على أساس مبدأ ينتمي إلى النظرية الدلالية ـ وإن كان مككولي لا يوضح كيفية ذلك ـ يقول : بالنسبة لكل وحدة معجمية تكون صفة دالة على درجة الحرارة، هناك وحدة معجمية مطابقة لها تتعلق باللباس، وتعني : «منتج للإحساس الموافق لدرجة الحرارة التي تعبر عنها الصفة الأصلية». ويورد مككولي أمثلة أخرى للوحدات التي يمكن التنبؤ بها انطلاقاً من وحدات أخرى تتعلق بالعملية التي سماها ليكوف[5] تشييئاً (reification) وتتجلى مثلاً في معنيي : التوزيع، في الجملتين :

(2) حفظ زيد توزيع السمفونية التاسعة

(3) كان توزيع السمفونية التاسعة ملقى على الأرض

وفي معنيي : دراسة، في مثل :

(4) تعالج دراسة زيد قضايا معجمية

(5) تزن دراسة زيد نصف كليو غرام

4) انظر بوريك (1981) ص : 122.

5) انظر مككولي (1968) ص ص : 130 ـ 131.

في كل هذه الحالات يمكننا، حسب مككولي، أن نعتبر أن وجود الوحدات الأولى ـ القراءات «الذهنية» ـ يستلزم وجود الوحدات الثانية ـ القراءات «المحسوسة» ـ التي لن نحتاج بذلك إلى تسجيلها في معجم اللغة.

على أن صياغة مبادئ دلالية بهذه الصورة، قد يؤدي إلى مضاعفة مثل هذه المبادئ بقدر يصعب إيجاد حد له، إذ سنحتاج بالنسبة لكل حالة على حدة إلى مبدأ خاص بها، فنسقط في تعقيد كبير للنظرية الدلالية ونضيع فرصة إيجاد مبادئ عامة ومحدودة العدد تمكن من معالجة موحدة لحالات تبدو متباعدة.(6)

ويتضح تضييع فرص التعميم هذا، في تأكيد مككولي (1968) تمييز مبادئه هذه، التي يدعوها «قواعد التنبؤ المعجمي»، من بعض القواعد التي اقترحت لمعالجة التوسعات الاستعارية، مثل : «القواعد التأويلية» عند فنريش (1966)، على أساس مبررات غير كافية تقتصر على الإشارة إلى أن قواعد فنريش، بخلاف قواعد التنبؤ المعجمي، قواعد تبدع وحدة معجمية جديدة عن طريق تعديل في التمثيل الدلالي لوحدة أخرى موجودة مسبقا، وهي قواعد تتعلق باستعمالات «شعرية» وبإنتاج وحدات «منحرفة».(7)

ويرتبط البحث هنا عن التعميمات المذكورة، بإمكان رصد العلاقات الدلالية، بما فيها العلاقات التي يوردها مككولي، عن طريق قواعد علاقية معجمية من صنف قواعد الحشو عند جاكندوف (1975)، بهدف تبسيط المعجم، كما يرتبط ذلك أيضا بإمكان إيجاد وسيلة لرصد الظاهرة الموافقة لحدس المتكلم ـ المستمع، والتي تتجلى في كون النقول والتوسعات الدلالية المنتجة تميل إلى أن تعكس ـ أو تتخذ نموذجا لها ـ العلاقات التي تعبر عنها القراءات المعجمة، وهي ظاهرة لا تقدم الاقتراحات السابقة أية وسيلة تمكن من رصدها.(8)

ويبدو في هذا الإطار أن فرضية جاكندوف (1975) بصدد المداخل المعجمية التامة المنفصلة، تمثل خطوة جادة نحو تصور أمثل لرصد التعالقات الدلالية في المعجم. فالمعلومات الدلالية التي يمكن التنبؤ بها بالنسبة لأي مدخل، تخصص، في إطار هذه الفرضية، باعتبارها معلومات حشوية عن طريق قواعد تعالق بين المداخل. ويمكن لهذا التصور أن يسمح مبدئيا

(6) مثال ذلك أن أمثلة «التشبيه» يمكن رصدها عن طريق المبدء الاستعاري 1.

(7) انظر مككولي (1968) ص : 132.

(8) انظر في فقرة لاحقة توضيح ذلك في ارتباطه بالتمييز بين تعدد دلالي معجمي وتعدد دلالي مشتق.

بوسيلة للاحتفاظ بفرضية بنية المعجم على أساس الحقول الدلالية، عوض بنيته على أساس التطابق الصواتي.[9]

إن من أهم اقتراحات جاكندوف (1975)، أن أبسط معجم هو الذي يتضمن مداخل تامة التخصيص وقواعد حشو. وهذا يوافق اقتراحات أخرى تماثل بين الاقتصاد في المعجم وبين سهولة المبلوغية (accessibility) عوض معادلته بالحد الأدنى من المعلومات، كما يستنبط من تصور مككولي (1968) مثلا.[10] فقواعد الحشو عند جاكندوف لا تدمج المعلومات الحشوية، ولكنها تخصصها فقط باعتبارها حشوية على أساس العلاقات بين المداخل، ومقياس تقويم المعجم لا يعد هذه المعلومات الحشوية في تحديد تعقيد المعجم.[11] إلا أن جاكندوف يوقف مدخل قواعد الحشو على الربط بين مداخل الوحدات المتعالقة صرفياً. ورغم أن هناك مجموعة منفصلة من قواعد الحشو الدلالية يمكنها أن تعالق بين المداخل غير المترابطة صرفياً، فما دام يبدو أن علاقات دلالية متطابقة يمكنها أن تربط بين عناصر أزواج غير متعالقة صرفيا، فليس هناك مبرر للفصل بين العلاقات الدلالية في الحالتين.[12] ومن ثمة فكما أن المداخل التفريعية عند كاتز وبوسطل (1964) تميل إلى جعل التعالق الدلالي تابعا للتطابق الصواتي، فإن جاكندوف (1975) يكاد يجعله تابعاً للترابط الصرفي. والحال أن رصد العلاقات الدلالية يجب أن يقوم أولاً على أسس دلالية، لأن أي اختيار آخر، قد ينتهي إلى العجز عن رصد تعميمات بصدد فئة من العلاقات الدلالية التي تبدو مختلفة، أو يحتاج إلى نوعين أو أكثر من المبادئ العلاقية لوصف نفس الترابطات الدلالية التي توجد بين مجموعات مختلفة من الوحدات.[13]

ويمكننا أن نتبع روح اقتراح جاكندوف (1975) لصياغة قواعد تسمح بوصف العلاقات بين المداخل عموماً. ونقصد بذلك جهاز القواعد العلاقية. فالقاعدة العلاقية المسندة إلى مدخل معجمي معين، تربطه بمدخل آخر عن طريق إيراد المبعد الذي يصف نوعية العلاقة بين المدخلين، والمنتزع من لائحة المباعد كما حددناها في الفصل السابق.

9) وانظر توريك (1981) ص : 125.
10) انظر بصدد اقتراح مكنمارا (1971)، نفس المرجع السابق ص ص : 127 ـ 128.
11) انظر جاكندوف (1975) ص : 67 وما بعدها.
12) مثال ذلك أن نفس العلاقة الدلالية تربط بين عنصري الزوجين : سياف ـ سيف، كاتب ـ قلم، وهي علاقة المنفذ بالأداة وانظر فقرة لاحقة.
13) وانظر توريك (1981) ص : 128.

فإذا افترضنا وجود مدخلين للكأس : قراءة «المحتوى» وقراءة «الوعاء»، فإن مدخل قراءة «المحتوى» سيتضمن قاعدة علاقية، حيث البعد الكنائي : وعاء ـ محتوى، ينتمي إلى لائحة المباعد :

قاعدة علاقية :

| |
|---|
| ... |
| متعالق بكأس «الوعاء» عن طريق |
| البعد الكنائي : وعاء ـ محتوى |

وبذلك تستعمل القواعد العلاقية المعجمية مجموعة المباعد التي تتنبأ بالحالات المنتجة للتوسعات الدلالية. ومن ثمة يمكن لهذه القواعد أن تقدم تفسيرا بسيطاً للعلاقة بين المبادئ المنتجة الخارجة عن المعجم، والترابطات المعجمية القارة. انها قواعد تمكن من رصد فئة أوسع من الترابطات الدلالية بتعقيد أقل في المعجم.

### 2.1 ـ التعدد الدلالي المعجمي والمشتق

يجب إذن على أية نظرية دلالية أن تقدم وسائل لرصد التعدد الدلالي باعتباره من خصائص اللغات الطبيعية، في ارتباطه بتوسيع المعنى ونقله، وتمييزه من المشترك اللفظي، أي وسائل تمكن من اعتبار بعض القراءات المعجمية المختلفة لصورة صوتية واحدة، معان متنوعة لوحدة معجمية متعددة الدلالة كلما كانت هناك علاقة دلالية (مطردة) بين هذه القراءات، و من اعتبار قراءات أخرى، قراءات مسندة إلى مشتركات لفظية متمايزة عندما تنعدم العلاقة الدلالية المطردة المذكورة. وبذلك يكون على النظرية أن ترصد مثلا كون الوحدتين : طماطم$_1$ «الثمرة»، وطماطم$_2$ «النبات»، قراءتين لوحدة معجمية متعددة الدلالة عن طريق مبعد مثل المبعد الكنائي : منتوج طبيعي ـ مصدر طبيعي، توررده قاعدة علاقية معجمية تربط بين المدخلين، بينما تعتبر زكام$_1$ «الأرض» وزكام$_2$ «المرض» مشتركين لفظيين. ويبدو أن تصورات مختلفة، تقليدية وحديثة، حاولت إبراز هذا الفرق بين التعدد الدلالي والمشترك اللفظي، لكنها لم تحدد مجموعة المبادئ العلاقية المطردة التي يمكنها أن تقدم أساس هذا الفرق.[14]

14) انظر بصدد القدماء والمحدثين من اللغويين العرب، الفصلين الأول والثاني من هذا البحث، وانظر من بين آخرين أولمان (1962)، وميلر (1978)، وليتش (1981)، وانظر نوريك (1981) ص : 2.

إننا نميز في هذا الإطار، بين صورتين يتخذهما التعدد الدلالي عموماً بالنسبة للوحدات المعجمية، وأما :

- أن تتضمن الوحدة مدخلين معجميين منفصلين متعالقين عن طريق قاعدة علاقية دلالية.
- أو أن يكون للوحدة مدخل معجمي يخضع لتغيير دلالي في بعض السياقات نتيجة الانطباق المنتج للمباعد.

نسمي الصورة الأولى تعددا دلاليا معجميا (lexical polysemy) ونسمي الصورة الثانية تعدداً دلالياً مشتقا (derived polysemy).[15]

وهناك صلة وثيقة بين الصورتين، بناء على أن المداخل المنفصلة المرتبطة بوحدة معجمية متعددة الدلالة (التعدد الدلالي المعجمي) يمكنها أيضاً أن تخضع لانطباق المباعد، في ورودها السياقي (التعدد الدلالي المشتق)، إلى حد أن هذه الصلة تجعل من المستحيل، حسب لا ينز (1981)، أن نقيم فصلا حاداً بين التنقول أو التوسعات التلقائية للمعنى لدى المتكلمين، وبين المعاني المنقولة والموسعة الموجودة مسبقا في المعجم بالنسبة لوحدة معينة.[16] لكن المهم بالنسبة إلينا أن هذه الصلة الوثيقة تدعو إلى معالجة موحدة للصورتين، أي إلى إيجاد وسيلة للربط بينهما داخل النظرية الدلالية. وتتمثل هذه الوسيلة بالنسبة إلينا في المباعد.

فيكون تحديد التعدد الدلالي المعجمي باعتبار الوحدة المتعددة دلاليا وحدة معجمية ترتبط بها قراءات منفصلة لكنها متعالقة بكيفية مطردة، ويتم هذا التعالق عن طريق القواعد العلاقية داخل المعجم. في حين يعالج التعدد الدلالي المشتق خارج المعجم عن طريق نفس المجموعة من المباعد التي تحيل عليها القواعد العلاقية المعجمية. ويبدو لنا أن هذا الافتراض يسمح برصد الصلة الوثيقة المشار إليها أعلاه، وبإعطاء مضمون محدد لما لاحظه اللغويون منذ القديم في أن إحدى العمليات الرئيسية المنتجة للتعدد الدلالي تتجلى في خضوع الوحدات المعجمية لتوسعات استعارية أو تنقول كنائية، وهي عمليات يصبح معها التأويل المجازي

(15) انظر نونبرك (1981) ص : 109. ونجد القدماء يميزون أحياناً، في إطار تصورهم بين «المجاز» و «النقل»، وهو «المجاز الذي يصير باشتهاره كالحقيقة»، وذلك في سياق حصر الظواهر المتعلقة باللفظ الواحد الذي يكون للمعنى المتعدد، والتي يجعلها الشوكاني في «إرشاد الفحول» في قوله : «إن وضع لكل فمشترك، وإلا فإن اشتهر في الثاني فمنقول ينسب إلى ناقله، وإلا فحقيقة ومجاز». وانظر في ذلك الفصل الأول من هذا البحث.

(16) انظر لاينز (1981) ص : 47.

الناتج معجما في قراءة مستقلة. والأمثلة على ذلك كثيرة في ما سمي خاصة «بالاستعارات الميتة»، نحو : فم، رجل، عين... الخ، التي توسع من استعمالها في الأعضاء إلى استعمالها في أشياء أخرى «مشابهة»، مثل : فم الزجاجة، رجل الطاولة، عين الإبرة... الخ.

هكذا يمكننا إدخال المباعد في النظرية الدلالية، بالإضافة إلى رصد الصلة بين التعدد الدلالي المعجمي والمشتق، من رصد التمييز التقليدي بين التعدد الدلالي والمشترك اللفظي، فيتجلى الأول في التماثل الصواتي والعلاقة الدلالية المطردة بين عنصرين، بينما يرتبط الثاني بالتماثل الصواتي وحده. وبذلك يبنى التعدد الدلالي على إسنادنا مدخلين معجميين متماثلين صواتيا، متمايزين دلاليا إلى وحدة معجمية متعددة الدلالة، إذا، وفقط إذا، كانا متعالقين عن طريق قاعدة علاقية ـ لأن هذه الأخيرة بحكم تعريفها تورد مبعداً. أما المدخلان المعجميان المتماثلان صواتيا، المتمايزان دلاليا وغير المتعالقين عن طريق قاعدة علاقية فهما مشترك لفظي.

## 2 ـ المعجم والقواعد العلاقية

### 1.2 ـ في بنية المعجم

لقد تقدم البحث المعجمي كثيرا في اتجاه تجاوز المرحلة التي كان المعجم يعتبر فيها «لائحة» تامة من الظواهر غير المطردة. «فإحدى النقلات الدالة في تصور البحث المعجمي الإقرار بأن الفصل بين النحو والمعجم فصل غير طبيعي، وأن منهج المعجم لا يتجه بالضرورة» إلى دراسة قائمة من الكلمات تشتمل على جميع ما يستعمله المجتمع اللغوي من مفردات» كما يدعي ذلك بعض اللغويين [...] بل ان المفردات تفرز خصائص واطرادات فرعية أو تامة تمكن من وضعها في طبقات عامة أو فرعية لها خصائص يمكن استخلاصها من مبادئ عامة تضبط الملكة اللسانية العامة للإنسان، أو الملكة الخاصة بلغة من اللغات الطبيعية».[17] وبذلك تم تفنيد وجهة النظر «البنيوية» القائلة إن المعجم ليس بنية ولكنه مجرد لائحة من الوحدات.[18] فقد أجمعت مختلف الاتجاهات التوليدية منذ عمل تشومسكي (1965) خاصة «على أهمية بحث الاطرادات العامة أو الفرعية لطبقات المفردات، مما يجعل المعجم في جوهره نسق علائق نحوية ودلالية... الخ، لا يقل نسقية عن باقي مكونات النحو».[19]

(17) انظر عبد القادر الفاسي الفهري (1986) ص : 8.
(18) انظر عبد القادر الفاسي الفهري (1986) ص : 93.
(19) انظر عبد القادر الفاسي الفهري (1986) ص ص : 15 ـ 16.

وما يهمنا هنا بالدرجة الأولى أن المعجم من وجهة دلالية، يجب أن يكون مبنيا بشكل يمثل للعلاقات المتنوعة التي تربط بين مداخله، ويجب على النظرية المعجمية مبدئياً أن تقدم وسائل لرصد كل أنواع العلاقات الدلالية المطردة، بما فيها علاقات التعدد الدلالي، أي لرصد العلاقات القائمة بين معاني وحدة معجمية معينة، ورصد العلاقات بين المعاني المترابطة لوحدات معجمية مختلفة.(20)

ويمكننا في هذا الإطار أن نعتبر المعجم شبكة من الحقول المتقاطعة المحددة دلاليا، والتي تعكس التصنيفات التي نقيمها في تعاملنا مع التجربة، سواء تعلق الأمر بتصنيفات عامة كالتمييز بين الأشياء والأحداث، أو بتصنيفات خاصة كالتي نقيمها داخل حقول أكثر تخصيصاً مثل حقول الحيوان والمهن والنبات والأدوات... الخ.

وقد ارتبط مفهوم الحقل الدلالي، في صياغته لدى الهمبولتيين الجدد أمثال تريبه وفيسجربر وآخرين، بتقسيم مفردات اللغة إلى طبقات من الوحدات المعجمية، كل واحدة منها تحدد مجالاً تصورياً تتميز داخله مجالات فرعية، وتدل على هذه المجالات الفرعية مفردات من معجم اللغة، ويعتبر كل مجال فرعي تدل عليه مفردة معينة بمثابة معنى لهذه المفردة. واللغات المختلفة تعين مجموعات مختلفة من المجالات الفرعية داخل الفضاء التصوري، وتمكن المقارنة بينها على هذا الأساس مثلما تمكن المقارنة بين خرائط مختلفة لنفس المنطقة الجغرافية. ومن أمثلة هذه المجالات الفرعية، بالإضافة إلى ما سبق، حقول القرابة والألوان والصفات الثقافية والخصائص الأخلاقية.(21)

وقد بينت الأعمال التي اهتمت بالعلاقات المنطقية العامة الممكنة القائمة بين الحقول الدلالية التي ينتظمها معجم معين، ضرورة التمييز على الأقل بين ثلاث علاقات حقولية رئيسية : علاقة تقوم على تضمن (inclusion) حقل لآخر أو لمجموعة أخرى من الحقول، وعلاقة عبر حقولية تتعلق بحالات تقاطع (intersection) بين حقول لا يتضمن الواحد منها الآخر، وعلاقة انفصال (disjunction) بين حقول غير متماسة. وعلى أساس مثل هذه العلاقات يتم رصد علاقات دلالية كالترادف والانفصال والتعارض... الخ. وهي علاقات يتم رصدها عن طريق الحقول الدلالية، ولا يمكن وصفها إلا بافتراض معجم قائم على هذه الحقول.(22)

(20) انظر لهرير (1978) ص : 95.
(21) انظر كاتز (1972) ص ص . 346 ـ 347.
(22) انظر في ذلك مثلا : لاينز (1978) ص . 218 وما بعدها، وبوريك (1981) ص ص : 158 ـ 159.

إننا إذا خلصنا الأعمال التي قيم بها في مجال الحقول الدلالية، لدى المنظرين الأوائل لهذه الحقول، من زوائدها التأملية، وجدنا أن النقص الرئيسي فيها يكمن في أنها تمت باستقلال عن الدراسة العامة للبنية النحوية للغات الطبيعية، وبكيفية يغلب عليها الحدس والتقريبية. لكن لا أحد يشك في أن هؤلاء المنظرين للحقول الدلالية قد أثاروا مشاكل دلالية هامة. ومن ثمة فإن أي مهتم بتطوير نظرية الأنحاء التوليدية يجب أن يعمل على إدماج أعمال هؤلاء في هذه النظرية.[23] وفي هذا السياق فإن إعادة بناء مفهوم الحقول الدلالية داخل إطار النظرية الدلالية التأويلية التي نتبناها، تصبح نتيجة طبيعية لتصور بنية المعجم ومعالجة الظواهر الدلالية المعجمية داخل النظرية المذكورة. فبنية المدخل المعجمي نفسها، المخصصة بسمات صواتية-وتركيبية ودلالية، تعكس في شقها الدلالي التصنيف الحقولي الذي ينتظم الوحدة المعجمية المرتبطة بالمدخل المذكور. وبذلك فالقراءات الدلالية للمداخل المعجمية تسمح باستنباط التصنيفات الحقولية لهذه المداخل التي تأخذ قراءات تتجلى في مجموعة من السمات الموافقة للحقول التي تنتمي إليها.

فإذا افترضنا بالنسبة لقراءة وحدة مثل : (امرأة) مصفوفة سمات مثل : [شيء]، [محسوس]، [حي]، [إنسان]، [أنثى]، [راشد]، فإن ذلك يعني أن هذا الاسم مصنف في حقول منظمة للأشياء المحسوسة والحية والإنسانية والمؤنثة والراشدة.

وينتج عن هذا أن الحقل الدلالي عبارة عن مجموعة من المداخل المعجمية التي تشترك قراءاتها في بعض السمات الرئيسية التي تمثل ما يسميه كاتز (1972) «البنية القاعدية»[24] العامة المحددة للحقل، ويبقى أن كل مدخل معجمي يرتبط بحقل فرعي داخل هذا الحقل الدلالي العام.

فأفعال مثل (باع) و (اشترى) و )تاجر) و (بادل) و (أعطى) و (أخذ) و (اقترض) و (ورث) و (اكترى)... الخ، ترتبط بحقل دلالي عام يتعلق بعمليات انتقال الملكية. وإذا افترضنا قراءتين معجميتين لكل من (باع) و (اشترى) في مثل :

(6) باع زيد كتابا لعمرو بدرهمين

(7) اشترى عمرو كتابا من زيد بدرهمين

(23) انظر كاتز (1972) ص : 347.

(24) نفسه : ن. ص.

أمكننا أن نعتبر أنهما يحددان حقلا فرعياً داخل الحقل الدلالي العام لعمليات انتقال الملكية. لكن قراءتي (باع) و (اشترى) تشتركان مع قراءات أفعال أخرى مثل (تاجر) و (أعطى) و (اقترض) و (أخذ) و (اكترى)... الخ، في نفس البنية القاعدية العامة التي تميز حقل عمليات انتقال الملكية من حقول أخرى. ومن ثمة فإن هذه الأفعال الأخرى، التي يدل كل واحد منها على حقل فرعي داخل الحقل العام، يمكن أن تحدد عن طريق قراءات معجمية تختلف عن قراءتي (باع) و (اشترى) إلى حد، ولكن بكيفية تبقى معها البنية القاعدية لهذه القراءات سليمة.

مثال ذلك أن تعديل قراءتي (باع) و (اشترى) بأن يحذف منهما الملحق الثاني، أي «بدرهمين» في (6) و (7)، ينتج قراءتين معجميتين تخصصان عمليتين يتم بموجبهما انتقال الملكية من شخص إلى آخر دون أي شيء مقابل هذا الانتقال، أي أننا نحصل على قراءتي (أعطى) في مقابل (باع) و (أخذ) في مقابل (اشترى)، في مثل :

(8) أعطى زيد كتابا لعمرو

(9) أخذ عمرو كتابا من زيد

ومن أمثلة التعديل الذي يمس سمات انتقائية، نجد مثلا أننا إذ عوضنا السمة [مال] في المفعول في قراءة (اقترض) المستعمل في (10)، بالسمة [محل للسكن]، فإننا نحصل على قراءة معجمية لفعل مثل (اكترى)، كما هو مستعمل في (11) :

(10) اقترض زيد درهما من عمرو

(11) اكترى زيد منزلا من عمرو

فيتضح من هذه الأمثلة أن التعديلات المذكورة لا تمس البنية القاعدية للقراءات المعجمية الخاضعة للتعديل،[25] وأن كل حقل دلالي يقوم على بنية قاعدية عامة تشترك فيها قراءات الوحدات التي ينتظمها هذا الحقل.

وبالإضافة إلى أن تصورنا للقراءات المعجمية والعلاقات القائمة بينها، يسمح باستخلاص مفهوم الحقول الدلالية بشكل طبيعي داخل التصور النظري العام، نذكر أيضا بأن الصياغة التي حددناها للمبادئ العلاقية الدلالية تفترض قيام المعجم على تصنيف المفردات إلى طبقات معجمية تنتظمها حقول دلالية.[26]

(25) نفسه ص ص : 142 ـ 150.

(26) انظر الفصل السابق نفسه.

### 2.2 ـ القواعد العلاقية

ترتبط المباعد بالمعجم من وجهتين :

- إنها توافق الفرضية التي تعتبر أن المعجم شبكة من الحقول الدلالية.
- إنها تتنبأ بقراءات إضافية بالنسبة لمجموع طبقات المداخل المعجمية، ومن ثمة يمكن تخصيص هذه القراءات باعتبارها حشوية.

فالمبعد الكنائي : «وعاء ـ محتوى» مثلا ينطبق (اختياريا) على أي مدخل معجمي في حقل الأوعية، فيتنبأ بقراءة تخصص «المحتوى» (أو ينطبق في الاتجاه المعاكس). ومن ثمة فإن مدخلا معجميا واحداً يعبر عن قراءة «الوعاء» بالنسبة لوحدات مثل : (كأس)، (زجاجة)... الخ، يكفي للتنبؤ بقراءة «المحتوى» على أساس المبعد المذكور. وإذا كانت القراءة المشتقة معجمة فإنها تأخذ مدخلا منفصلا في المعجم وترتبط بالقراءة الأولى عن طريق قاعدة علاقية. وبذلك فالمعجم لا يتضمن كل طبقات القراءات، مادام بعضها يمكن التنبؤ به عن طريق المباعد.

وما يهمنا هنا بالدرجة الأولى أن المباعد ترتبط بالمعجم بكيفية غير مباشرة، مادامت تقدم لائحة من المبادئ يمكن أن تعتمدها القواعد العلاقية لإقامة ترابطات بين المداخل.

فبالإضافة إلى العلاقات الدلالية المعجمية التي يمكن رصدها على أساس الحقول الدلالية للمداخل،[27] هناك علاقات دلالية مطردة يقيمها المتكلمون بين مداخل غير متصلة ببعضها داخل شبكة الحقول الدلالية في المعجم. ومثل هذه العلاقات يتم رصدها عن طريق القواعد العلاقية المسندة إلى مداخل معجمية لربطها بمداخل أخرى.

والصورة العامة للقاعدة العلاقية، كما أشرنا سابقا، هي :

قاعدة علاقية : [ ...
متعالق بـ س عن طريق ص ]

أي أن القاعدة العلاقية تسند إلى مدخل معجمي لربطه بمدخل آخر س، وتشير ص إلى المبدأ الذي يقيم العلاقة والذي يعتبر جزءا من النظرية الدلالية.

27 فبما أن المعجم منبن تبعاً للحقول الدلالية، فإننا لا نحتاج إلى قواعد علاقية لإقامة ترابط بين أزواج ترتبط بينها علاقات الاشتمال (مثى ـ اختال)، والترادف (أسد ـ ليث، حبس ـ قعد)، والتكامل أو التعارض الثنائي (مذكر ـ مؤنث)، والتضاد أو التعارض المتدرج (كثير ـ قليل)، والتقابل (زوجة ـ زوج)، وعدم التلاؤم (مدني ـ أحمر). انظر لاينز (1978)، وتوريك (1981) ص ص : 156 ـ 159.

وتوضح هذه الصورة كيف أن القواعد العلاقية يمكنها أن ترصد الترابط بين التعدد الدلالي المعجمي والتعدد الدلالي المشتق، مادامت هذه القواعد تورد نفس المباعد المسؤولة عن التعدد الدلالي المشتق، لإقامة علاقات التعدد الدلالي المعجمي بين المداخل المعجمية.

ومن الأمثلة التي توضح رصد القواعد العلاقية للترابط بين قراءات وحدة معجمية معينة ـ فتقدم بذلك أساساً لإيجاد تعريف للتعدد الدلالي وتمييزه من المشترك اللفظي ـ نأخذ قراءات أفعال مثل : (عالج)، (هضم)، (نسج) كما نجدها في :

(12 أ) عالج زيد الجرح

( ب) عالج زيد الفكرة الخاطئة

(13 أ) هضم عمرو الأكلة

( ب) هضم عمرو النظرية الجديدة

(14 أ) نسج محمد الثوب

( ب) نسج محمد الاتفاق

فالقراءات الأولى (أ) لهذه الأفعال، تخصصها باعتبارها أفعالاً محسوسة تنطبق على كيانات محسوسة. لكنها توسع في القراءات (ب) للدلالة على أفعال مجردة تنطبق على كيانات مجردة.[28]

وبناء على ما سبق فإن المداخل المعجمية لهذه الأفعال المجردة ستتضمن قواعد علاقية تربطها بقراءتها المحسوسة عن طريق المبعد الوارد، وهو هنا المبعد الاستعاري 1.

فمدخل عالج$_2$ يتضمن القاعدة العلاقية التالية :

قاعدة علاقية :

| |
|---|
| ... |
| متعالق بـ عالج$_1$ عن طريق المبعد الاستعاري 1 والتحويل الدلالي 1 الذي يحذف السمة [محسوس] |

(28) انظر العمل السابق.

ومدخل هضم2 يتضمن قاعدة علاقية مماثلة :

قاعدة علاقية :

...

متعالق بـ هضم1 عن طريق المبعد الاستعاري 1 والتحويل الدلالي 1 الذي يحذف السمة [محسوس]

وكذلك الأمر بالنسبة لمدخل نسج2 :

قاعدة علاقية :

...

متعالق بـ نسج1 عن طريق المبعد الاستعاري 1 والتحويل الدلالي 1 الذي يحذف السمة [محسوس]

فالقواعد العلاقية تخصص القراءات المجردة لمثل هذه الأفعال باعتبارها قراءات حشوية، ما دامت هذه القراءات يمكن التنبؤ بها استنادا إلى القراءات المحسوسة والمبعد الاستعاري 1. وهذا يعني أن القراءة المجردة يمكن اشتقاقها عن طريق المبعد الاستعاري 1 انطلاقاً من القراءة المحسوسة. وحينما تمعجم القراءة المجردة، فإن القاعدة العلاقية تكون قد سجلت «تاريخ» اشتقاقها. وهكذا لا نحتاج إلى اشتقاق قراءة من جديد كلما وردت.[29]

ومن الأمثلة التي توضح أثر القواعد العلاقية في حالة القراءات المعجمة، مثال بعض قراءات (العين). إذ ترصد هذه القواعد العلاقة بين القراءة المصدر والقراءة المشتقة المعجمة.

فقراءة (العين) بمعنى «الجاسوس» قراءة معجمة وتشكل مفردة تامة من مفردات المعجم العربي،[30] ولكن مدخلها المعجمي سيتضمن قاعدة علاقية تعكس «تاريخ» اشتقاقها من

(29) في إطار رصد القواعد العلاقية للعلاقات بين قراءات الوحدات المعجمية يطرح مشكل الحسم في القراءات التي تعتبر معجمة من حيث هي كذلك، والقراءات التي تعتبر مشتقة بالمعنى الذي سبق تقريره. ويبدو أن أساس هذا الحسم [illegible] وانظر: نوربك [1981] ص ص: 164 ـ 165.

(30) نلاحظ أن ما قد يعتبر في مرحلة معينة من تاريخ النسق اللغوي، اشتقاقا منتجا، قد يصبح في مرحلة أخرى علاقة قارة أو ساكنة.

(العين) «الباصرة»، وذلك كالتالي :

قاعدة علاقية : [ ...
متعالقة بـ عين₁ «الباصرة» عن طريق
المبعد الكنائي : جزء ـ كل ]

ومن ثمة يمكن للمدخل المعجمي لقراءة وحدة معينة أن يحيل على مصدر هذه القراءة وعلى القاعدة (أو القواعد) التي تدخلت في اشتقاقها من هذا المصدر. وهذا النوع من المعلومات يشكل بالضبط جزءاً مما تقدمه القواعد العلاقية.

إن القاعدة العلاقية المستندة إلى مدخل معجمي معين، تعين إذن مدخلاً معجمياً آخر متعالقا بالأول بكيفية مطردة، كما تعين المبدأ العلاقي الذي يقوم عليه الترابط المذكور. وبذلك فالقواعد العلاقية تحيل على نفس المجموعة من المبادئ العلاقية التي تتنبأ بالنقول والتوسعات الدلالية، فتقدم نتيجة ذلك الترابط المطلوب بين المبادئ المنتجة الخارجة عن المعجم، والترابطات الممعجمة.

فالمبدأ المتدخل في إبداع الاستعارة مثلا يتم إيراده باعتباره جزءاً من المدخل المعجمي للقراءة المجازية. إذا أخذنا مثلا كلمة مثل (نخلة) يمكننا أن نفترض في قراءتها المعجمية سمات مثل : [شيء]، [نبات] و [طويل]. لكن (نخلة) ترد أيضا في سياقات مجازية مثل :

(15) زيد نخلة

للدلالة على طول قامة زيد. ويتم الترابط المطلوب بين التأويلين عن طريق المبعد الاستعاري 2 والتحويل الدلالي 2 الذي يحذف كل السمات التي تتضمنها القراءة المعجمية لـ (نخلة)، باستثناء السمة [طويل] التي تميز النخلة في البنية التصورية من طبقات أخرى من النبات تسند إليها خصائص مخالفة.

وتؤدي مقبولية هذه الصورة إلى معجمة قراءة (نخلة) التي تدل على شخص طويل القامة. وتكون وسيلة رصد هذا التعالق داخل المعجم بين القراءتين، قاعدة علاقية تستند إلى

المدخل المعجمي لـ (نخلة) «شخص طويل» تصاغ كالتالي :

قاعدة علاقية :

...
متعالقة بـ نخلة₁ «نبات طويل» عن طريق المبعد الاستعاري₂ والتحويل الدلالي 2 الذي يحذف كل السمات من نخلة₁ باستثناء السمة [طويل]

وهكذا كلما كنا بصدد حالات قراءات مجازية معجمة، فإن القاعدة العلاقية تربط بين هذه القراءات والقراءات المصدر التي اشتقت منها. وبما أن هذه القاعدة العلاقية تحدد علاقة دلالية بين قراءتين مرتبطتين بصورة صواتية واحدة، فإننا نكون بصدد حالة للتعدد الدلالي. فكلما كان المدخلان المعجميان المرتبطان بصورة صواتية واحدة متعالقين عن طريق قاعدة علاقية، أمكن أن نعتبرهما قراءتين لوحدة معجمية متعددة الدلالة.(31)

إن القواعد العلاقية لا ترصد فقط العلاقات بين قراءات الوحدات المعجمية المتعددة الدلالة، ولكنها ترصد أيضا العلاقات بين عناصر أزواج أخرى من المداخل سواء كانت هذه العناصر متعالقة صرفيا أم لا. وذلك عندما تتضمن هذه العناصر معلومات دلالية مشتركة تعتبر معلومات حشوية. ومن ثمة فإن القواعد العلاقية تعمل عمل قواعد الحشو.

فكيفما كان التخصيص الدلالي للفعل (كتب) مثلاً، فإن الاسم (كاتب) يتضمن نفس المعلومات باعتبارها جزءاً من قراءته، إذ (الكاتب) «من يكتب بحكم المهنة». وعلى هذا الأساس تسند قاعدة علاقية إلى مدخل (كاتب) تكون كالتالي :

قاعدة علاقية :

...
متعالق بـ كتب₁ عن طريق المبعد الكنائي : فعل ـ منفذ

(31) وانظر : توريث (1981) ص ص : 105 ـ 106.

وبذلك فإن القاعدة العلاقية تخصص جزءاً من قراءة (كاتب) باعتباره حشوياً، اعتماداً على علاقته المطردة بالفعل (كتب).

كما أن القواعد العلاقية تخصص العلاقات الدلالية بين وحدات غير متعالقة صرفياً. فالقراءة المعجمية لـ (مؤلف) مثلاً تتضمن قراءة (كتاب)، ما دام (المؤلف) يعني أساساً «الشخص الذي يؤلف الكتب». ومن ثمة أيضا تسند قاعدة علاقية إلى قراءة (المؤلف) تخصص علاقته بقراءة (الكتاب) عن طريق المبعد الكتائي الوارد :

قاعدة علاقية :

[
...
متعالق بـ كتاب عن طريق المبعد
الكتائي : منتج ـ منتوج
]

والعلاقة الدلالية التي تربط هنا بين (المؤلف) و (الكتاب) هي نفس العلاقة التي تربط مثلا بين (النساج) و (النسيج) :

قاعدة علاقية :

[
...
متعالق بـ نسيج عن طريق المبعد
الكتائي : منتج ـ منتوج
]

فالزوج الأول (مؤلف ـ كتاب) يقيم علاقة دلالية صرفة، بينما يقيم الزوج الثاني (نساج ـ نسيج) بالإضافة إلى العلاقة الدلالية علاقة صرفية.

وكذلك الأمر بالنسبة لأزواج مثل :

فتح - مفتاح
ساف - سيف
سير - مسبار
كتب - قلم
...

إذ نجد أن نفس العلاقة الدلالية الرابطة بين الفعل والأداة (تبعا للبعد الكتائي : فعل ـ أداة) تربط بين عنصري كل زوج. ففي الأمثلة الثلاثة الأولى تعبر القاعدة العلاقية عن علاقة دلالية بين وحدتين متعالقتين صرفيا. مثل :

قاعدة علاقية :

...
متعالق بـ فتحي عن طريق البعد
الكتائي : فعل ـ أداة

وفي المثال الأخير تعبر القاعدة العلاقية عن علاقة دلالية بين عنصرين غير متعالقين صرفيا :

قاعدة علاقية :

...
متعالق بـ كتبي عن طريق البعد
الكتائي : فعل ـ أداة

وفي كل حالة من الحالات المذكورة تخصص القاعدة العلاقية السمات الدلالية المشتركة بين العنصرين باعتبارها سمات حشوية.

والخلاصة أن القواعد العلاقية :

- تقيم ترابطات بين القراءات المجازية المعجمة، والقراءات المصدر. فتسمح بذلك بإقامة ترابط بين قراءات كل وحدة معجمية متعددة الدلالة.
- كما تخصص المعلومات الحشوية في الترابطات القائمة سواء بين المداخل المعجمية المتعالقة صرفياً، أو بين المداخل المعجمية غير المتعالقة صرفياً.

وبذلك تمكننا القواعد العلاقية والمباعد من إيجاد وسيلة للبحث عن إقامة ترابط طبيعي بين العمليات الإبداعية لتوسيع المعنى ونقله من جهة، والعلاقات المعجمية القارة من جهة أخرى.(32)

-9. وانظر : ن. م. ص : 108.

لقد رأينا إذن كيف أن إدخال القواعد العلاقية في المعجم يمكن من إيجاد أساس دلالي لتحديد التعدد الدلالي المعجمي. فإذا كانت القواعد العلاقية تقيم ترابطاً بين كل المداخل المعجمية ذات القراءات المتعالقة دلالياً، فإننا نفترض في زوج من المداخل يسند إلى وحدة معجمية متعددة الدلالة، أن يكون عنصراه مترابطين عن طريق قاعدة علاقية، وأن تكون لهما نفس الصورة الصواتية. ومن ثمة تعرف الوحدة المعجمية المتعددة الدلالة باعتبارها مجموعة من المداخل المعجمية المتطابقة صواتيا، والمتعالقة عن طريق قواعد علاقية.

فالتعدد الدلالي والمشترك اللفظي يرتبطان معا بالتطابق الصواتي للمداخل المعجمية الواردة، ولكن التعدد الدلالي وحده يفترض في المداخل أن تكون متعالقة عن طريق قواعد علاقية. ويمكننا بناء على ذلك أن نعرف المشترك اللفظي باعتباره علاقة تربط بين مداخل معجمية متطابقة في تمثيلاتها الصواتية ولكنها غير مترابطة عن طريق قواعد علاقية، فالمشترك اللفظي علاقة صواتية وليس علاقة دلالية.

إن التعدد الدلالي إذن علاقة تربط بين مجموعة من المداخل المعجمية وليس مجموعة من القراءات داخل مدخل واحد، لأن القراءات المعجمية المتمايزة يجب أن تظهر في مداخل معجمية منفصلة داخل حقول دلالية مختلفة في معجم قائم على الحقول الدلالية. وبذلك فإن المعجم لا يتضمن مداخل متفرعة (branching entries) من صنف مداخل كاتز وبوسطل (1964) مثلاً.

ففي المثال السابق المتعلق بوحدة متعددة الدلالة كـ(العين)، هناك قراءتان متعالقتان كما بينا ذلك أعلاه فتظهر قراءة العين «الباصرة» في مدخل معجمي مصنف ضمن حقل الحواس، بينما تظهر قراءة «الجاسوس» المشتقة في مدخل مصنف ضمن حقل الأشخاص. وبذلك نكون بصدد حقلين متمايزين. لكن قاعدة علاقية تقيم ترابطا بين المدخلين. ومن ثمة فبالنظر إلى تطابقهما في التمثيل الصواتي، يعتبران قراءتين لوحدة معجمية متعددة الدلالة. وتمتلك (العين) قراءات أخرى من بينها قراءة «الشيء النفيس».[33] فتظهر هذه القراءة في مدخل معجمي مصنف ضمن حقل الأشياء. وهي قراءة مرتبطة دلاليا بقراءة العين «الباصرة»، أو أنها «مشبهة بالعين [الناظرة] لشرفها».[34] فنفترض أن هذا الترابط الدلالي قائم على المبعد

(33) نظر : المعجم الوسيط : 647/2.

(34) نظر : المزهر للسيوطي : 375/1، وانظر الفصل الأول من هذا البحث.

الاستعاري 2، فتسند إلى مدخل هذه القراءة الثالثة للعين قاعدة علاقية مثل :

قاعدة علاقية :

...
متعالقة بـ عين «الباصرة» عن طريق
المبعد الاستعاري 2 والتحويل
الدلالي 2 الذي يحذف كل السمات
باستثناء السمة [شيء نفيس]

وبذلك نكون بصدد ثلاثة مداخل معجمية تنتمي إلى حقول دلالية متمايزة، لكن هذه المداخل مترابطة عن طريق قواعد علاقية،[35] وبما أنها بالإضافة إلى ذلك متطابقة على مستوى التمثيل الصواتي، فإنها مرتبطة بوحدة معجمية متعددة الدلالة. فالقواعد العلاقية، بإحالتها على المباعد، تمكن من تحديد العلاقات الدلالية داخل المعجم، وتحديد القراءات المتعددة للوحدات التي لولا هذه القواعد لصنفت في المعجم في مداخل منفصلة لا رابط بينها أو في مداخل مركبة تضم كل القراءات. ومن هذه الوجهة فالقواعد العلاقية تقدم تبسيطا ملحوظا للمعجم.

### 3.2 ـ في الترابط بين المعجم والمشتق

لقد انتهينا في فقرة سابقة (2.1 ـ ) إلى أن هناك صلة وثيقة بين التعدد الدلالي المشتق المتعلق بتوسيع المعنى ونقله (نتيجة الانطباق المنتج للمباعد)، والتعدد الدلالي المعجمي المتعلق بالترابطات الدلالية المعجمة أصلاً، وإلى أن هذه الصلة الوثيقة تدعو إلى معالجة موحدة للتعددين الدلاليين داخل النظرية الدلالية. ويتم التوصل إلى هذه المعالجة الموحدة في الإطار الذي نتبناه، عن طريق المباعد والقواعد العلاقية. ونبدي في هذه الفقرة ملاحظات إضافية تعزز هذا الاتجاه نحو معالجة موحدة للاستعمالات المجازية وللعلاقات الدلالية القائمة بين المداخل المعجمية.

(35) وبذلك يعتبر التعدد الدلالي في المقاربة الحقولية، ظهورا لوحدة معجمية في حقول مختلفة، أي في صورة مداخل مختلفة حيث القراءات متعالقة عن طريق قواعد تعالق بين وحدات تنتمي إلى حقول دلالية غير متقاطعة. وانظر نوريك (1986)، ص ص : 167 ـ 168.

إن تاريخ التغير الدلالي المسجل في المعاجم هو في جزء كبير منه تاريخ الإبداع المجازي انطلاقا من قراءات دلالية أصبحت ممعجمة. واتساع القراءات «الإنسانية» بالنسبة لوحدات مثل : فم («الزجاجة») ورجل («الطاولة»)... الخ، يوضح مثل هذه العمليات التي يجب أن تعالج بنفس الكيفية التي تعالج بها العلاقات الممعجمة، إذ يتطلب مقياس البساطة الإحالة على مبدأ واحد يرصد الاتساع الأصلي ويصف العلاقة القارة عندما تصبح القراءة المشتقة ممعجمة.

ونتيجة لهذه العمليات ووسائل رصدها يمكن أن نعطي مضمونا محددا لما يقال بصدد أن المعجم يمثل «قبرا حقيقيا» للمجازات الميتة.[36]

وفي ارتباط مع ما سبق، فإن المبادئ العاملة في العلاقات المعجمية تميل إلى العمل بالانطباق المنتج خارج المعجم. فانطلاقا من الترابط المعجمي بين رجل «الإنسان» ورجل «الأثاث» مثلا، أو بين رأس «الإنسان» ورأس «الجبل»... الخ، يمكن للمتكلمين أن يؤولوا فم «الزجاجة» باعتباره مشتقا من فم «الإنسان»، أو أن يوسعوا تمفصل «أعضاء الإنسان» إلى تمفصل «لغوي»... الخ. وبذلك يكون المعجم من هذه الوجهة بمثابة سجل أو خزان للعلاقات الدلالية التي تعتبر قابلة بدورها للانطباق المنتج. ومن ثمة فاعتبارات البساطة تملي استخدام نفس المجموعة من المباعد في رصد العلاقات المعجمية وفي رصد الإبداع المجازي.

وهناك ملاحظة أخرى يستند إليها في إثبات التطابق بين العلاقات الممعجمة والعلاقات المولدة المشتقة، تقوم على القيود الانتقائية.

فإحدى عمليات التوسع الاستعاري تقتضي حذف سمة من السمات الانتقائية كما هو الحال في انطباق المبعد الاستعاري 1. فتكون القراءات المعجمية المتعالقة بنفس الكيفية مبرزة لنفس الاختلافات الانتقائية. فالفعل (ساغ) مثلا يملك قراءة أولى تخصص فعل «استبطان س عن طريق الفم» في مثل :

(16) ساغ زيد الطعام

بمعنى «ابتلعه واستمرأه واستطابه»،[37] فينتقي هذا الفعل بذلك مفعولات تتضمن سمة مثل [غذاء محسوس]. لكن له قراءة أخرى ممعجمة كذلك تخصص فعل «استبطان ذهني»، ينتقي مفعولات تتضمن السمة [غذاء مجرد] ومن ثمة نحو :

(17) ساغ زيد الفكرة

(36) انظر : نوربك [1961] ص : 118.

(37) انظر : المعجم الوسيط : 466/1.

وبناء على هذا النموذج فإننا نوسع استعاريا القراءة المحسوسة لفعل مثل (هضم)، فنحصل على مثل :

(18) هضم زيد الفكرة

فنشتق القراءة المجردة لـ (هضم) عن طريق نفس البعد الاستعاري بحذف السمة [محسوس]. ويبدو أن الأمر كذلك بالنسبة لجملة من الأفعال الأخرى التي تنتمي إلى نفس الطبقة المعجمية. فنقول اليوم مثلا :

(19) التهم عمرو الرواية

(20) ابتلع زيد الفكرة

تبعاً لإسناد خصائص الغذاء المحسوس إلى الغذاء الذهني المجرد. وتدعو مثل هذه الظواهر إلى توسيع البحث في فرضيات تهم التحويلات الدلالية الممكنة أو المنتظرة الوقوع. فالأمثلة التي رأينا تكشف عن اطرادات نسقية تعبر عن أننا إذا كنا بصدد مجموعة من الوحدات ينتظمها حقل دلالي معين، فاستعملت وحدة منها أو أكثر في حقل دلالي آخر، فإن الوحدات الأخرى تكون بدورها قابلة للتوسع والاستعمال في هذا الحقل الآخر.[38]

وما يهمنا هنا أن التغيير في الخصائص الانتقائية في (18) بالنسبة لـ (هضم)، موافق للتغيير الحاصل بين قراءتي (ساغ). وهذا يعني من جملة ما يعنيه، أن معالجة التعدد الدلالي المعجمي (في مثل قراءتي (ساغ) وقراءات (عين)... الخ)، والتعدد الدلالي المشتق باعتبارهما ظاهرتين منفصلتين تماما لا يسمح بإيجاد وسيلة طبيعية لرصد التعميم المتعلق بكون التغير الدلالي هنا يؤثر في القيود الانتقائية بنفس الكيفية في الحالتين معا، ولا يسمح برصد عام لما أثبتناه سابقاً بخصوص كون النقول والتوسعات الدلالية المنتجة تميل إلى أن تعكس ـ أو تتخذ نموذجاً ـ العلاقات التي تعبر عنها القراءات المعجمة.

إن الحالات المتوازية في التغييرات المتعلقة بالخصائص الانتقائية، يجب إذن ألا تعالج بكيفية منفصلة داخل النظرية الدلالية. فالترابطات الملاحظة بين التعدد الدلالي المعجمي والتعدد الدلالي المشتق تعطي معالجة موحدة لهما. وذلك في إطار محاولة بناء نظرية دلالية تمثل للبنيات الدلالية للغة، وتستند إلى الواقعية النفسية، وتراعي اعتبارات البساطة في رصد الظواهر الدلالية. فالتعدد الدلالي المعجمي والتعدد الدلالي المشتق يجب أن يتم رصدهما عن

(38) وانظر : روز فرضية مثل هذه لدى نوريز (1978)، بالنسبة لأفعال الحواس، مثل : ذاق، شم، أحس... الخ.

طريق نفس المجموعة من المبادئ.[39] ويتم ذلك هنا بالاعتماد على مجموعة المباعد التي ترصد على السواء التأويلات المشتقة، والتعالقات الممعجمة عن طريق القواعد العلاقية.

وننهي هذا الفصل ببعض ما يمكن استخلاصه مما سبق، من ملاحظات تهم مفهوم المعجمة (lexicalization).

وأول ما يمكن استخلاصه انطلاقاً من تصورنا للتوليد الدلالي وللمبادئ المتحكمة في آلياته، أن مفهوم المعجمة لن يكون ذا دلالة إلا إذا حدد في علاقته بالمعجم الذهني (mental lexicon) الذي يستبطنه المتكلم ـ السامع، وبالنموذج المعجمي الذي يبنيه اللساني لوصف هذا الجزء من القدرة اللغوية.

ذلك أن مفهوم المعجمة ملتبس قصداً بين هذين الاعتبارين. وهو في ذلك يعكس الالتباس المقصود لمفهومي «المعجم» و «النحو» في الأنموذج التوليدي.

فعوض تأسيس هذا المفهوم على اعتبارات ترتبط بالدرجة الأولى، «بانتشار» المولدات، و «شيوعها» و «تواترها في استعمالات المتكلمين»،[40] تتحدد المعجمة عموما بالنظر إلى النموذج المعجمي على أساس ورود وحدة معجمية معينة في صورة معلومات صواتية ودلالية وتركيبية، ضمن شبكة المداخل التي يفترض اللساني أنها تتضمن الوحدات المعجمية للغة معينة. فالمعجمة على هذا المستوى، «عملية» إيجاد كلمات» بالنسبة لمجموعات خاصة من السمات الدلالية [أو هي] «تعليب» محتوى دلالي معين، بكيفية تمكن من استعماله تركيبيا باعتباره وحدة تامة».[41] وتعني المعجمة بالنظر إلى المعجم الذهني تخزين المتكلم لهذه الوحدة.

واعتماداً على افتراض القواعد العلاقية، يمكننا أن نصف عملية المعجمة في علاقتها بالمعجم الذهني لدى المتكلم، باعتبار هذا الأخير يفهم المعاني المنقولة أو الموسعة (المولدة) للوحدات المتضمنة في معجمه الذهني، عن طريق مبادئ عامة تفترض أن من بينها المباعد التي توردها القواعد العلاقية للربط بين المداخل المعجمية. فمعجمة معنى جديد بالنسبة لصورة صواتية موجودة مسبقا، يستلزم تخزين هذا المعنى باعتباره مدخلاً منفصلا يصنف في حقل دلالي وارد، ووضع قاعدة علاقية تربطه بالمعنى المركزي عن طريق المبعد الذي

(39) انظر: نوريك (1981)، ص: 131.
(40) انظر: تفصيل ذلك في الفصل الثاني.
(41) انظر: جيتش (1981)، ص: 188.

يقتضيه اشتقاق المعنى الجديد. فإذا كان المتكلم في اكتسابه لمعلومة جديدة يتعرف علاقة بين مدخلين، فإنه يعينهما بواسطة قاعدة تقيم ترابطا بينهما.[42]

ويعكس هذا الترابط الذي تقيمه القواعد العلاقية في هذه الحالات، الصلة بين المعاني المخزنة في الذاكرة المعجمية والمعاني المولدة المشتقة انطلاقاً منها بواسطة نقل أو توسيع تسمح بهما علاقات مجاورة أو مشابهة. ففي حالة التوسعات الاستعارية مثلا،[43] يستلزم الحكم المتعلق بكون كلمة معينة يمكنها أن تعني شيئاً جديداً، تعرف المشابهة القائمة بين هذا الشيء والأشياء التي تم تعرفها سابقاً».[44] وهذا يعني أن «المعلومات الجديدة تخزن بناء على علاقتها بالمعلومات القديمة».[45] ويمكننا أخيراً أن نعمم ما يقوله ميلر (1979) بشأن الاستعارة،[46] على التوليد الدلالي عموماً، فنعتبر بعده، أنه إذا كان نظام الذاكرة فيما يخص معاني الكلمات، قد أصبح بشكل بؤرة لكثير من الدراسات والأبحاث النفسية، فإن أحد الجوانب المثيرة في التوليد الدلالي ـ بالنسبة للباحث في علم النفس المعرفي ـ أنه يمكن أن يساهم في فهم أحسن للذاكرة المعجمية.

(42) انظر نوريك (1981) ص ص ـ 109 ـ 170. الذي يلاحظ أن سرعة معجمة معنى سياقي معين لوحدة معينة لدى المتكلم ـ السامع، والسهولة التي تتم بها هذه العملية، ترتبطان أيضا بعوامل مختلفة من ضمنها درجة ورود الوحدة بالمعنى المقصود في تجربة المتكلم ـ السامع، ودرجة علاقة هذا المعنى بالمعاني المعجمية للوحدة المذكورة، وصلاحية الوسائل المقابلة للتعبير عن نفس المعنى الجوهري في معجمه الذهني.

(43) انظر : المبدئين الاستعاريين 1 و 2.

(44) انظر : ميلر (1979) ص : 245.

(45) انظر : مورو (1985) Moreau ص : 348.

(46) انظر : ميلر (1979) ص : 245.

# خاتمة

لقد انصب اهتمامنا على رصد بعض القضايا الأساسية النظرية والتمثيلية التي يثيرها التوليد الدلالي، وذلك انطلاقاً من أن أية نظرية دلالية كافية يجب أن تقدم افتراضات تجيب عن الأسئلة التي تطرحها على اللساني ظواهر التوليد باعتباره «حركة تجديد دائمة تنبذ اللفظ المعهود والمعنى المتداول لتبدع اللفظ الجديد أو تولد معاني اللفظ المعهود، حركة تحطم الذاكرة اللغوية ليتجدد التعبير، وتحطم الذاكرة الثقافية (في اللغة) لتتجدد الثقافة. حركة آنية دائمة تعيد النظر في الحقول الدلالية وتكوينها وتقطيعها، وفي ذات الآن تخصص المفردة التي تعددت معانيها، وتوسع المعنى الواحد إلى المعنى المتعدد...»[1]

وقد رأينا أن اللغويين القدماء (انظر الفصل الأول) تعاملوا مع جانب من هذه الظواهر من خلال إثباتهم لمجموعة من العلاقات المجازية خاصة، فصل فيها «البيانيون» بالدرجة الأولى. لكن إثباتاتهم بقيت في حدود الملاحظة والتقريب، ولم تكن لتصاغ في صورة فرضيات يمكن استنباطها من نظرية دلالية واضحة. فقد اعتبروا مثلا أن المشابهة، في حالة الاستعارة، قائمة بين عنصري التشبيه، ولكنهم لم يقدموا آية وسيلة واضحة تمكن من معرفة ما تقوم عليه المشابهة. فرغم قولهم إن في مثل : «زيد أسد» استعارة، لأن (زيد) و (أسد) يتصفان بـ«الشجاعة» معا مما سمح باستعارة (أسد) لـ(زيد) بجامع «الشجاعة»، فإننا لا نعرف بأية وسيلة ننتقي سمة [الشجاعة] باعتبارها الصفة التي يتشابه فيها (زيد) و (أسد). وهذا يذكرنا بالمقارنة التي يقيمها تشومسكي في عدد من كتاباته بين الأنحاء التقليدية عموماً والأنحاء التوليدية. فيعتبر أن الأنحاء التقليدية المتسمة بعدم الوضوح طموحة في أهدافها أكثر من

1) انظر : الفاسي الفهري (1985) ج : 2، ص : 193.

الأنحاء التوليدية، ولكن الأهم أن نتذكر أن أنبه نحو تقليدي وأتمه إنما يعتمد بكيفية جوهرية على حدس مستعمل اللغة وذكائه، فينتظر من هذا المستعمل أن يستخلص الاستنتاجات السليمة انطلاقاً من عدد من الأمثلة والإيحاءات التي يقدمها النحو. وهو بذلك إنما يطمس طبيعة القدرة اللغوية لدى المستعمل عوض الكشف عنها.[2]

وهذا بالإضافة إلى ما لا حظناه بصدد القدماء في ميلهم إلى تصور محافظ للإبداع في اللغة والتوسع في معانيها متشبثين بالمنقول من التراكيب المجازية والتوسعات الدلالية كما أوضحنا ذلك لدى البيانيين ونقاد الأدب خاصة الذين فرضوا قيوداً في تعاملهم مع الإنجازات اللغوية لدى الشعراء والكتاب. ويصح هذا الأمر كذلك بالنسبة للغويين وأصحاب المعاجم، ويعبر عن «فقدان الاتصال بين واصف اللغة (أي المعجمي أو اللغوي) ومتكلمها. «لقد رفض المتأخرون من القدماء [...] أن يأخذوا اللغة من أفواه معاصريهم من المولدين والمحدثين، وأنكروا وجود «متكلم» لهذه اللغة. وبذلك يكونون مخالفين لمتقدميهم في تحديد المصدر الأول للغة، فهم حولوا المصدر من شيء حي وغني، وهو المتكلم، إلى شيء سكوني ومحدود، وهو المتن. ثم إنهم لم ينظروا في حال اللغة المستعملة عند معاصريهم بدعوى أنها لا يمكن أن تكون حجة. وهذان الخطآن في التصور متلازمان، ولا يمكن أن تقوم دراسة جدية للغة العربية إلا بتجاوزهما».[3]

وما قيل بصدد القدماء يصح في معظمه بصدد المحدثين من العرب الذين غلب على تعاملهم مع ظواهر التوليد الدلالي الطابع المعياري وعدم الاستفادة النسقية من العلاقات المجازية التي أثبتها القدماء.

إن النظرية الدلالية أمام ظواهر التوليد الدلالي، تجد نفسها بإزاء اختيارين :

1 ـ إما الإعلان عن عدم إمكان الحل مبدئياً[4]

2 ـ أو محاولة إيجاد مبادئ عامة لها دور في ضبط هذه الظواهر.

ولقد حاولنا تبني الاختيار الثاني فكان ذلك انطلاقا من الاستدلال على ضرورة إغناء النظرية الدلالية بمجموعة من المبادئ العلاقية الدلالية الاستعارية والكنائية، في إطار تصور يعالق بين البنيات الدلالية والبنيات التصورية، ويؤكد عمل المجاز ليس في اللغة فحسب وإنما في الفكر والنشاط العملي للإنسان، كما يؤكد بخلاف التصورات التقليدية والشائعة

2) انظر : ليفين (1979) ص ص : 127 ـ 128. وروفي (1967) ص : 63.

3) انظر : الفاسي الفهري (1986) ص ص : 19 ـ 20.

4) انظر : لاينز (1981) ص : 47.

إبداعية المجاز التي لا ترتبط بتغير معاني الكلمات فحسب وإنما ترتبط كذلك بتغير اعتقاداتنا وإحساساتنا اتجاه الأشياء التي تحيل عليها الكلمات.(5)

وقد مكننا إغناء النظرية بالمباعد من رصد جانب مهم من التراكيب الدلالية المولدة بصورة واضحة، ومن تغيير تحديد الشذوذ الدلالي (كما صيغ في عدد من النماذج من بينها نموذج كاتز (1972) الذي أصبح يحدد بناء على عمل قواعد الاسقاط والمباعد، وذلك انسجاما مع الميل النفسي لدى المتكلمين إلى محاولة تأويل التراكيب الدلالية بكيفية ملائمة مهما بدت هذه التراكيب شاذة للوهلة الأولى.

كما مكننا هذا الإغناء بالإضافة إلى افتراض قواعد علاقية في المعجم، من رصد التعالق بين المعاني السياقية للوحدات ومعانيها المعجمة على طريق إقامة ترابط طبيعي بين التوسعات الدلالية والتعالقات المعجمة. فمادام التأويل المجازي لكلمة معينة يمكنه أن يعتبر توسعا دلاليا للمعنى النووي للكلمة، فيكون من المهم أن نبحث عن التوافقات بين الاطرادات المعجمية والتأويلات المجازية. وإذا كان المجاز غالبا ما يقتضي إبراز المعنى الموسع على حساب المعنى النووي لكلمة معينة فإن اللساني يجب أن يهتم بالكيفية التي تحصل بها مثل هذه المعاني الموسعة.(6)

ومن النتائج التي مكننا إغناء النظرية الدلالية بالمباعد والقواعد العلاقية من الاستدلال عليها، إمكانية معالجة «اللغة المجازية» بنفس الأدوات التي تعالج بها «اللغة غير المجازية» إذ نفترض أن أية نظرية للمجاز، ومن ثمة للتوليد الدلالي، باعتبارها جزءاً من نظرية لغوية عامة، يجب أن تفترض أن المتكلم حين يستخدم المجاز، يوظف نفس «الأدوات» اللغوية التي يوظفها في الاستعمالات اللغوية غير المجازية.(7)

ومن ثمة فإن أية نظرية نفسية للمجاز، يجب أن تحاول من جهة رصد فهم اللغة المجازية بنفس الوسائل التي تستعملها لرصد فهم اللغة غير المجازية، ويجب أن تحاول من جهة ثانية، أن تكشف عما يجب أن يكون عليه الفهم «الحقيقي»، إذا كان الفهم المجازي يفسر على أساسه. ويستلزم هذان الهدفان معاً اننا يجب أن نوسع نظرياتنا للفهم «الحقيقي» حتى تكون قوية بما فيه الكفاية لرصد الفهم المجازي.(8)

(5) انظر: ميلر (1979) ص: 247.
(6) نفسه، ن. ص.
(7) انظر: ماتيوز (1971) ص: 76.
(8) انظر: ميلر (1979) ص: 247.

وأخيرا فإننا لا نزعم أن مجموعة المباعد التي صغناها كافية، ولا ننفي إمكان إغنائها أو تقليصها إلى مباعد أعم أو ترجمتها إلى نماذج أكفى. ولكننا نعتبر أننا حاولنا مخلصين مساهمة متواضعة في إنارة السبيل نحو تحقيق جزء مما يطمح إليه دارس الدلالة عموماً والدلالة المعجمية خصوصاً وهو رصد بعض مشاكل الإبداع اللغوي باعتباره خصيصة جوهرية للقدرة اللغوية، والتنبؤ بالإمكانات التوليدية التي تسمح بها اللغات الطبيعية على هذا المستوى، فلا يكفي بالنسبة لبعض الدلالات مثلا أن نقول إنها غير موجودة وإذن فلا يمكنها أن توجد، بل يجب أن نبين أن هناك فارقا كبيرا بين معنى معجمي يمكنه أن يوجد لكنه غير محقق في لغة معينة، ومعنى معجمي متصور لا يوجد ولا يمكنه أن يوجد. وهذا يعني في جزء منه على الأقل الحاجة إلى نظرية دلالية كافية تقدم لمن يريد تخصيص معجم لغة معينة، الوسائل التي تمكنه من معرفة الإمكانات الدلالية القابلة للتحقق في هذه اللغة، والإمكانات غير القابلة لذلك.[9]

«ولئن كانت معرفة المعجم تقتضي فيما تقتضيه معرفة الذاكرة القديمة، فإن من أهم ما يشغل بال المعجمي إمكان تجديد هذه الذاكرة، وكذلك وجود ذاكرة لا تلقن».[10]

(9) انظر : كارتر (1976) ص ص : 113 ـ 114.
(10) انظر : الفاسي الفهري (1986) ص : 184.

# المراجع العربية


آل ياسين، محمد حسين (1980) **الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث** منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

الآمدي، أبو القاسم **الموازنة بين أبي تمام والبحتري**، طبعة محي الدين عبد الحميد.

الآمدي، سيف الدين **الإحكام في أصول الأحكام**، دار الكتب العلمية، بيروت، 1980.

أبو زيد، نصر حامد (1982) **الاتجاه العقلي في التفسير، دراسة في قضية المجاز في القرآن عند المعتزلة** دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت.

أبو الفرج، محمد أحمد (1966) **المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث**، دار النهضة العربية.

الأصمعي كتاب الأضداد، ضمن : **ثلاثة كتب في الأضداد**، نشرها أوغست هفنر، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن يعيش **شرح الملوكي في التصريف**، تحقيق فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، 1973.

ابن الأنباري، أبو بكر **الأضداد**، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، الكويت 1960.

ابن السكيت **إصلاح المنطق**، تحقيق محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية 1956.

ابن رشيق **العمدة**، مطبعة السعادة، القاهرة، الطبعة الأولى 1907.

أنيس إبراهيم (1963) **دلالة الألفاظ**، مكتبة الأنجلو المصرية.

الأخضر غزال، أحمد (1977) **المنهجية العامة للتعريب المواكب**، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.

البصري، أبو الحسين محمد **كتاب المعتمد في أصول الفقه**، تحقيق محمد حميد الله ومحمد بكير وحسن حنفي، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، دمشق، 1964.

الجاحظ **الحيوان**، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الأولى 1943.

الجنيدي، خليفة (1974) **نحو عربية أفضل**، دار مكتبة الحياة، بيروت.

الجرجاني، عبد القاهر **أسرار البلاغة**، مطبعة عيسى البابي الحلبي الطبعة الثالثة، 1939.

**دلائل الإعجاز**، مطبعة المنار.

الجرجاني، القاضي **الوساطة بين المتنبي وخصومه**، مطبعة الحلبي، القاهرة 1952.

الداية، فايز (1978) **الجوانب الدلالية في نقد الشعر في القرن الرابع الهجري**، دار الملاح للطباعة والنشر، دمشق.
الهلالي، محمد تقي الدين (1978) **تقويم اللسانين**، المكتب التعليمي السعودي بالمغرب.
الزمخشري **أساس البلاغة**، دار الكتب 1923.
حماد، أحمد عبد الرحمان (1983) **عوامل التطور اللغوي**، دار الأندلس، بيروت.
حسين، محمد الخضر (1934) المجاز والنقل وأثرهما في حياة اللغة العربية، ضمن مجلة **مجمع اللغة العربية الملكي**، الجزء الأول، المطبعة الأميرية، بولاق، مصر.
حسان، تمام (1981) **الأصول**، دار الثقافة، الدار البيضاء.
اليازجي، إبراهيم **لغة الجرائد**، المكتبة المحمودية التجارية، مصر.
المراغي، أحمد مصطفى **علوم البلاغة**، المكتبة المحمودية التجارية، مصر.
مصطفى، إبراهيم وآخرون **المعجم الوسيط**، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
المسدي، عبد السلام (1981) **اللسانيات وعلم المصطلح العربي**، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية، (بحث مصور).
المغربي، عبد القادر (1947) **كتاب الاشتقاق والتعريب**، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، مصر.
السجستاني، أبو حاتم **كتاب الأضداد**، ضمن مجموعة هنفر.
السيوطي، جلال الدين **المزهر**، بعناية محمد جاد المولى وعلي البجاوي ومحمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر.
**الإتقان في علوم القرآن**، مصطفى البابي الحلبي.
إتمام الدراية، حاشية على **مفتاح العلوم** للسكاكي.
السكاكي **مفتاح العلوم**، دار الكتب العلمية.
عبد الجبار، القاضي أبو الحسن **المغني في أبواب التوحيد والعدل**، الجزء الخامس : الفرق غير الإسلامية، تحقيق محمود محمد الخضيري 1965.
عبد الجليل، محمد بدري (1980) **المجاز وأثره في الدرس اللغوي**، دار النهضة العربية، بيروت.
عبد التواب، رمضان (1967) **لحن العامة والتطور اللغوي**، دار المعارف.
العلوي، يحيى بن حمزة **الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز**، مطبعة المقتطف القاهرة 1914.
عمارة، محمد (1972) **المعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
العسكري، أبو هلال **الصناعتين**، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
الفاسي الفهري، عبد القادر (1985) **اللسانيات واللغة العربية**، دار توبقال للنشر.
الفاسي الفهري، عبد القادر (1986) **المعجم العربي، نماذج تحليلية جديدة**، دار توبقال للنشر.
فاخوري، عادل (1985) **علم الدلالة عند العرب**، دار الطليعة، بيروت.
الصولي، أبو بكر **أخبار أبي تمام**، طبعة القاهرة، مصر.

الصيادي، محمد المنجي (1980) **التعريب وتنسيقه في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

الرماني، أبو الحسن النكت في إعجاز القرآن، ضمن **ثلاث رسائل في إعجاز القرآن**، تحقيق محمد خلف الله أحمد ومحمد زغلول سلام، دار المعارف 1968.

الشوكاني، محمد بن علي **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول**، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

الشافعي، الشيخ أحمد بن قاسم شرح على شرح جلال الدين الشافعي على «الورقات في الأصول» للجويني، هامش على **إرشاد الفحول** للشوكاني.

الخطابي، أبو سليمان بيان إعجاز القرآن، ضمن **ثلاث رسائل في إعجاز القرآن**، دار المعارف.

خليل، حلمي (1985) **المولد في العربية**، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية.

الغزالي، أبو حامد **تهافت الفلاسفة**، دار المعارف، القاهرة.

# المراجع الأجنبية

BASTUJI, J. (1974) : Aspects de la néologie sémantique, dans *Langages* 36.
BASTUJI, J. et Als (1979) : *Néologie et lexicologie*, Larousse, Paris.
BICKERTON, D. (1969) : Prolégomènes à une théorie linguistique de la méthaphore ; trad. franç. partielle (de l'anglais), dans : Delas, D. (1978).
CARLSON, G.N. (1985) : Review of Jackendoff (1983), *Linguistics and Philosophy*, 8. 4.
CARTER, R. (1976) : A propos du traitement des contraintes sémantiques, *Langue française* 30.
CHOMSKY, N. (1965) : *Aspects de la théorie syntaxique*, trad. franç. de J. – C. Milner, seuil (1971), Paris.
CHOMSKY, N. (1977) : *Dialogues avec Mitsou Ronat*, Flammarion, Paris.
COHEN, D. (1970) : *Etudes de linguistique sémitique et arabe*, Mouton.
*Communications* 16, (1970).
CORBIN, D. (1980) : Compétence lexicale et compétence syntaxique, *Modèles linguistiques II*, 2, Presses Univ. de Lille.
CORBIN, P. (1982) : Le monde étrange des dictionnaires (3) : La faisselle et autres contes, Scolies sur le changement lexical, *Modèles linguistiques IV*, 1, Pr. Univ. de Lille.
DELAS, D. (1978) : La grammaire générative rencontre la figure, *Langages* 51.
DUBOIS, J. et Als. (1982) : *Rhétorique générale*, Seuil, Paris.
ECO, U. (1976) : *A theory of semiotics*, Indiana Univ. Press.
ECO, U. (1980) : PEIRCE et la sémantique contemporaine, dans : *Langages* 58.
EVENS, M. W. et Als. (1980) : *lexical - Semantic relations : A comparative survey*, Linguistic Reseach INC.
FASSI FEHRI, A. (1982) : *Linguistique arabe : forme et interprétation*, Publications de la fac. lettres, Rabat.
FAUCONNIER, G. (1984) : *Espaces mentaux*, Minuit, Paris.
FILLMORE, CH. J. (1968) : The case for case, in : Bach and Harms (1968) ; *Universals in linguistic theory*, Holt, Rinehard and Winston, INC.
GARY-PRIEUR, M. – N. (1976 a) : Sémantique et créativité du langage, Dans : *Méthodes en grammaire française*, Chevalier, J. – C. et Gross, M. (éds), Klincksiek, Paris.
GARY-PRIEUR, M. – N. (1976b) : Deboiser et déboutonner : Remarques sur la construction du sens des verbes derivés par : dé –, Dans : *Grammaire transformationnelle : syntaxe et lexique*, Chevalier, J. C. (éd.), PUL.
GUILBERT, L. (1975) : *La créativité lexicale*, Larousse, Paris.

GUILBERT, L. et Als. (1974) : La néologie lexicale, *Langages* 36.
GUIRAUD, P. (1975) : *La sémantique*, Presses Univ. de France.
HALLE, M., BRESNAN, J. and MILLER, G. (eds.) (1978) : *Linguistic Theory and Psychological Reality*, Cambridge, Mass : M.T.T Press.
HAMZAOUI, R. (1975) : *L'académie de langue arabe du Caire : Histoire et Œuvre*, Pub. de l'Univ. de Tunis.
HOLTON, G. (1981) : *L'imagination scientifique*, Gallimard, Paris.
JACKENDOFF, R. (1972) : *Semantic interpretation in Générative Grammar*, Cambridge Mass. : M.I.T Press.
JACKENDOFF, R. (1975) : Régularités morphologiques et sémantiques dans le lexique, Trad. franç. par Ronat, M., dans : *Langue, théorie générative étendue*, Hermann (1977), Paris.
JACKENDOFF, R. (1978) : Grammar as Evidence for Conceptual Structure, in : Halle, M. and als. (1978 : *Linguistic theory and Psychological reality*, M.I.T Press.
JACKENDOFF, R. (1983) : *Semantics and Cognition*, M.I.T Press.
JACKENDOFF, R. (1985) : Information is in the mind of the beholder, *Linguistics and Philosophy*, 8.1.
JAKOBSON, R. (1963) : Deux aspects du langage et deux types d'aphasies, dans : *Essais de linguistique générale*, trad. franç. de Ruwet, N., Minuit, Paris.
KATZ, J.J. (1964) : Semi-sentences, in : Fodor, J.A. and Katz, J. (eds.) : *Thestructure of language Readings in the philosophy of langage*, Englewood Cliffs, N.J.,Prentice-Hall, Inc.
KATZ, J.J. (1972) : *Semantic theory*, Harper and Row, Publishers.
KATZ, J.J. et POSTAL, P.M. (1964) : *Théorie globale des descriptions linguistiques*, trad. franç. de Pollock, J.Y., Mame, 1973, Paris
LAKOFF, G. and JOHNSON, M. (1980) : *Metaphors we live by*, Univ. of Chicago Press.
LEECH, G. (1981) : *Semantics*, Penguin Books, Second ed. revised and Updated.
LEHRER, A. (1978) : Structures of the lexicon and transfer of meaning, *Lingua* 45.
LEVIN, S.R. (1977) : *The Semantics of Metaphor*, The Johns Hopkins Univ. Press.
LEVIN, S.R. (1979) : Standard approaches to Metaphor and a proposal for Literary metaphor, in : Ortony, A. (ed.) (1979) : *Metaphor and thought*) :, Cambridge Univ. Press.
LYONS, J. (1978) : *Eléments de sémantique*, trad. franç. de Durand, J., Larousse, Paris.
LYONS, J. (1980) : *Sémantique linguistique*, trad. franç. de Durand, J. et Boulonnais, D., Larousse, Paris.
LYONS, J. (1980) : *Langage, meaning and context*, Fontana Paperbacks.
MATTHEWS, R. (1971) : A propos d'une « théorie linguistique » de la métaphore, trad. franç. partielle dans : Delas, D. (1978).
MCCAWLEY, J.D. (1968) : The role of semantics in a grammar, in : Bach and Harms (eds.).
MEREU, L. (1985) : Is there such a thing as a lexicon in models of linguistic comprehension ? in : Hoppenbrouwers, G., Seuren, P., and Weijters, A. (eds.). (1985) : *Meaning and the lexicon*, Foris Publications.
MILLER, G.A. (1978) : Semantic relations among words, in : Halle, M. and als. (eds.).
MILLER, G.A. (1979) : Images and Models, Similes and Metaphors, in Ortony, A. (ed.).
MILLER, G.A. and JOHNSON – LAIRD, P.N. (1976) : *Langage and perception*, Cambridge, Mass : Harvard Univ. Press.
MOLINO, J. et Als. (1979) : Présentation : Problèmes de la métaphore, *Langages* 54.
MURPHY, G.L. and MEDIN, D.L. (1985) : The role of theories in conceptual Coherence, *Psychological Review*, 92. 3.

NORRICK, N.R. (1981) : *Semiotic princip les in Semantic theory*, John Benjamins B.V.
ORTONY, A. (ed.) (1979) : *Metaphor and thought*, Cambridge Univ. Press.
ORTONY, A. (1979 a) : Metaphor : A multidimensional problem, in : Ortony, A. (ed.).
ORTONY, A. (1979) : The role of Similarity in similes and metaphors, in : Orthony, A. (ed.).
OTERO, C. – P. (1977) : Définition de la grammaire et jugement du locuteur : de la psychologie à la sociologie du language, Trad. franç. par Ronat, M, Dans : *Théorie générative étendue*, hermann, Paris.
PARTEE, B.H. (1979) : Semantics – Mathematicsor Psychology ?, in : Bauerle, Egli and Stechow (eds.) : *Semantics from Different Points of View*, Springer – Verlag.
RUWET, N. (1967) : *Introduction à la Grammaire générative*, Plon, Paris.
RUWET, N.(1972) : A propos d'une classe de verbes « psychologiques », dans : Ruwet, N. : *Théorie syntaxique et syntaxe du français*, seuil, Paris.
SADOCK, J.M. (1979) : Figurative Speech and Linguistics, in : Ortony, A. (ed.).
SCHWARTZ, CH. (1979) : Réparer – Reparieren. A contrastive Study, in : Bäuerle, Egli and Stechow (eds.) (1979) : *Semantics from Different Points of View*, Springer – Verlag.
SCOTT, J.E. (1982) : Vivid language and langage change, in : AHLQVIST, A. (ed.) : *Papers on historical linguistics*, John Benjamins publishing compagny.
THOMAS, J. – J. (1978) : Théorie générative et poétique littéraire, *Langages* 51.
ULLMANN, S. (1962) : *Semantics, an introduction to the Science of Meaning*, Basil Blackwell.
VERBRUGGE, R.R. (1977) : Resemblances in langage and perception, in : Shaw, R. and Bransford, J. (eds.) (1977) : *Perceiving, Acting, And Knowing, Toward an Ecological Psychology*, Lawrence Erlbaum Associates, INC.
WEINREICH, U. (1966) : Explorations in Semantic theory, in : Steinberg, D. and Jakobovits, A. (eds.) (1971) : *Semantics : An interdisciplinary Reader in philosophy, linguistics, and psychology*, cambridge Univ. Press.

## فهرس